

الجيش المصرى فى العصر العثمانى









جمهورية مصر العربية

وزارة الدفاع

الجيش المصرى فى العصر العثمانى

المحتويات


مقدمة

مقدمـــــة

دخلت مصر تحت الحكم العثماني منذ أوائل القرن السادس عشر ، وصارت ولايه عثمانيه متميزه في نظر الدولة العثمانية كما كانت من قبل في عصور سابقه، وأنتهت بذلك الدولة المملوكية في مصر والشام والحجاز واليمن ، وبعبارة أخرى بعد ما كانت مصر في العصر المملوكي مركزاً للسلطنة المملوكية الواسعة والتي أدت دورها التاريخي ، صارت ولايه – كغيرها من الولايات الأخرى تابعة للدولة العثمانية التي أتسعت أملاكها في أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وإن تميزت – في نظر الدولة الحاكمة – بمزايا عديدة .

ومعلوم أن الجيش العثماني الفاتح كان أقوى الجيوش في العالم حينذاك فقد سبق أن حاصر القسطنطينيه في (١٤٥٣م) لعدة شهور ، تلك العاصمة المنيعه العريقة ذات الأسوار العاليه المتتاليه والمحاطه بالمياه من عدة جهات ، وتحت إصرار وبسالة السلطان "محمد الفاتح" بجنوده ، دخلت القوات العثمانية هذه المدينة منتصره وظافرة ، وتحولت إلى عاصمة أوروبية للدولة العثمانية القوية أنذاك وتغير أسمها إلى إسلامبول (إستانبول) ، حقق الجيش العثماني الزاحف بقيادة السلطان "سليم الأول" العثماني إنتصاراً ساحقاً على الجيش المملوكي الذي فقد قائده السلطان "الغوري" تحت سنابك الخيل وتشتت شمله ، وذلك على أرض مرج دابق شمالي حلب في ١٥١٦م ، ثم تقدم الجيش العثماني فاتحاً للمدن الشامية دون مقاومة بل كان يلقى كل ترحيب من الأهالي حتى فرغ السلطان سليم من هذه العمليات في شهور قلائل ، وكان يضع في كل مدينة دعائم السياده العثمانية حيث يترك حامية من جنوده ويعين حاكماً عليها وينصب قاضياً يطبق أحكام الشرع وهكذا .

وطرحت مسألة فتح مصر أمام السلطان للمناقشة ، فهل يكتفي بذلك ويرجع إلى بلاده خوفاً من بعد الشقة والمسافة الأمر الذي قد يغري عدوه المهزوم والمتحفز

للإنتقام الشاه "إسماعيل الصفوي" والذي هزمه الجيش العثماني في جالديران عام ١٥١٤م وفر هارباً بفلول جيشه ، أم يواصل زحفه إلي أرض مصر ويجتاز صحراء سيناء بطرقها الوعرة وتضاريسها الصعبه ؟ على أي حال إستقر الرأي على الأمر الثاني وجرت مناقشات عديدة بين "سليم الأول" و"طومان باي" السلطان المملوكي الجديد بمصر ، عرض فيها الأول على الثاني أن يحكم مصر نائباً عنه على أن تكون الخطبه والسكة باسم السلطان العثماني وأنتهت تلك المراسلات بالرفض ، وصار أمر الحرب وشيكاً بين الجانبين وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل في حينه .

ولنا هنا أن نتساءل ، هل تعد الحاميه التي تركها " سليم الأول " في مصر بعد فتحها ودخولها في حوزة الدولة العثمانية بمثابة جيش عسكري ، كما كان لمصر جيش في عصر المماليك ، أم أنها مجرد حامية عسكرية الغرض من وجودها الحفاظ على السياده العثمانية راسخه مع حفظ الأمن والإستقرار الداخلي .

في تقديرنا ، أن إطلاق تسمية الجيش في مصر في العصر العثماني ، قد يكون من قبيل المبالغة ، وإنما على سبيل التجاوز ، فقد تغير وضع مصر بعد الفتح العثماني من مركز لسلطنه مملوكيه واسعة ترتكز على جيش عسكري كبير يزود عنها كل خطر داخلي أو خارجي ، إلى مجرد ولايه عثمانية ذات مركز خاص في إمبراطورية واسعة مترامية الأطراف صار البحر المتوسط فيها بمثابة بحيرة عثمانية . الحامية العثمانية إذن (الجيش في مصر في العصر العثماني) منذ الفتح العثماني ١٥١٧م وحتى وصول حملة بونابرت ١٧٩٨م . قد مرت بتطورات مختلفة في هذا الإطار الزمني الواسع والذي يقارب زهاء ثلاثة قرون ، وسوف نعرض تفصيلاً لتلك التطورات منذ نشأتها وحتى فشلها في مواجهة الحملة الفرنسية عسكرياً .

ولابد من الاشارة إلى القانون الهام الذى أصدره السلطان "سليمان القانوني" لتنظيم أحوال مصر المختلفة ، ومنها الحاميه العثمانية ، والذى عرف باسم (قانون نامه مصر) * والذى صدر في عام ١٥٢٥م عندما كلف السلطان المذكور وزيره الأعظم بمهمه خاصة بدراسة مختلف الأوضاع في ولاية مصر ، على أثر إخماد عصيان قام به أحد الباشوات العثمانيين للإنفصال عن الدولة والإستئثار بمصر .

ولقد حددت الدوله العثمانية في هذا القانون المذكور الفرق العسكريه التي تتكون منها الحاميه والمهام المكلفه بها كل فرقه واعدادها ، والضوابط العسكرية التى يجب التقيد بها ، ومواردها ومرتباتها وغيرها فكان لزاما ، الأ[illegible] القانون لدراسة أحوال الحاميه العثمانية فى مصر وتطورها ، ومدى الإلتزام بالقواعد التى أرستها الدوله منذ بداية الحكم العثماني للبلاد وحتى قدوم الحمله الفرنسيه أواخر القرن الثامن عشر .

ولقد أعتمدت هذه الدراسه على مصادر متنوعه مثل قانون نامه مصر وكتابات المؤرخين المعاصرين أمثال المؤرخ "ابن اياس وابن زنبل الرمال" ، ثم "أحمد جلبي بن عبدالغني" ، و"ابن أبي السرور البكري" ، و"الدمرداش والجبرتي" وغيرهم .

الي جانب كتابات الرحاله الأجانب الذين زاروا مصر خلال هذه الفتره "١٥١٧/١٧٩٨م" وسجلات المحاكم الشرعية فى القاهرة والأقاليم وهى مصدر وثائقي هام غير منشور ، وهذه السجلات كانت مودعه بمصلحة الشهر العقارى بميدان الإسعاف بشارع رمسيس الى وقت قريب ثم نقلت الى دار الوثائق القوميه في مقرها الجديد على كورنيش النيل ضمن مبنى الهيئة المصرية العامه للكتاب ، إلى جانب العديد من المراجع العربية والأجنبيه . ولعلى بهذا الجهد

---

* نامة مصر ، كلمة تركية تعني "رسالة مصر" .

المتواضع ، أكون قد أسهمت في كتابة تاريخ الجيش في مصر في العصر العثماني ، على أسس علميه راسخه ، بما يعود بالنفع على وطننا الغالي مصرنا الحبيبه ، وانني أتوجه بالشكر العميق إلى المسئولين عن هذا العمل العلمي الضخم لتتبع دراسة الجيش المصري عبر العصور ، راجيا لهم كل التوفيق والسداد ، وقد يكون من المفيد اذا تمت ترجمة تلك الإسهامات إلى لغات أجنبيه ، لإتاحة الفرصه أمام الباحثين والقراء من مختلف دول العالم للتعرف على تاريخنا العسكري المشرف عبر العصور ، فتتضح أمامهم صورة مصر ومكانتها بين الدول منذ فجر التاريخ وحتى الآن تحت قيادة الرئيس الملهم "محمد حسني مبارك" وفقه الله دائما لكل خير وأمد في عمره ومتعه بالصحه والعافيه .

الفصـــــــل الاول

الجيـــش العثمانـى فـى مواجهـه الصفويين والمماليك مع تحليل عوامل التفوق

الفصل الأول

الجيش العثماني في مواجهة الصفويين والمماليك مع تحليل عوامل التفوق

بلغ الجيش العثماني في القرن الخامس عشر مبلغا كبيراً من القوه وحسن التدريب والإستعداد ، ولعل خير دليل على ذلك ما قام به من جهود واسعة في توسيع رقعه أملاك العثمانيين في أسيا الصغرى ثم عبور بحر ايجه للتوسع في الجانب الأوروبي وفي منتصف هذا القرن عام١٤٥٣م ، حاصر هذا الجيش القسطنطينيه – كما سبق الإشاره – وتمكن من إقتحامها وإنهاء الوجود البيزنطي، وتحولت تلك العاصمه البيزنطيه العتيقه ، إلى عاصمه جديده للدوله العثمانيه تحت اسم " إستانبول " [١] .

ومن الملاحظ أن هذا الجيش الذى قدم خدمات جليله للدوله ، بدأ يتدخل منذ أوائل القرن السادس عشر في ميدان السياسه ، حيث وقف إلى جانب الأمير "سليم بن بايزيد" ليعتلى عرش السلطنه العثمانية ، متجاهلا القاعده الراسخة في البيت العثماني والتي تقضي بتولي العرش أكبر أبناء السلطان [٢] .

لقد أحب الإنكشاريه قائدهم "سليم" لما عرف عنه من الحزم والشجاعه والإقدام فضلا عن خبراته الحربيه والسياسيه الواسعه ، وكانت الدوله العثمانيه في هذه الأونه في أمس الحاجه إلي قياده تتوافر فيها تلك الخصال المذكوره ، الآمر الذي جعل الإنكشاريه – مدفوعين بحبهم "لسليم" وللدوله ، إلى القيام بدور غير مسبوق – في الغالب – في ميدان السياسه وشئون الحكم – خاصة أن السلطان "بايزيد" (والد السلطان سليم الأول) كان مسالما ميالاً لحياه الزهد والتقشف ، فأغرى بذلك خصمه اللدود "الشاه إسماعيل الصفوي" حاكم فارس لينشر المذهب الشيعي قسرا على رعايا الدوله العثمانية حتى في عقر دارها في أسيا الصغرى [٣] .

المواجهه العسكريه بين الجيشين العثماني والصفوي :

ما ان تسلم السلطان "سليم الأول" الذى لقُب بالصارم " ياوز سليم " مقاليد الحكم حتى وضع خطه محكمه لإعاده هيبه الدوله في قلوب جيرانها وخاصه

العدو الشيعي ، وتذرع السلطان العثماني بأن غريمه الشاه "إسماعيل الصفوي" لم يبعث إليه مهنئاً بتوليه العرش خاصه وقد راسله سائر الملوك والسلاطين واعتبر ذلك مسلكاً عدائياً وعدم إعتراف بسلطنته . فما كان من السلطان "سليم" الا أن شرع في تتبع الشيعه القاطنين بآسيا الصغرى وتأديبهم ، بل بلغ الأمر أنه قتل عددا منهم ، فرد الشاه بإنتهاج مسلك عدائي فإستقبل الأمراء العثمانيين المعارضين للسلطان ، كما سعى الشاه لتكوين حلف مضاد يضم دولا أوروبيه وعمل على إستدراج السلطان المملوكي "قنصوه الغوري" الي هذا الحلف [٤] .

لاشك أن هذا المسلك العدائي الصفوي ، قد عجل بإنفجار الموقف ، حيث جهز السلطان "سليم" جيشاً قوياً في مارس ١٥١٤م وصحبه عدد من القاده العسكريين ورجال الدوله من الوزراء والعلماء لمحاربة أعداء الدين " الشيعه الصفويين " وأحس الشاه بتأزم الموقف خاصه بعد ما وصلته رساله تتسم بالتهديد من السلطان العثماني – بدأ يتأهب لمواجهه عسكريه ، فأرسل بعض قواته للقيام بتخريب الطرق وتدمير القرى الواقعه قرب الحدود والتي تكون في متناول العدو العثماني ، قاصدا بذلك إعاقة تقدم الجيش العثماني من ناحية والأخرى تعريض العساكر لأخطار المجاعة وندره المؤن اللازمة [٥] .

وصل الجيش العثماني الزاحف إلي (قيصريه) ، وهنالك واجه صعوبة في المؤن والإمداد والعليق عندما رفض حاكم إمارة (ذى القدر) تقديم مايلزم الجيش العثماني ، بل أنه أصدر أوامره لرجاله بمهاجمة إمدادات الجيش المذكور ، الأمر الذي ألحق خسائر كبيرة في الخيول ودواب الحمل ، ولما كان هذا الحاكم تابعاً للسلطان المملوكي " قانصوه الغوري " أرسل "سليم" إليه معاتباً غرد بأن هذا الحاكم عاق ويعصى أمره ولكنه أدرك بفطنته أن هذا الموقف كان بمعرفة "الغوري" وتدبيره رغم تظاهره بالمسالمه .

لم يحبأ القائد الشجاع "سليم الأول" بذلك وأجل معاقبه هذا الحاكم وسيده إلى حين ، وواصل الزحف لملاقاه الشاه حتى أدرك حدود فارس في منتصف شهر

يونيو ١٥١٤م ، وشعر الشاه بحرج الموقف فالعدو يدق أبواب بلاده مهاجماً [٦] .
وعلم "سليم الأول" – من خلال جهازه القوى للإستخبارات أن الصفويين عازمون على استدراج الجيش العثماني وسط تضاريس وعره من صحارى شاسعه ومسالك صعبه خاليه من المؤن حتى يحين موسم الشتاء القارص ويتساقط الثلج، الأمر الذي يعرِّض هذا الجيش لأخطار شتى ، بيد أن السلطان العثماني بادر بإرسال العديد من الرسائل شديدة اللهجه وقتل بعض الرسل القادمين من طرف الشاه بغرض إثارته لدخول الحرب وإفساد تلك الخطه المذكوره .

معركـــه جالديــــران ونتائجهــــا :

ولقد أفلح "سليم" في جر العدو إلى معركه لم يكن راغباً فيها بعد ما توغر الجيش العثماني حتى وصل إلى منطقه جالديران في أغسطس ١٥١٤م ، وإتخذ المواقع الملائمة في هذه الصحراء حيث إحتل الهضاب المرتفعه وأقام بعض الإستحكامات ، ودارت المعركه في ٢٣ أغسطس بين الجيشين الصفوى والعثماني، ورغم المسافات الشاسعه التي قطعها العثمانيون وما تعرضوا له من نقص حاد في المؤن وغيرها فقد رفع السلطان من معنويات جنوده وحثهم على القتال ببساله ، وبدت العسكريه العثمانيه في أرض المعركه كما عهدها السلطان من قبل ،فقد حارب الانكشاريه بمهاره مستخدمين البنادق التي أتقنوا التصويب بها ، وقاتل الفرسان " السباهيه " بالسيوف والرماح حاملين الدروع وغيرها كما تميز الجيش العثماني بعدد من المدافع الكبيره [٧] . أما الجيش الصفوى فقد إقتصر قتاله على الأسلحة التقليديه ولم يكن للأسلحه الحديثه في صفوفه دور فعال ، وإنتهت معركة جالديران بإنتصار الجيش العثماني وهزيمه خصمه ، ولاذ الشاه "إسماعيل الصفوى" بالفرار ، ولم تنته طموحات "سليم الأول" عند هذا الحد ، بل أنه بعث بعض عساكره لتمهيد الطريق الى " تبريز" ثم دخل المدينه المذكوره وهو ينوى قضاء فتره فيها حتى أواخر فصل الشتاء ، وبعدها يواصل زحفه في الأراضي الفارسيه ، ولكن الشاه الهارب سعى لتجويع الجيش المنتصر

والحيلوله دون وصول المؤن الي تبريز ، فأضطر السلطان العثماني لمغادرتها وأجل طموحاته إلى وقت لاحق [٨] .

وعلى هذا النحو المذكور آنفاً ، تجلت عوامل تفوق الجيش العثماني من حيث القيادة الشجاعه الحازمه وحسن التنظيم والترتيب ، والطاعه والولاء من جانب العساكر وقوادهم للقائد الاعلى " السلطان " وفضلا عن ذلك الإيمان العميق بالهدف الأسمي والأخذ بأسباب التقدم في مجال الأسلحة والخطط العسكريه آنذاك ، ورغم هذا فلم تكن معركه جالديران حاسمه بشكل قاطع فهي لم تقضي على قوات الصفويين تماما ، وانما أدت إلى إضعاف تلك القوات وإختلال بنائها ، ولم تتوقف طموحات وأطماع الشاه الصفوي بل ظلت تداعبه أحلام الوصول إلى ساحل البحر المتوسط بالإستيلاء على العراق والشام مع تكوين جبهه مضاده من الشيعه والمسيحيين في دول أوروبا ضد الدوله العثمانيه السنيه المذهب [٩] .

ومن المفيد ان نذكر ، بأنه بعد مارجع السلطان العثماني من فارس في اوائل ١٥١٥م عول على تأديب حاكم إماره ذي القدر (علاء الدوله) التابع للسلطان الغوري لمسلكه العدائي السابق ، فهاجم تلك الإماره وقتل حاكمها وبعث برأسه الى سيده السلطان "الغوري" ، وسيطرت القوات العثمانية على منطقه شمالي العراق (دياربكر) وهكذا صارت الحدود العثمانية والمملوكية متتاخمه . وارتأى "سليم الأول" أن الوقت قد حان ليستثمر إنتصاره السابق في جالديران – قبل أن يفيق الصفويون من هزيمتهم فيزحف مهاجماً أراضي السلطنة المملوكية ، قبيل ضياع تلك الفرصه السانحه ، خاصه وأن العلاقات العثمانية المملوكيه . قد تكدرت لأسباب عديده ، لاسبيل لتفصيلها في هذا المقام [١٠] .

المواجهه العسكريه بين الجيشين العثماني والمملوكي:

لاشك ان "الغوري" كان يتوقع الهجوم العثماني على أراضي الدوله المملوكيه ، على ضوء التطورات السابقه ، فشرع في الإستعدادات اللازمة ، رغم محاولات السلطان العثماني تضليل وخداع المماليك بتظاهره لمحاربه الصفويين من جديد .

وعزم السلطان "الغوري" على الإرتحال من مصر إلى بلاد الشام ليقود الجيش المملوكي ، بعدما أنفق على المماليك نفقه السفر وجامكيه (راتب) أربعة أشهر مقدماً ، بيد أنه حرم فئة أولاد الناس . (وهم العسكر من أبناء المماليك) من النفقة المذكوره ، فأثار بذلك حفيظتهم وسخطهم على السلطان نفسه ، وعندما حدد السلطان "الغوري" موعدالرحيل من القاهرة في أوائل ربيع الثاني "٩٢٢هـ/ ١٥١٦م "عم الإضطراب وإنتشرت الفوضى التي ضربت أطنا بها في أرجاء المدينة حيث هاجم العسكر الطواحين والبيوت لنهب الخيول والبغال ، فأغلقت الطواحين والافران وإنعدم وجود الخبز في الأسواق وأحس الناس بالضيق الشديد ، من جراء تلك التصرفات الشاذة وما ترتب عليها [illegible] .

تخير السلطان "الغوري" موعداً غير ملائم لخروج الجيش حيث كان في فصل الصيف على غير عاده السلاطين السابقين الذين كانو يخرجون في فصل الربيع ليكون الطقس مناسباً لذلك ولقد أبدى المؤرخ المعاصر - إبن إياس - تعجبه لسلوك "الغوري" وتصرفاته لمخالفته ما سبق من تقاليد مملوكيه راسخه . أما السلطان العثماني "سليم الأول" فكان يتظاهر بتصميمه على محاربه الصفويين ويرسل المكاتبات العديده إلى "الغوري" يخبره بذلك ويبدي أسفه على تصرفاته السابقه تجاه حاكم ذي القدر، وفي نفس الوقت كان سريع الخطى في الإعداد لمعركة حاسمه ضد المماليك ولما كان المماليك من المسلمين السنه كالعثمانيين فكان لزاما عليه أن يحصل على فتوى من شيخ الإسلام بوجوب محاربتهم ، فعقد إجتماعاً هاماً في " أدرنه " حضره العلماء وشيوخ المذاهب الأربعه وشيخ الإسلام وأفتى هؤلاء بشرعية محاربة المماليك حيث أن ظهور العداء من جانبهم يعد مبرراً لشن الحرب عليهم ، وذلك عندما أقدموا على قتل مبعوث عثماني قبل فتره ، ولكن شيخ الاسلام حذر من مغبه التعرض للعلماء والأولياء من أهل مصر وكما حرم أسر النساء والاطفال [١٢] .

ومن الملاحظ أنه عندما وصل الجيش المملوكي إلى بلاد الشام بقيادة السلطان

"الغوري" ، كانوا يسيئون معاملة الأهالي ، ففي مدينة حلب ، هاجموا البيوت وأخرجوا الناس من ديارهم وارتكبوا الموبقات ونهبوا الأموال مما أغاظ أهالي حلب فقاموا بمراسلة السلطان العثماني سراً معلنين إستعدادهم للإنضمام إلى جانب العثمانيين للخلاص من ظلم الجراكسه المماليك (١٣) .

ومما أثار غضب السلطان "سليم" قبيل إندلاع معركه مرج دابق ، أن السلطان "الغوري" بعث إليه بعشره من ألمع فرسانه بقيادة الأمير "مغلباي" ، وكانوا فى أبهه رائعه ومنظر عجيب للرد علي مكاتبات سابقه ، فأعتبر السلطان العثماني ذلك بمثابه تحدي وتهديد وإبراز للقوة العسكرية المملوكيه فأمر بقتلهم جميعاً ولم يبق منهم سوى أميرهم تحت الحاح الصدر الأعظم ، و[illegible] مغلباي وحمله رساله تهديد شديده اللهجه إلى "الغوري" الذي تألم لما حدث لعساكره ، وتحرك بجيشه إلي مسرح المعركة شمالي مدينه حلب ، أما السلطان العثماني فقد وصل إلى الحدود المملوكيه وتجاوزها متجهاً إلى شمالي حلب فى أواخر شهر جمادى الأخر ٩٢٢هـ / ١٥١٦م وعقد الديوان عدة مرات لدراسة كافه جوانب الخطه العسكريه والتأكد من صدق عزيمة قواده ورجاله ، وفي ٢١ من شهر رجب ، عقدالسلطان سليم مجلساً حربياً هاماً وأعلنت حالة الإستعداد القصوى وتقدمت طلائع الجيش في الرابع والعشرين إلى منطقة قريبه من مرج دابق " تل حبش " وخطب السلطان العثماني في جنوده وقواده وطالبهم بإظهار البطولات التي حققوها في جالديران وغيرها (١٤) .

أما "الغوري" فقد عقد بدوره إجتماعاً عاجلاً ضم كافة القاده والأمراء وتأكد من إصرار الجميع على الصمود والقتال حتى أخر لحظه وحلفوا على أن يبقوا مخلصين للسلطان ، بيد أن رائحة الخيانه كانت تفوح من بعض الأمراء ، مما جعل نائب الشام يشير على السلطان بقتل "خايربك" ، فحذر "جان بردي الغزالي" من إثارة الفتنه بين المماليك في هذا الوقت العصيب ، وكان "الغزالي" متهما كذلك بالتهمة ذاتها (١٥) .

ورغم أن الجيش العثماني قد قطع مسافات شاسعه حتي وصل إلي شمالي حلب خلال ثلاثة أشهر ، إلا ان السلطان العثماني كان حريصاً على الأخذ بزمام المبادرة فكان هو البادىء بالهجوم في صباح (٢٥ رجب ٩٢٢هـ / ١٥١٦م) .

ترتيب الجيش العثماني في مرج دابق :

ويجدر بنا أن نتناول بالدراسه ترتيب الجيش العثماني على أرض المعركة للتعرف على معالم العسكريه العثمانية وتكوينات الجيش وخططه .

جاء ترتيب الجيش العثماني على النحو التالي :

أ - مقدمه الجيش وتشمل رماه المدافع الكبيرة وقد وصل عددها في هذه المعركة قرابه ثلاثمائه مدفع .

ب - الجناح الأيمن ، وقد عهد السلطان بقيادته للصدر الأعظم " سنان باشا " وتحت إمرته عدد من كبار الأمراء الأشداء إلي جانب عدد كبير من العسكر .

جـ - الجناح الأيسر ، وكان بقيادة " يونس باشا " الذي إرتقي فيما بعد للصدارة العظمي ، ويرافقه عدد من كبار الأمراء المهره . ويتصل هذان الجناحان بعدد من الألويه العسكريه " .

د - القلب : ويتوسط الجيش حيث يقوم السلطان في مركز القياده العليا بتنفيذ الخطه المرسومه ويصدر تعليماته بإستمرار ، ويحوط السلطان الحرس الخاص إلي جانب جموعه غفيره من الإنكشاريه ، والعزب والصوباشيه (١٦) .

ومن الملاحظ ، أن هذا الترتيب - الذي إختلف عن مثيله في الجيش المملوكي - قد هيأ للجناحين المذكورين قدره واسعه في مواجهه الميمنه والميسرة في الجانب المملوكي ، حيث إتخذ الجناحان العثمانيان نطاقاً طولياً واسعاً مكنهما من محاصره الميمنه والميسره المملوكيتين وسرعه الإلتفاف حولهما في معركتي " مرج دابق " والريدانية - كما سنري - كما أن المدافع الكبيره التي توافرت بمقدمه الجيش لم يكن لها مثيل في الجيش المملوكي ولقد لعبت دوراً حاسماً

لصالح العثمانيين . وصفوه القول ، إن الجيش العثماني كان مسلحاً بأحدث الأسلحه المعروفه على المستوى الدولي وقتئذ وقد تمرس رجاله في إستعمالها بكل مهاره ، فإلى جانب المدافع الكبيره التي أتقن " الطوبجيه " أستخدامها والتصويب بها بدقه ، حارب الإنكشاريه المشاه بالبنادق المختلفه الأحجام وبرع السباهيه " الفرسان " في إستعمال الأسلحه التقليديه كالسيوف والرماح وغيرها فضلا عن إتخاذهم وسائل الوقايه من دروع وغيرها [١٧] .

ترتيب الجيش المملوكي في مرج دابق :

بعث السلطان "الغوري" طلائع جيش قبيل المعركه بقيادة نائب الشام ونائب حلب وغيرهما قبيل نشوب المعركة بأيام قلائل ثم لحق بهم ببقيه الجيش ، وكان يرافقه الخليفه " العباسي " والقضاه الأربعه ، وكان السلطان قد بذل جهداً كبيراً في سبيل تنظيم الجيش وإعداده لخوض معركه مصيريه سوف تحدد مستقبل السلطنه المملوكيه التي بلغت مرحله الشيخوخه ، ولقد كان ترتيب الجيش المملوكي على الوجه التالي :

أ – المقدمه " الطليعه " ، وكانت بقيادة اتابك العسكر " القائد الأعلى " سودون العجمي يرافقه عدد كبير من الأمراء المماليك المتمرسين في الحروب وهم يقودون جموع المماليك القرانصه " المماليك القدامى التابعين لسلاطين سابقين " وهؤلاء المماليك لم تكن علاقتهم بالسلطان "الغوري" على ما يرام حيث أحسوا بأنه يريد التخلص منهم بجعلهم في مقدمه الجيش .

ب – الميمنه، وكانت تحت قيادة أحد المقربين والمخلصين للسلطان "الغوري" وهو الأمير "سيباى" نائب الشام الذى عرف أيضا بشجاعته الفائقه وجرأته وتمرسه .

جـ – الميسره ، وكانت تحت امره الأمير "خايربك" نائب حلب وقد أشيع عنه ممالأته للعثمانيين رغم تظاهره بطاعه سيده "الغوري" – وقد ثبت صحه خيانته فيما بعد – .

د - القلب ، وفيه السلطان "الغوري" والخليفه والقضاه والعلماء وارباب الطرق الصوفيه ويتولى حراستهم عدد كبير من المماليك الجلبان المشتروات " قرابه ثلاثه عشر ألفاً " ، وقد ارتفعت الأعلام والرايات والصنجق السلطاني ، وفضلا عن ذلك حمل الساده الأشراف المصاحف وأحاطوا بالسلطان من مختلف النواحي ، ويدير السلطان المعركه وهو في القلب يصدر الأوامر والتعليمات وهو وسط المماليك المقربين إليه " الجلبان " الذين أشتراهم بماله الخاص ويحظون باهتمامه ورعايته [١٨] .

وبدراسه هذا الترتيب السابق ، يتبين لنا أن الجيش المملوكي قد إتبع الأسلوب التقليدي المعروف ، ومن المآخذ التي يعاب عليها أن السلطان "الغوري" قد ركز وجود القرانصه " المماليك القدامى " إلى جانب مماليك الأمراء في كل من المقدمه "الطليعه" والميمنه والميسره ، بينما إختص المماليك الجلبان بالقلب ، الأمر الذي يجعلهم في مأمن - إلى حد كبير - من ضربات المواجهه ومتناول المدافع العثمانيه ، بينما جعلت القرانصه وأعوانهم في خط المواجهه المباشره ، مما أثار الفتنه والتحاسد بين صفوف الجيش المملوكي ، وثمه مآخذ آخر ، وهو خطوره إسناد قياده الميسره إلى رجل عرف بتواطئه مع العثمانيين وهو "خاير بك" . ولم يطور المماليك من أسلحتهم ووسائل الدفاع ، بل حاربوا بالإسلحه التقليديه كالسيوف والرماح والقنطاريات وغيرها ومن وسائل الوقايه كما إستعملوا الخوذ والتروس والزرد وغيرها [١٩] .

<u>اعداد الجيشين المتحاربين :</u>

ولعله من الصعب تحديد عدد الجيش المملوكي ، فقد تضاربت الأقوال في هذه الناحيه ، فالمؤرخ المصري المعاصر "إبن إياس" يشير إلى أن عدد مماليك الأمراء الذين صاحبوا السلطان "الغوري" قد وصل إلى قرابه ألف مملوك ، أما المماليك السلطانيه " من قرانصه وجلبان وأولاد ناس " فقد بلغوا حوالي خمسه آلاف ، وبذلك يقدر [٢٠] "ابن اياس" مجموع اعداد الجيش المملوكي بما يناهز سته آلاف

جندى ، وفي نفس الوقت لم يشر المؤرخ المذكور إلى عدد الجيش العثماني- أما المؤرخ المصرى "إبن زنبل" والذي عاصر الأحداث كذلك ، فقد حدد عدد المماليك الجلبان الذين أشتراهم السلطان "الغورى" بحوالي ثلاثه عشر ألف مملوك، بينما أغفل تعداد المماليك السلطانيه الأخرين ومماليك الأمراء ، وأضاف "إبن زنبل" بأن العدد الذى صمد في المعركة " مرج دابق " أمام العدو العثماني لايزيد عن ألفين من الجراكسه الشجعان ومن ناحيه أخرى نجد المؤرخ المصرى "إبن زنبل" يقدر عدد الجيش العثماني بما يقرب من مائه وخمسين ألف جندي وهذا رقم مبالغ فيه إلى حد كبير [٢١] .

وإذا إنتقلنا إلى الجانب العثماني ، لدراسة أقوال المؤرخين العثمانيين المعا... نجد أحد القاده العثمانيين " متر قجى نصوح " من الذين شاركوا في المعركه يحدد عدد جيشه المحارب بما يقرب من ستين ألف محارب ، وأرتأى نفس القائد أن جيش المماليك قد بلغ قرابه ثمانين ألف مملوك .

أما المؤرخ العثماني الذى رافق الجيش يــدون يومياتــه بشكـل منتظــم وهــو "حيدر جلبى" ، فقد أشار إلى أن الجيش المملوكي قد تراوح بين أربعين وخمسين ألف محارب ، على حين لم يذكر شيئا عن تعداد الجيش العثماني .

أما الرحاله العثماني "أوليا جلبى" ، والذى إعتمد على المؤرخ المعاصر " إبن كمال باشا " فيقدر عدد الجيش العثماني بما يقرب من إثنين وثمانين ألف مقاتل ، أما الجيش المملوكي – على حد قوله – فإنه يصل إلى ما يقرب من مائتى ألف محارب[٢٢] .

ومما سبق يتضح لدينا أن طبيعه الأسرار العسكرية وعدم وجود إحصاءات دقيقه وربما ضياع وفقدان العديد من المصادر قد جعل من العسير التوصل إلى عدد تقريبي لقوة الجيشين المتحاربين ، وبدراسه ما ذكره المؤرخان المصريان المذكوران " إبن إياس – إبن زنبل " يبدو لنا رغبتهما في إثبات شجاعة المماليك وصلابتهم في مواجهة جيش جرار ، وفي نفس الوقت تظهر من أقوال المؤرخين

العثمانيين المذكورين الرغبه في الإشاده ببطولات الجيش العثماني وبذلك لم تتوافر الموضوعية في تحديد تلك الأرقام بشكل واضح .

معركة مرج دابق "٢٥ رجب ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦م":

دارت رحى المعركة على أرض سهله شمالى مدينه حلب ، وكان الجيش المملوكي مرابطاً بالميدان منذ وصوله في ٢١ رجب ٩٢٢هـ / ١٥١٦م بينما كان الجيش العثماني قد إتخذ معسكره في منطقة " تل حبش " غير بعيد ، وكما سبق الاشارة فقد بدأت المعركة بهجوم كاسح من جانب الجيش العثماني ، مما جعل الأمراء المماليك يتصدون لهذا الهجوم المباغت ، متبعين أسلوبهم التقليدى حيث يقاتل كل أمير وخلفه مماليكه لحماية ظهره ، ومن أبرز هؤلاء الأمراء ـ حينئذ "سودون العجمي" قائد المقدمه ، و"سيباى" قائد الميمنه وغيرهما ، وفي الواقع أظهر هؤلاء الأمراء ومماليكهم شجاعه فائقه مستخدمين الأسلحه التقليديه وصمدوا في مواجهه الرماه العثمانيين " الطوبجيه " الذين صبوا عليهم نيران المدافع وطلقات البنادق بيد أنها كانت مرتفعه إلى حد كبير فلم تلحق خسائر كبيره بالمماليك عند الإلتحام المباشر[٢٣] ، أما المتهمان بالخيانه "خايربك وجان بردى الغزالي" فقد تظاهرا بإتخاذ مواقع الدفاع في صفوف الجيش المملوكي وتلقى المماليك القدامى " القرانصه " الصدمات الأولى على حين كان إسهام المماليك الجلبان على نطاق محدود ، وانتهت الجوله الأولى من المعركه لصالح المماليك الجراكسه فهم يقاتلون في منطقه يعرفون تضاريسها وظروفها ويريدون إثبات فروسيتهم وشجاعتهم أمام السلطان "الغوري" . أراد السلطان العثماني سحب قواته التي لحقت بها بعض الخسائر – ليستعد لجوله جديده ، بيد أن جنود الانكشارية – أصحاب النفوذ والهمه العاليه – رفضوا التراجع وأصروا على مواصلة المعركه دون توقف وأعدوا ذلك إهانه لشجاعتهم وقدراتهم القتالية . فرضخ السلطان أمام إصرارهم[٢٤] .

في الحقيقه كانت نظره الانكشارية في مواصلة المعركه نظره ثاقبه فقد أحسوا

بأن التعب والإجهاد قد حل بخصومهم المماليك ، أما المماليك فقد ظنوا بأن الجوله الأولى إنتهت لصالحهم ولهم أن يجنوا ثمارها فانشغل المماليك في جمع الغنائم وظهورهم تجاه العثمانيين مستبعدين حدوث هجوم جديد ، فوجدها الإنكشاريه فرصه للإيقاع بالمماليك فسددوا طلقات البنادق في دقه متناهيه ، كما ابدى الفرسان " السباهيه " مهارتهم في محاربه الخصوم ، وهكذا تحولت مجريات المعركة بسرعه لصالح الجيش العثماني وبدت واضحه عوامل التفوق المختلفة[٢٥] .

لا جدال في أن الهجوم غير المتوقع قد أنهك الجيش المملوكي وأصابه بالتفكك والإختلال ، وتطايرت شائعه مفادها أن السلطان "الغوري" يسعى للتخلص من المماليك القرانصه بوضعهم في الصفوف الأماميه ليصفو الأمر بعد ذلك للعمانيك الجلبان ، مما أدى إلى إشعال الفتنه بين صفوف الجيش فتكاسل القرانصه عن مواصله القتال خصوصا بعد مقتل قائد المقدمه " آتابك العسكر " وتمزق المقدمه ومصرع قائد الميمنه وتفكك عرى الميمنة كذلك .

وفضلا عما تقدم ، فقد تراجع "خاير بك" قائد الميسره وآثر الهروب صحبه صديقه "جان بردى الغزالي" ويحوطهما مماليكهما وقد أطلقا إشاعة مقتل السلطان الغوري مما زاد في شل قدرات الجيش المملوكي ، وبذلك تشتت شمله وسارع الكثيرون للفرار يطلبون النجاه بأنفسهم [٣٦] .

ورغم هذه الظروف الحالكه ، فقد صمد السلطان "الغوري" تحت الصنجق السلطاني وحوله بعض الأمراء ورجال الخاصه ، وأخذ يصيح بأعلى صوته على المماليك يحثهم على الحرب دون جدوى وهكذا ، كسب الجيش العثماني المعركه لصالحه ، تلك المعركه التي لم تستمر طويلا فقد بدأت مع بزوغ الشمس وانتهت في منتصف النهار وقت الظهر [٣٧] .

لم تمض معركة مرج دابق دون خسائر في الجيشين المتحاربين ، وإن كانت الخسائر أكثر فداحه في الجيش المملوكي الذي فقد قائده " السلطان الغوري" وعدداً آخر من كبار الأمراء والمماليك وغالبهم من القرانصه .

وأثبت الجيش المنتصر لسيده أنه لايزال من أقوى الجيوش المقاتله في العالم آنذاك ، ومن المثير أن "إبن إياس" المؤرخ المصرى المملوكي الأصل لم يخف إعجابه بهذا النصر الذي لم يسبق لأحد سلاطين آل عثمان – على حد قوله – كما تحسر كثيرا على تلك الهزيمه الفادحه التي ألمت بالمماليك ، فلقد بلغ عدد الأسرى المماليك في معسكر العثمانيين قرابه ألفي مملوك ولقد أصدر السلطان العثماني أوامره بقطع رقابهم دون أن يترك منهم أحدا ولكنه أبقى على الخليفة العباسي "المتوكل على الله" والقضاه والعلماء [٢٨].

ولكن ماهي الجوانب الإيجابية في الجيش العثماني الفاتح ، والتي أدت في النهاية لحسم المعركه لصالحه على أرض غير سابق ؟ رغم أن هذا الجيش .. لقى من التعب ومشقه الأسفار وطول الإرتحال حتى بلغ الأراضي المملوكيه ويخوض في معركه على أرض لم يسبق له فيها الحرب من قبل ، فقد هاجم وصمد حتى حقق الإنتصار ، ولعل أبرز العوامل التي تفوقت فيها العسكرية العثمانية يمكن إيجازها على النحو التالي :

أولا : القياده الحازمة المحبوبه ، حيث خضع الجيش العثماني بكامله للسلطان "سليم الأول" الذي خطي بالإعجاب والإحترام من الجميع فقد خضع لقيادته كافه الوزراء والأمراء والجند ، الأمر الذي أدى إلي الإنضباط التام والنظام العجيب في كافة التحركات العسكرية للجيش المذكور .

ثانيا : علاقات الترابط والتآلف التي سادت بين العسكر العثماني في مختلف الفرق والتشكيلات ، فالانكشارية وهم من المشاه يحاربون في مواقعهم – غالبا – أمام الفرسان " السباهيه " ويرتبط الجميع برابطه الأخوه وتسودهم روح التضحيه تحت قياده قويه صارمه .

ثالثا : تميز الجيش العثماني بميزه لم يكن لها نظيرها في مثيله المملوكي . حيث فرق الإنكشاريه " العسكر الجدد يني شري " وهم أقوى تشكيلات الجيش وأقدرهم على التعامل مع الأسلحه الحديثه حينذاك ، ولهم منزله خاصه لدى

السلطان ، ومن المعلوم - كما سبق - أنهم الذين آزروه لإعتلاء العرش ، وكان لهم دور فعال للغايه في مرج دابق عندما أصروا على القتال مهما كانت الصعوبات وأثبتوا بطولات جديده [٢٩] .

رابعا : يبدو لنا أن الجيش العثماني قد تفوق في العدد عن نظيره المملوكي ، خاصه إذا ما عرفنا أن السلطان "سليم الأول" وهو رجل الحرب المتمرس قد أعد لكل شيء عدته فكان يدرك خطوره الموقف ، وإنه امام الجيش المملوكي صاحب الأمجاد السابقه والإنتصارات التاريخية على المغول في عين جالوت ، صحيح أنه قد أصابه الضعف إلا أنه مازال يتمسك بالدفاع عن السلطنه المملوكيه ، بينما بلغت الدوله العثمانية في القرن السادس عشر قمه نفوذها وسلطانها .

خامسا : لاجدال في التفوق العثماني في مجال الأسلحه الحديثه التي جهلها المماليك بشكل كبير ، فقد أستخدم الإنكشاريه البنادق بمهاره وبرع الطوبجيه في إطلاق المدافع الكبيرة التي كان لها أثر ملموس في حسم المعركه حيث بلغ أثر المدفع الواحد في إحداث الخسائر في الجانب المملوكي لإصابه ما يقرب ما بين خمسين ومائه فرد [٣٠] .

وحريٌ بنا أن نحلل سلبيات الجيش المملوكي والتي أدت به لهزيمه ساحقه طويت على أثرها صفحات تاريخية للسلطنه المملوكية ببلاد الشام وآذنت شمسها نحو المغيب ، ونوجزها فيما يلي :

أولا : تدهور فنون الفروسيه المملوكيه وإختلال النظم العسكريه في أواخر العصر المملوكي ، فقد أهمل السلاطين المتأخرين ذلك ، فقلت الميادين الصالحه لتعلم الفروسيه وتناقصت فترات التدريب التي يجب أن يجتازها المملوك من الصغر ، ورغم مساعي السلطان "الغوري" لاصلاح ما فسد في هذه النواحي إلا أن ثمارها جاءت محدوده ومؤقته .

ثانيا : شيوع التفكك والتشرذم بين فئات الجيش المملوكي ، فقدأتهم "الغوري" بمحاباه المماليك الجلبان " المشتروات " على حساب المماليك القدامى " القرانصه"

فدفع بالأخيرين في معترك الصراع وجها لوجه أمام العثمانيين ، أما أولاد الناس " أبناء المماليك " فقد زادت كراهيتهم تجاه السلطان والجلبان لحرمانهم من النفقه- كما سبق الإشاره - وبذلك إفتقر هذا الجيش لقيادة قويه حازمه ، خاصه أذا علمنا أن "الغوري" قد بلغ من العمر مبلغاً على خلاف خصمه الذى كان في ريعان الشباب .

ثالثا : تخلف الجيش المملوكي عن مواكبه التطورات الجديدة في ميادين التسليح، فقد رفض المماليك التخلى عن إستخدام الأسلحه التقليدية والإتجاه لتعلم أساليب جديدة كالأسلحة الناريه ، وأمام إصرارهم لجأ "الغورى" إلى تدريب فئات غير عسكرية من حرفيين " كالاسكافيه والترزيه وغيرهم" على تلك الأسلحة المذكوره ولم يكن إسهامهم على نحو يذكر ، كما أن المكاحل " المدافع الكبيره" التى حرص "الغورى" على تصنيعها وتوزيعها على المدن والثغور تحسبا للخطر العثمانى لم تستعمل فى معركه مرج دابق [٣١] .

رابعا : لعبت الخيانه التي ظهرت من جانب نفر من أمراء المماليك - كما سبق الإشارة - إلى جانب التدهور الإقتصادى الذى أصاب الدوله منذ تحول طرق التجاره العالميه نحو رأس الرجاء الصالح دورا مؤثرا فى إضعاف الجيش المملوكي كغيره من مؤسسات الدوله المملوكيه .

استعدادات المماليك في مصر لمواجهة الجيش العثماني :

- بعدما تشتت شمل المماليك ولاذوا بالفرار من "مرج دابق" متجهين إلى مدينة "حلب" ، هنالك أظهر الأهالي مكنونات أنفسهم - لما ذاقوه قبل المعركه على أيديهم من ألوان الإيذاء - فصب عليهم أهالي "حلب" وغيرها جام غضبهم وهم فى حال هزيمتهم منكسرين ، ولم يسلم المماليك الهاربين فى إتجاه مصر من إعتداءات العربان والفلاحين ، وعبروا في طريق العوده صحراء سيناء ، وبلغت طلائعهم مشارف مدينه القاهره فى شهر رمضان "٩٢٢هـ / ١٥١٦م " وكما يصور المؤرخ المعاصر [٣٢] . حالهم بأنهم كانوا على أسوأ حال من الجوع

والعرى ، مما آثار في نفوس أهالي مصر الخوف والقلق إزاء العثمانيين ولاشك أن تلك الظروف كان لها أثرها على المماليك الذين كانوا بمصر لحفظ الأمن والإستقرار بها - أستقر الرأى على إختيار " طومنباى " نائب الغيبه سلطاناً على المماليك ، رغم أنه أبدى في البدايه عدم رغبته في تولي السلطنه لإدراكه لنقاط الضعف في الكيان المملوكي وتدهور الأحوال الإقتصاديه وغيرها وتحت إلحاح أمراء المماليك قبل "طومنباى" ذلك بعدما حلف جميع الأمراء أمامه على إلتزامهم بالطاعه والوفاء والإخلاص لجنابه ، كما بايعه والد الخليفه " يعقوب " نيابه عن أبنه " المتوكل على الله [٣٣] ، وشرع السلطان الجديد والأخير في إنجاز مهماته فكان في سباق مع الزمن ، وأبرز تلك المهام إعداد الجيش المملوكي للدخول في معركه مصيريه حاسمه ضد الجيش العثماني المنتصر والزاحف تجاه مصر خلال أشهر قلائل ، وفي شهر شوال أرسل نائب غزه المملوكي طالباً من السلطان الجديد نجده عسكريه لمواجهه طلائع الجيش العثماني بقيادة " سنان باشا " ، فرد عليه السلطان "طومنباى" على وجه السرعه بإرسال تجريده عسكريه قوامها ما يقرب من الفين من المماليك وأسند قيادتها إلى الأمير "جان بردى الغزالي" الذى ظهرت خيانته كما سبق الإشاره ولعله تجاهل ذلك بعدما أكد الأمير مره أخرى طاعته للسلطان .

وفي مدينة غزه إلتقى الجيشان العثماني والمملوكي في الثاني من شهر ذى الحجه "٩٢٢هـ / ١٥١٦م" ، وأحرز الجند العثماني إنتصاراً جديداً وتأكدت قدرات العسكريه العثمانيه واهميه التفوق في مجال الاسلحه الحديثه ، واشار مؤرخ معاصر الى خيانه جديده ظهرت في تلك الموقعه خاصه من جانب " خايربك والغزالي " [٣٤] .

واصل "طومنباى" الإستعدادات ووزع النفقه على المماليك الذين استصغروها وتعرض لتطاولهم وتمردهم ، وشغل الوظائف والمناصب الشاغره بقيادات جديده ، كما اشترى كميات كبيره من البارود الى جانب البنادق والمدافع الحديثة

من ايطاليا ، واعلن "طومنباى" القائد الشاب الشجاع امام الامراء المماليك الذين حلفوا له – كما سبق الاشاره – على الطاعه والولاء ، بأنه سوف يخرج من القاهرة لملاقاه العدو العثمانى بعدما يكون قد قطع مسافات شاسعه وتعرض لكثير من الاجهاد والتعب ، فلم يجد منهم استجابه وخذله الأمراء رافضين الخروج لمحاربه العدو فى الصالحيه وصمموا على ان يكون ميدان المعركه فى الريدانيه شمالى مدينه القاهره أنذاك [٣٥] . وأمام هذا التخاذل لم يجد "طومنباى" بديلا عن اتخاذ الريدانيه ميداناً للمعركه الفاصله ، فبدأ فى اعداد مسرح المعركة القادمه، فأمر باخراج المكاحل المنقوله على عجلات وصحبتها الرماه من المغاربه والتركمان ، كما أنه اعد كميات ضخمه من البارود وغيرها من اللوازم ، وأصدر السلطان المملوكى اوامره بحفر خندق طويل بامتداد الخطوط الأماميه من الجبل الأحمر شرقا وحتى المطريه غربا ، وخلف هذا الخندق نصب المكاحل ، وقد نفذ نصيحة "الغزالى" بتثبيت المكاحل (المدافع) المذكوره فى الأرض على ان تكون مصوبه تجاه الخانكاه " الخانكه " وكان "الغزالى" يهدف الى تحجيم دور المكاحل وشل حركتها ، ورغم ان نفرا من الامراء عارضوا ذلك الا ان السلطان لم يشأ ان يفتح باب الفتنه فى وقت حرج ويشير مؤرخ معاصر إلى أن "الغزالى" راسل سراً السلطان العثمانى واخبره بمعلومات دقيقه عن ترتيب الجيش المملوكى ووضع المكاحل المذكوره ليأخذ حذره ويتفادى مرمى هذه المكاحل المثبته تجاه الخانكه .

وعلى هذا النحو عسكر المماليك بجيشهم فى الريدانيه وقد بلغ عددهم قرابه عشرين الفا وقد التحق بهم بعض العربان بقصد السلب والنهب اذا كانت الغلبه لهم على عدوهم ، ولقد رسم "طومنباى" خطه سريه بين اقرب امرائه " علان – كرتباى" ، وهى خطه جريئه بل تعد من قبيل المغامرات الحربيه ، حيث اتفق معهما بأن يتقدمهما فى هجوم خاطف لإختراق مقدمه الجيش العثمانى ويتوغل فى صفوفه حتى يصل الى القلب حيث يكون السلطان العثمانى ، ثم يقوم بقتله ، ليسهل عليهم بعدها مواجهه الجيش المهاجم بعد ما تحل بين صفوفه الفوضى وتتبدد قواه المعنويه [٣٦] .

الجيش العثماني وفتح مصر :

استقر رأى السلطان العثماني وقواده على ضرورة فتح مصر واستكمال الجهود للقضاء على السلطنه المملوكية ، ولم يجد الجيش العثماني صعوبه في استكمال فتح بلاد الشام واجتياز صحراء سيناء سوى وعوره المسالك وقله المؤن ، لقد وصل هذا الجيش الى ناحية الصالحيه مع مطلع العام الجديد "١٦يناير١٥١٧م - ٢٣ ذى الحجه ٩٢٢ هـ" ثم اتجه الى بلبيس وهناك استقر السلطان بجيشه فتره من الوقت للراحه من عناء الطريق وقد تعرف على موقف عربان بني بقر عندما اقبل شيوخهم واعلنوا الطاعه والولاء للسلطان العثماني فكان ذلك كسبا هاماً للعثمانيين حتى يتجنبون ايه مضايقات من جانبهم على الجيش الزاحف في منطقه العربان أدرى بأحوالها [٣٧] .

كان السلطان سليم حريصا على معرفه اخبار المماليك واسرارهم العسكريه من خلال أعوانه واستخباراته فما ان وصل الى الخانكه حتى تجمعت لديه معلومات هامه ودقيقه عن العدو وتجهيزاته ، واخذ يعد جيشه لخوض معركه وشيكه في ٢٢ يناير ١٥١٧ .

ورتب السلطان سليم الجيش على النحو التالي :

أ - الجناح الأيمن ، وكان تحت قياده "سنان باشا" الصدر الاعظم ويرافقه عدد من كبار الامراء والبكوات فضلا عن " خايربك المملوكي " .

ب - الجناح الأيسر وقد أسندت قيادته الى الوزير الثاني " يونس باشا " ويساعده حاكم الروملي وعدد من الأمراء .

جـ - القلب وهو بقياده السلطان نفسه ويصاحبه عدد من كبار القاده والأمراء .

اما طليعه الجيش " المقدمه " فقد زودها العثمانيون بعدد كبير من المدافع المملوءه بالشظايا والتي تقذف بمعدل يصل لما يقرب من عشر قذائف متواليه وكان ذلك للمره الأولى وكان لها دور حاسم في معركه الريدانية [٣٨] . ويظهر لنا أن ترتيب الجيش العثماني في الريدانيه لايختلف كثيرا عما كان عليه في مرج دابق من قبل

حيث يسند السلطان العثماني مهام القيادة في التشكيلات والفرق الحربيه لكبار قواده من الوزراء والبكوات ليضمن بذلك الحفاظ على ترابط وحدات جيشه وانسجام تحركاته وكافه القاده يأتمرون باوامر السلطان الذى يدير المعركه بنفسه .

معركــــه الريدانيـــــه:

نشبت المعركة في الثاني والعشرين من يناير ١٥١٧ في الريدانيه في المنطقه الممتده من الجبل الأحمر شرقا وحتى المطريه غربا على إثر هجوم شنه الجيش العثماني على جيش المماليك المرابط فى ميدان القتال - على نحو ما أسلفنا - ولقد وضع السلطان "سليم" خطته بناء على المعلومات التى عرفها عن الخصم وخصوصا فيما يتعلق بوضع المكاحل المثبته تجاه الخانكه - كما أوضحنا من قبل - ولذلك عمد إلى خداع جيش المماليك بانه اصدر الاوامر لبعض قواته بمهاجمه المماليك في المواجهه بينما تقدم معظم الجيش العثماني جنوبي الموقع المحصن الذى رابط فيه المماليك من ناحيه الجبل الأحمر بهدف محاصره الجيش المملوكي بين طرفي كماشه ، وهكذا صب العثمانيون هجومهم من ناحيتين واشتد القتال وزاد لهيب المعركه وفي هذا الوقت العصيب تقهقر قائد الميسره فى الجيش المملوكي " جان بردي الغزالي " وهرب من الميدان صحبه نفر من الأمراء والمماليك ، وانكشفت خيانته امام السلطان "طومنباى" ولكن بعد فوات الآوان ورغم هذا فقد تمالك "طومنباى" شجاعته وحث صديقيه " علان وكرتباى " لتنفيذ الخطه المحفوفه بالمخاطر - والتى اوضحناها - من حيث التوغل في صفوف الجيش المهاجم للظفر برأس السلطان العثماني ، ورغم كل الصعوبات واحكام القبضه على المهاجمين الثلاثه الا انهم غامروا بأنفسهم وسط نيران المدافع وطلقات البنادق وضربات السيوف والرماح ، وتمكن "طومنباى" ورفيقاه من الاجهاز على ثلاثه من القاده العثمانيين فى قلب الجيش وظن ان من بينهم السلطان نفسه ، ولكن السلطان "سليم" نجا من هذه المحاوله الانتحارية ولعله

كان يتوقع حدوثها حيث لجأ الى تغيير ملابسه المميزه وانتحى جانبا يراقب سير المعركه ويصدر تعليماته الي قوادة وهو في مؤخره جيشه [٣٩] . ولما رجع السلطان المملوكي المغامر من هذه المحاوله، كانت احوال جيشه قد ساءت ودبت الفوضى بين صفوفه، وتراجع الكثيرون ولم يصمد امام الجيش العثماني سوى نفر قليل من الأمراء بقواتهم ولقد بذل "طومنباي" جهده – وساعدة في ذلك الامير "كرتباي" – لانقاذ ما يمكن انقاذه ولكن هيهات هيهات فقد تبدلت الاوضاع وتوالت الهزائم ولقد نصحه الامير " يشبك الدوادار " بعدم جدوى محاولاته فقد اتسع الإختراق والأجدى الانسحاب لجمع الفلول الهاربه من المماليك استعدادا لجوله جديده .

وبناء علي ما سبق توضيحه ، لم تستمر معركه الريدانيه وقتا طويلا ، ولقد علق المؤرخ المعاصر بقوله " فلم تكن إلا ساعه يسيره حتي انكسر عسكر مصر ، فثبت بعد الكسره "طومنباي" ونحو عشرين نفر وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد الرماه والمماليك السلحداريه ثم أضطر للفرار نحو طرا ... [٤٠] .

وفي اليوم التالي للمعركه ٢٣ يناير ١٥١٧ دخل الجيش العثماني مدينه القاهره منتصراً ظافراً ، وقد اعلن السلطان "سليم" ورجاله ضروره ظهور الجراكسه المختفين ، وان يسلموا انفسهم للسلطات العثمانيه ، وقد اوضح المؤرخ المعاصر ان السلطان "سليم" قد أمر بشنق الاسرى من المماليك ولقد بلغ عدد القتلى في موقع الريدانيه من المماليك واعوانهم من عربان الشرقيه والغربيه وغيرهم قرابه أربعه الآف انسان [٤١] .

ولم يدخل "سليم الأول" القاهره الا بعد عده ايام في ٢٧ يناير ١٥١٧ حيث ارسل عددا من قواده للبحث عن افضل مكان ليكون معسكراً صالحاً لاقامه السلطان بالبلاد ، ووقع اختيارهم علي الجزيره الوسطى " روضه مصر القديمه ، ولقد اخترق الموكب السلطاني شوارع القاهرة في احتفال مهيب ووسط حراسه مشدده حيث تسلق العساكر اسطح البيوت ومآذن المساجد لتأمين الطرق التي

يمر بها هذا الموكب حتى مستقره بالروضه ، وأعرب المؤرخ المصرى عن اعجابه ودهشته لهذا الموكب حيث تقدم السلطان قرابه عشره الآف من الانكشاريه وهم فى ابهى صوره من نظام وترتيب يحملون بنادقهم ويعلنون عن سرورهم بهذا النصر الكبير (٤٢) . **ويجدر بنا أن نحلل عوامل تفوق الجيش العثمانى فى موقعه الريدانيه وذلك على الوجه التالى :**

أولا : عزم السلطان العثمانى على ضروره مفاجأه الخصم قبل أن يسترجع قواه، فلم يمهل السلطان "سليم طومنباى" لمده كافيه حيث ان الفارق الزمنى بين الموقعتين مرج دابق والريدانية قرابه خمسه اشهر ، ومن ثم حاول المماليك قدر الطاقه ترتيب أنفسهم فى فتره وجيزه رغم اوجه النقص المعروفه .

ثانيا : القدره الهائله التى تميز بها الجانب العثمانى فى مجال المخابرات والاستطلاع حيث توافرت معلومات دقيقه وسريه للغايه لدى السلطان العثمانى عن احوال وترتيب وتسليح الجيش المملوكى وبناء على ذلك وضع خطه عسكريه محكمه تجنب فيها كثيرا من الخسائر .

ثالثا: سلاح المدفعيه واثره الفعال لحسم المعركه فى صالح الجيش العثمانى حيث أن المدافع الكبيره والمتحركه على عجلات يمكن تغيير إتجاهها بسهوله إلى جانب المدافع المملوءه بالشظايا كان لها دور حيوى فى إضعاف الجيش المملوكى وهزيمته بصوره واضحه .

رابعا : احتفاظ الجيش العثمانى بالتفوق العددى الى جانب التفوق فى مجال الاسلحة الحديثه ، حيث كان للهزيمه السابقه للجيش المملوكى على اراضى مرج دابق اثر كبير فى تقليل اعداده التى لم تزد عن عشرين الفا فى الريدانية بينما بلغ الجيش العثمانى قرابه اربعه اضعاف " حوالى ثمانين الفا " (٤٣) .

وفيما يتعلق بالجيش المملوكى فإن جوانب الضعف البارزه يمكننا توضيحها على النحو التالى :

أولا : تردى الاوضاع بصفة عامه فى الدوله المملوكيه فقد بلغت مرحله الشيخوخه ، ولقد اصاب الكيان العسكرى تدهور كبير ، فلم يقدّر المماليك رأى السلطان

"طومنباي" في تحديد المسرح المناسب للمعركه ولم يكن لهم من هم اكبر من تهافتهم علي الحصول علي النفقه والمكاسب الماليه ومن ناحيه أخري لم يتبين أمامهم هدف محدد يضحون من أجله ومن ثم أصابهم التفكك وإنتشر التخاذل عندما إحتدمت المعركه وحمي الوطيس وصمد القليل دون جدوي حول السلطان المملوكي .

ثانيا : تداعي نظم الفروسيه المملوكيه التي كانت أبرز مفاخرهم وجمود العقليه المملوكيه في مجال التسليح فلم يطوروا انفسهم وحتي عندما حاول "طومنباي" كسر هذا الجمود لم يجد اعوانا بشكل فعال وظل استخدام الاسلحه الناريه والمكاحل أمرا هامشيا تقوم به عناصر اخري من العبيد السود والتركمان وغيرهم ممن يفتقرون الي الكفاءه المطلوبه وحسن المران .

ثالثا : روح الخيانة التي سادت بين عدد من الأمراء المماليك امثال "جان بردي الغزالي" ، وهروبهم من ميدان المعركه وقت اشتداد القتال مما أدي لتمزق الجيش المملوكي وهبوط معنويات المحاربين [٤٤] .

ورغم هذه الهزيمه التي حلت بالمماليك في الريدانية لم يتسرب اليأس الي قلب السلطان المملوكي الشاب والشجاع فقد أصر علي شن الهجمات تلو الاخري في شوارع القاهره علي العساكر العثمانية المنتشرين في نواحي المدينه ، ورغم ضراوه تلك الهجمات المملوكيه وما أحدثته من خسائر في الجانب العثماني ، الا انها لم تأت بثمار لصالح المماليك ، وقويت قبضه العثمانيين علي القاهرة وأنزلوا بأهلها من العوام والزعر ممن ساندوا المماليك أشد ألوان الأنتقام ، وتعقبوا الأمراء المماليك وفتشوا كل النواحي وقتلوا من يصادفونهم منهم ، وقد اشار مؤرخ معاصر إلي أن عدد القتلي وصل لما يقرب من عشره الآف انسان "ولولا لطف الله تعالي لكان لعب السيف في أهل مصر قاطبه " [٤٥] .

وفي الحادي عشر من شهر المحرم ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ " تنفست القاهرة واهلها الصعداء بعد ما أعلن السلطان العثماني الأمان وتوقفت عمليات المطارده والقتل

والانتقام ، فخرج اعداد من الجراكسه طالبين الآمان فسجنوا بالقلعه ، وعلى هذا النحو فشلت محاوله "طومنباى" ورجاله في انتزاع مدينه القاهره من أيدى الجيش العثماني المنتصر ، ويمكننا ان نفسر ذلك كما يلى :

أولا : دور الانكشاريه الفعال في قتال الشوارع ، حيث أنهم يصطفون في صفوف منتظمه بعرض الحارات والشوارع مستخدمين البنادق عندما يكون الجراكسه في متناولهم الأمر الذي يؤدي لحدوث خسائر كبيره لدى المماليك ، اما المدافع الكبيره والمتحركه التي تجرها الخيول فقد استخدمت في تحطيم المتاريس والتحصينات .

ثانيا : دور الفرسان " السباهيه " في محاربه المماليك عندما يكونون معا وجها لوجه ، حيث لايجدى حينئذ استخدام البنادق فكان دور الفرسان مكملا لما يقوم به الانكشاريه المشاه ويستخدم الفرسان السيوف والرماح بمهاره ومن الطريف ان هناك نفر من الجاويشيه كانوا يضربون من يتكاسل من الجند العثماني عن مواصله القتال بشجاعه واقدام . وبذلك كان صمود القوات العثمانيه امرا ملموسا خاصه وأنهم يحرصون على إرضاء السلطان العثماني وإظهار بطولاتهم العسكريه باستمرار .

ثالثا : التفوق العددى للجيش العثماني كان يعوض باستمرار خسائر تحدث في هذا القتال وبذلك تبقى كفه العثمانيين هي الراجحه على الدوام [٤٦] .

موقعـــــه وردان :

يظن البعض ان موقعه الريدانيه - قرب القاهره - هي اللقاء العسكرى الوحيد الذي جرى بين الجيش العثماني المهاجم والجيش المملوكي المرابط في ميدان المعركه - على نحو ما أسلفنا - ولا يتعرضون لموقعه وردان التي نشبت في بر الجيزه قرب بلده وردان رغم انها كانت اشد خطورة من المعركه السابقه الذكر . حيث ان فشل "طومنباى" في الإنسحاب إلى القاهرة والتمسك بها لم يكن نهايه المطاف بل إنه إتفق مع رجاله وإمرائه المقربين أن يتجمعوا في بر الجيزه في

حاله الفشل في هذه المهمه ، وفي هذه الأثناء ارسل "طومنباى" الى السلطان "سليم" مفاوضاً حول الصلح وموضحاً أنه اذا أراد ان تكون الخطبه والسكه "العمله" باسمه وان ينوب عنه في حكم مصر يبعث اليه بخراجها ، فعليه - السلطان العثماني - ان يرحل بجيشه من القاهره الى الصالحيه ليصون بذلك دماء المسلمين وفي حاله رفضه لهذا العرض ، فإن ميدان الحرب هو الملتقى (٤٧) .

بعث السلطان "سليم" صوره الأمان الى "طومنباى" على ايدى القضاه الأربعه ، موقعاً بخطه ، وصاحبهم جماعه من العسكر العثماني وذلك بعد شهر تقريبا من عرض الصلح المذكور في ١١ مارس ١٥١٧ ، ولقد تعرض الوفد العثماني للهجوم من جانب الجراكسه والعربان مما ادى الى قتل العساكر العثمانيه المصاحبه ، فكان ذلك بمثابه صدمه عنيفه للسلطان العثماني المنتصر الذى اصدر اوامره باقامه الكبارى فوق النيل لعبور قواته ناحيه "مصر القديمه وطرا" ولما حدثت محاولات من جانب المماليك للتعرض بالايذاء للقوات العثمانية التى تعبر النيل على النحو المذكور ، بعث السلطان "سليم" فى طلب امراء المماليك المسجونين وكانوا اكثر من خمسين أميراً ، وأمر بضرب أعناقهم جميعا ردا على اعتداءات المماليك المذكوره (٤٨) .

تمكن الجيش العثماني من عبور النيل الى البر الغربي وقد بلغ قوامه حوالى عشره الآف في هذه الموقعه ، فالمشاه يحملون بنادقهم وتتقدمهم المدافع الكبيره تجرها الخيول ، وصمم السلطان "سليم" على الخروج بنفسه في قلب الجيش وهذا دليل واضح على مدى اصراره لتثبيت اركان الحكم العثماني بولايه مصر الغنيه والهامه بالنسبه للدوله العثمانيه .

وعندما بلغت القوات العثمانيه ناحيه" وردان " اصدر السلطان "سليم" اوامره بتعبئه الآت الرمى وفى ١٠ ربيع الأول ٩٢٣هـ / ٤ مارس ١٥١٧م اندلع نيران القتال بين العثمانيين والمماليك في آخر حلقات الصراع فكانت معركه حاميه ،

فكلا الجانبين يسعى للقضاء على الآخر فاستبسل الفريقان وابدى من صور الشجاعه والاقدام ما يستحق الذكر [٤٩] . وفى بدايه المعركه أظهر المماليك تفوقا ادى الى تراجع الجيش العثمانى ، وارسل "سليم" طالبا المدد من القاهره فوصله على وجه السرعه ووضع السلطان "سليم" خطته على اساس تركيز الهجمات على قواد الجيش المملوكي فكان "يونس باشا" العثمانى مكلفاً بقتل "طومنباى" أما أغا الانكشاريه فكانت مهمة التصدى لقتل "شاد بك الاعور" وهكذا ، وبذلك اشتد لهيب المعركه لدرجه لم يسبق لها مثيل ، وفى هذا الوقت العصيب انشق عربان غزاله من جانب المماليك إلى الجيش العثمانى بعدما لاحت امامهم مظاهر تفوقه، ولقد استبسل الانكشاريه فى المعركه وبرعوا فى استخدام الآت الرمى والمدافع بمهاره عاليه مما أدى لتراجع الجيش المملوكى وتصدع اركانه تدريجيا . وبذلك احرز الجيش العثمانى للمره الرابعة انتصاره على الجيش المملوكى المتداعى وهرب "طومنباى" حزينا الى عربان اولاد مرعى بالبحيره وانتهى الامر بشنقه على باب زويله وتألم لمقتله اهل مصر فقد كان حاكما شجاعا عادلاً [٥٠] .

هوامش الفصل الأول

هوامش الفصل الأول

(١) CREASY, HISTORY OF THE OTTOMAN TURKS,, Beirut 1968 PP114 - 117 .

(٢) ابن زنبل الرمال : تاريخ السلطان سليم العثماني مع قانصوه الغوري ، جـ ١ ص ص ١٠ : ١٥

- احمد فؤاد متولي : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦ ص ص ٨٧ : ٩١ .

(٣) CRASy , op cit , pp . 127 - 130.

(٤) احمد الخولي ، بديع حميه ، تاريخ الصفويين وحضارتهم ، القاهره ١٩٧٦ ، جـ ١ ص ص ٧٧ : ٨٠ .

(٥) عبدالكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة بونابرت دمشق ١٩٦٨ ، ص ص ٨٠ – ٨٢ .

(٦) ISMAIL, HAKKI, OSMANLI TARIHI , Ankara1964 P266

- أحمد الخولي : المرجع السابق ، ص ٨٣ ومابعدها .

(٧) ISMAIL,.HAKKI, op. cit. pp. 130 - 140.

(٨) احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ص ١٠٧ : ١٠٩ .

- ابن زنبل : المصدر السابق جـ ١ ص ص ١٧ : ١٩ .

(٩) عراقي يوسف : الوجود العثماني في مصر ، القاهره ١٩٩٦ ط (١) ص ٤١ .

- حسن عثمان : تاريخ مصر العثمانيه " المجمل في التاريخ المصري العام ، القاهره ١٩٤٢ ، ص ٢٣٤ .

(١٠) ابن زنبل : المصدر السابق ،جـ ١ ص ص ١٦ : ٢٠ .

- عبدالكريم رافق : المرجع السابق ، ص ص ٤٥ : ٥٢ .

(١١) ابن اياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهره ١٩٦١ ، ص ص ١٥ : ٢٨

- احمدفؤاد : المرجع السابق، ص ١١٩ ومابعدها .

(١٢) اوليا جلبي : سياحتنامه سمي ، صوره من مخطوط استانبول جـ ٩ ، ص ٨٠ ومابعدها .

(١٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص ٣٢ : ٣٥ .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٢٠ ومابعدها .

(١٤) ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ص ١٩ : ٢٥ .

(١٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص ٦٤ - ٦٨ .

(١٦) احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق، ص ٤٦ ومابعدها .

(١٧) نفس المرجع السابق ، ص ٤٧ ومابعدها .

(١٨) ابن زنبل : المصدر السابق جـ ١ ، ص ص ٢٥ : ٢٨ .

- ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص ٦٨ : ٧٠ .

(١٩) عراقي يوسف: المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢٠) ابن اياس :المصدر السابق ، ص ٧٠ ومابعدها .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ص ٣٨ : ٤٥

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢١) ابن زنبل : المصدر السابق ص ٢٥ ، ص ٤٤ ومابعدها .

(٢٢) اوليا جلبي : المصدر السابق ،ص ٨١ وما بعدها .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(٢٣) ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ص ٢٥ : ٢٧ .

- ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٦٨ ومابعدها .

(٢٤) اوليا جلبي : المصدر السابق ، ص ٨٣ .

- ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ص ٤٠ : ٤٤ .

CREASY, op . cit .p . 143 -

(٢٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٧٠ ومابعدها .

(٢٦) عراقي يوسف: المرجع السابق ، ص ٥٠ ومابعدها .

(٢٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٧١ ومابعدها .

(٢٨) نفس المصدر السابق ، ص ٧٢ ومابعدها .

(٢٩) عراقي يوسف : المرجع السابق ص ٥٢ ومابعدها.

Ayalon , Gunpowder and firearms - London,1956 pp89-91.

(٣٠) ابن زنبل : المصدر السابق ص ص ٤٧ : ٥٠ .

Ayalon , op - cit P - 90

(٣١) ابن اياس : المصدر السابق ص ص ٦٠ : ٦٥ .

Ayalon , op - cit . pp . 100 - 103 . -

(٣٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٧٣ .

- ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ص ١٠٦ : ١١١ .

- احمد عزت عبدالكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت ١٩٧٠ ص١١٠ ومابعدها .

(٣٣) ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ص ٥٣ : ٦٠ .

- ابن اياس : المصدر السابق ص ٧٣ ومابعدها .

(٣٤) نفس المصدر السابق ، ص ص ١٠٣ : ١٠٥ .

CREASY , op . cit . pp . 143 - 145 . -

(٣٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص ١٣٤ : ١٣٩ .

- ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ١٥٠ ومابعدها .

(٣٦) ابن أياس : المصدر السابق ، ص ص ١٣٥ : ١٤٠ .

- أوليا جلبي : المصدر السابق ، ص ٨٩ ومابعدها .

Ayalon , op . cit . pp . 50 - 58 .

(٣٧) ابن زنبل : المصدر السابق ، ص ١٥٥ ومابعدها .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

- عبدالكريم رافق : المرجع السابق ص ١٠٦ ومابعدها .

(٣٨) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٥.

- احمد فؤاد : المرجع السابق ص ١٨٤ وما بعدها .

(٣٩) ابن زنبل : المصدر السابق ص ص ١٧٠ : ١٨١ .

- اوليا جلبي : المصدر السابق ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٤٠) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٥ ومابعدها .

- عبدالكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٠٨.

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٦٢ ومابعدها .

(٤١) ابن زنبل : المرجع السابق ص ص ١٨٠ : ١٩٥.

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٨٦.

(٤٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٤٨ : ١٥٠.

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص ٦٣ ومابعدها .

(٤٣)ابن زنبل : المصدر السابق ص ص ١٤٩ : ١٥٢.

- محمد الراقد : الغزو العثماني لمصر ، الاسكندرية ١٩٧٣، ص ١٨٢ ومابعدها.

(٤٤) Ayalon , op . cit . pp . 85 - 88 . -

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٦٥.

(٤٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٥٥ ومابعدها.

CREASY , op . cit . p . 145 .

(٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ١٦٦ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ٦٨ .

(٤٧) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ١٦٨ ومابعدها .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ١٨٨ ومابعدها .

(٤٨) ابن زنبل : المصدر السابق ، جـ٢ ص ص ٢٠ : ٢٨ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٤٩) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص ١٦٩ ومابعدها .

- اوليا جلبي : المصدر السابق ، ص ٩١ ومابعدها .

(٥٠) ابن اياس : المصدر السابق ص ١٧١ ومابعدها .

- احمد فؤاد : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

الفصــــل الثانـــي

تكوين الحاميه العثمانيه (الجيش) فى مصر على ضوء (قانون نامه مصر) وتطورها

الفصل الثاني

تكوين الحامية العثمانية (الجيش) في مصر على ضوء (قانون نامه مصر) * وتطورها

دخلت مصر بعد خوض معارك عديده تحت الحكم العثماني ، وطويت صفحات مجيده لتاريخ مصر في العصر المملوكي ، وختم "طومنباى" هذا التاريخ بمواقف دفاعية مشرفه ، ولقد أعجب السلطان "سليم" بهذا الرجل الفارس الشجاع وفكر في ابقائه دون إعدام بيد أن أمراء المماليك المتواطئين مع العثمانين خوفوه من مغبة ذلك فكان ما كان من شنقه على النحو المذكور ، أقام السلطان "سليم" بمصر بعد الفتح فترة من الوقت أمتدت قرابة ثمانية أشهر أرسى خلالها دعائم السياده العثمانية في ولاية لها مكانتها المنفرده في نظر سلاطينها ورجالاتها طوال العصر العثماني ، ولقد بادر السلطان بمكافأة "خاير بك" المملوكي لما قدمه من خدمات جليله ، حيث أسند اليه باشويه مصر (حكم ولاية مصر) ليكون أول نائب عن السلطان العثماني في مصر ، وبقى في منصبه حتى وفاته في عام ١٥٢٦م ، ولقد عهد إلى جماعة من عساكره بمهمه الإستقرار بمصر لمساندة أمير الأمراء (خاير باشا) والمحافظه على السياده العثمانية ، فكانوا بذلك النواه الرئيسية للحاميه العثمانية بالولاية والتي أكتمل تنظيمها فيما بعد [١] .

وقع الإختلاف في تحديد اعداد العسكر العثماني الذين تركهم "سليم الأول" بمصر ، أشار المؤرخ المصرى "إبن إياس" إلى أن السلطان " ترك من عسكره ممن يقيم بالقاهرة عند "خاير بك" نحو خمسه آلاف فارس (سباهي) ، ومن الرماه بالبندق الرصاص نحو خمسمائة رامي ، وقرر من أمرائه "خير الدين باشا" وجعله نائب القلعه فيقيم بها ولاينزل إلى المدينة [٢] .

(*) قانون نامه مصر ، صدر في عهد السلطان سليمان القانوني بن السلطان سليم الأول عام ١٥٢٥م وذلك بغرض تقنين وضبط كافة الشئون السياسية والإدارية والعسكرية والإقتصادية بولاية مصر .

أما المؤرخ العثماني (حيدر حلبي) المعاصر للفتح ، فقد أوضح أن هؤلاء العسكر قد بلغوا قرابة أربعة الآف جندي ، وقد تم اختيارهم بالتساوي من الجيش العثماني (الروملي - الأناضول - قبوخلقي - الانكشاريه)، واسند السلطان قياده كل جماعة إلي أحد البكوات الأكفاء ، فكان "سنان بك" قائداً لجماعة الروملي ، "فايق بك" قائد عسكر الأناضول ، و"مصطفى بك" قائدجماعة قبوخلقي بينما كان قائد الانكشارية هو "خير الدين باشا" وصار نائباً علي القلعة وهو صاحب الرئاسة والنفوذ علي البكوات السابق ذكرهم فهو من الباشوات المقربين [٣] .

ومن ناحية أخرى وجدنا الرحاله "أوليا حلبي" (نقلاً عن "إبن كمال باشا" المؤرخ المعاصر) يذهب إلي أن السلطان سليم بعد أن فتح مصر ترك بها من عسكره حوالي عشرة الآف وثلثمائة جندي وهم جميعاً من خيرة عساكره ممن يدينون بالولاء والطاعة للسلطان ، وبذلك تراوحت الأعداد مابين أربعة الآف جندي وعشرة الآف جندي بوجه عام فإن هؤلاء العسكر اندرجوا تحت أوجاقات أربعة (فرق عسكرية) على الوجه التالي :

١- أوجاق الانكشارية وأوجاق العزب وهما من المشاه .

٢- أوجاق الكومليه وأوجاق التوفكجية من الفرسان (السباهيه) ولقد حرص السلطان العثماني عشية الفتح علي تحديد مهام تلك الأوجاقات الأربعة ، حيث كلف الانكشارية ، والعزب بمهمة "حراسة أسوار وأبواب مدينة القاهرة إلى جانب المحافظة على القلعة (مقر الحكم العثماني) أما الفرسان (السباهيه) في أوجاقي الكومليه والتوفكجيه فقد أسند إليهم مهمة حماية مدينة القاهرة والدفاع عنها [٤] .

وعلى هذا النحو المذكور ، نلاحظ تركز وجود الحامية العثمانية بمدينة القاهرة عاصمة الولاية ، كما أن إختصاصات الأوجاقات الأربعة كانت متداخلة إلى حد كبير الأمر الذى أدى إلي حدوث العديد من المصادمات بين هذه الفرق العسكرية ، أثبت فيها رجال أوجاق الأنكشارية أنهم أصحاب الكلمة العليا في

غالب الأحوال ، وفى محاولة من الباشا العثمانى (خاير باشا) لتفادى تلك الإحتكاكات أصدر أوامره إلى الانكشارية بعدم الخروج من القلعة والنزول إلى المدينة [٥] .

وفيما يتعلق ببقايا المماليك الجراكسة فإن السلطان "سليم" أمر "خاير بك" بقبول كل من جاء من الجراكسة طالباً الأمان ، ولقد وافق السلطان على أن ينضوى اولئك الجراكسة فى فرقة عسكرية (أوجاق) ضمن الحامية العثمانية بمصر ، وعمد "خاير بك" إلى إجبارهم بارتداء زى المماليك الخاص بهم حتى لا يتستروا فى ملابس العثمانيين لمباشرة أعمال النهب ، ولعله كان فى قراره نفسه كمملوكى الأصل أحب أن يظل الزى المملوكى موجوداً رغم زوال عصر المماليك تتضافر بحرصه على ما ذكر أعلاه ، ولقد قام "خاير بك" بإخماد وتمرد قام به عدد من العساكر العثمانية الذين رفضوا مبارحة مصر بأمر السلطان بعد ما عاثوا فساداً وتطاولوا على " خاير بك " فكان تخطيط خاير بك للأبقاء على اولئك الجراكسه – وعدم ابادتهم كما كان ينوى السلطان من قبل – له مغزاه على المدى القريب والبعيد على حد سواء ، هكذا شكل وجودهم فى هذه الفترة عنصر توازن بين نفوذ رجال الحامية العثمانية بمصر وسلطة الدولة الأم فى استانبول ومن يمثلها من الباشوات ويمكن القول ، بأن السلطان "سليم" قد أرسى أسس تكوين الحامية العثمانية ، فصارت تضم إلى جانب الأربعة أوجاقات الأصليه أوجاقاً جديداً وهو أوجاق الجراكسه ، فأصبحت بذلك تشكل خمسة اوجاقات متداخلة الأختصاصات والمهام ولم يكتمل التكوين وتحديد المهام إلا فى عهد خلفه السلطان "سليمان القانونى" حيث كان صدور (قانون نامه مصر سنة ١٥٢٥م) [٦] .

وصل إلى مصر أحد الباشوات الطموحين وهو "أحمد باشا" فى مستهل الحكم العثمانى ، وقد راودته أحلام الانفصال بحكم مصر بعيداً عن السلطنه العثمانية عام ١٥٢٥م ، بيد أن رجال الحامية العسكرية رفضوا بشده تلك المحاوله وأخمدوا عصيان الباشا المذكور وأطلقوا عليه (أحمد باشا الخائن) ، ولاشك أن

هذه المحاولة قد آثارت المخاوف بدار السلطنه ، فأرسل "سليمان القانوني" وزيره الأعظم "إبراهيم باشا" في مهمة خاصة لدراسة ظروف هذه المحاولة وتلافي حدوثها مستقبلاً ، جاء "إبراهيم باشا" وقد سحق عساكر الحامية هذا التمرد وبرز دور الانكشارية بصفة خاصة في هذه الأثناء ، وإستقر الوزير الأعظم قرابة ثلاثة شهور درس خلالها كافة أحوال البلاد ووسائل توطيد دعائم السياده العثمانية ، ولقد أمر بإنشاء عدة أبراج بالقلعة نصب فوقها المدافع الكبيرة وجعلها مصوبه تجاه قصر الباشا ، وعهد إلى رجال الانكشارية بمهمة حماية القلعة وإخماد أي تمرد يحدث من جانب الباشا العثماني الحاكم [٧] .

وبعد ما تعمق "إبراهيم باشا" في معالجة كافة أوضاع الولاية ، وضع قانوناً شاملاً ينظم تلك الأوضاع بشكل دقيق ويجعل أرتباط ولاية مصر بالدولة العثمانية قوياً راسخاً وبشكل دائم ، فكان صدور القانون الشهير باسم (قانون نامه مصر) .

ناقش القانون – الذى سبق الحديث عنه في مقدمة الكتاب – الجانب العسكرى ضمن محتوياته المتعدده ، وأوضح عدد الأوجاقات (الفرق) العسكرية بمصر ، سته أوجاقات ، بعد ما أضيف أوجاق جديد وهو أوجاق (الجاويشيه) ، وبعدصدور هذا القانون بما يقرب من ثلاثين عاماً سنه ١٥٥٤م ، دعت الحاجه إلى تكوين أوجاق سابع وهو أوجاق المتفرقة (الحرس الخاص للباشا) وبقيت بعدها الأوجاقات السبعه طوال العصر العثماني بولاية مصر [٨] .

مهام الحامية العثمانية بمصر على ضوء القانون الصادر عام ١٥٢٥ م :

لقد أرسى قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ١٥٢٥م) دعائم الجهاز العسكرى بولاية مصر – بإعتبارها من أعظم ولايات الدولة العثمانية – وجرى تحديد المهام والمسئوليات بكل فرقة (أوجاق) على حده ، تفادياً لحدوث التنافس والمشاحنات السابقة لصدور القانون ، كما حدد القانون الأعداد والمرتبات النقدية والعينية ، ووضع الضمانات الضرورية للإحتفاظ بالصبغة العسكرية لعساكر الحاميه وفي سبيل ذلك منح القانون قاده العسكر (الأغوات) والباشا العثماني الحاكم عده صلاحيات وسلطات لمعاقبة الخارجين على هذا القانون ، فما هي الأوجاقات (الفرق) التي نص عليها القانون ، واختصاصاتها المختلفة ؟

أولا : الفرســــــان (السباهيــــه)

وهم يتوزعون فى ثلاث فرق عسكرية (أوجاقات) على النحو التالى :

أ - جماعة الكوملية (كوثوليان) :

أشار إليهم القانون بأنهم من الفرسان الذين يركبون الخيول ويتقنون إستخدام الرماح فهم يجيدون إطلاقها بمهاره فائقه ، تنحصر مسئوليات رجالها فى الأقاليم حيث يقومون بخدمة حكام الأقاليم وإنجاز مهام الإدارة المحلية فى كل أقليم ، ضمن ذلك حفظ الأمن وحراسة البلاد والطرق والجسور والتصدى لمواجهة أخطار العربان وإعتداءاتهم على القرى والأراضى الزراعية ، ورجال هذه الجماعة يخضعون لاشراف قادتهم المباشرين وعليهم الامتثال لأوامر حاكم الإقليم الذى يعملون فيه (الصنجق- الكاشف) [٩] . وحذر القانون اولئك الجند من التعرض للأهالى بسوء فلا يطالبوهم بالطعام أو العليق دون مقابل فهم يبتاعون احتياجاتهم من المؤن وسائر الاحتياجات بالرضا دون ظلم أو غبن ، وإذا حدث من العسكر أذى فعلى رؤسائهم معاقبتهم على ذلك ، وحدد القانون عدد رجال هذه الجماعة بما لايزيد عن ألف ومائة نفر ولايسمح بأكثر من ذلك .

ويفهم من بنود القانون – كما سبق – أن الدوله حريصة على راحة الأهالى وإستقرارهم ، وعدم تعرض العسكر لهم بأى نوع من أنواع السلب والظلم، وأن هناك عقوبات رادعة تنتظر من يقترف مثل ذلك ، هذا من الناحية النظرية ، ولكن فى الواقع العملى فى الحياه اليومية جرت الأمور بشكل مغاير على خلاف ما نص عليه القانون ، حيث ارتكب العسكر السباهيه (الفرسان) فى إقاليم مصر جرائم السلب والنهب فاعتدوا على زراعات الفلاحين وأموالهم وفرضوا على القرى والنواحى المختلفة ضرائب غير مشروعة والتى عرفت باسم (الطُلَبْ) ومفردها (طُلْبَه) والمدهش أنهم فرضوها دون اراده حكام الأقاليم (الكشاف – الصناجق) هذا بالإضافة إلى إرتكابهم سلوكاً مشيناً وأقترافهم المعاصى والموبقات . وتفيض المصادر التاريخية بألوان الايذاء التى أرتكبها العسكر السباهيه

(الفرسان) بصورة مفجعة منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر لدرجة أنهم صاروا أصحاب الحل والعقد في الأقاليم والبلاد حتى تم القضاء على تمرداتهم الدموية عام ١٦٠٩م . مع أوائل القرن السابع عشر إذ كانت الدولة لا تزال قوية متماسكة وبذلك يمكننا القول بأن بنود القانون السالفة الذكر لم تطبق مافيها من عقوبات منذ بدء صدوره تقريباً حتى صار الإمر يتعلق بهيبة الدولة نفسها عندما قتل المتمردون منهم أحد الباشوات وهو (إبراهيم باشا المقتول) عام ١٦٠٤ ، فلم تجد السلطنه بدا من إنقاذ بعض الباشوات الأقوياء الذين أضعفوا نفوذهم تدريجياً وكسروا شوكتهم حتى تمكنوا من قتل البغاء بسيف السلطنه الشريفه – على حد تعبير الفرمانات السلطانية – وبذلك أستعادت الدولة هيبتها من جديد [١٠] .

ب – جماعة تفنكجيان (التوفكجيه) سواري :

وكلمة تفنكجيان أصلها (توفنك – بمعني بندقيه أو باروده) ويشتق منها توفنكجي يعني حامل البندقية وجمعها تفنكجيان (المحاربون بالبنادق) ورجال هذه الجماعة من الفرسان ، يركبون الخيول ولكنهم يتسلحون بالبنادق – على خلاف رجال جماعة الكوملية السابقة – وهم يجيدون التصويب بها وإصابة الأهداف بمهارة عالية ، ويعهد إلي رجال هذه الفرقة بأعمال الحراسة وحفظ الأمن بالأقاليم والقرى والنواحي – مشاركين جماعات السباهيه الفرسان – كما يقومون بالتصدي لغارات العدو على القري والكفور خصوصاً في مواسم الحصاد ، وينتشر رجال هذه الجماعة علي جسور الترع والمصارف المائية للتأكد من متانة الجسور للعناية بنظام الري وضمان وصول المياه إلى كافة الأراضي وأوضح القانون أن عدد رجالها لا يجب أن يزيد عن تسعمائه نفر (طقوزيوز نفر) [١١] .

جـ – جماعة الجراكسه :

اعترف القانون بهذه الجماعة ضمن جماعات الفرسان (السباهيه) وأفرادها – كما سبق الأشارة – ينتمون إلى المماليك الجراكسة الذين

دخلوا في خدمة الدولة وأستظلوا بالسياده العثمانية ، وهم من الفرسان القدامى المشهورين بخبراتهم القتالية والتمرس على تقاليد وفنون الفروسية والحرب بالأسلحة التقليدية وهم يشاركون رجال جماعتي الكومليه والتوفكجية في تنفيذ الخدمات السلطانية ، وعملهم يتركز في سائر الأقاليم أيضاً . ولقد حدد القانون ضرورة خضوع رجال تلك الجماعة الجركسية لسيادة الدولة وممثليها ، ومن ثم أهمية تعيين أغا (قائد) وكتخدا (نائب الآغا) من الأتراك العثمانيين لهذه الجماعة ، وخول الأغا صلاحيات واسعة لمعاقبة رجالها إذا ما اقترف أحدهم ذنباً أو جرماً وقد تصل العقوبة إلى قطع علوفته (فصله) وترحيله من مصر إلى استانبول ، وربما يصل الأمر إلى إصدار الحكم بالإعدام بأمر الباشا العثماني الحاكم ويتضح من ذلك حرص السلطنه على تحجيم دور فرقة الجراكسة المذكوره حتى لا تراود رجالها أحلام استعادة نفوذهم الغابر ، ولا غرو ان المماليك الجراكسة ، قد اكتسبوا خبرات واسعة طوال العصر المملوكي في محاربة قبائل العربان المنتشره على حواف الوادى في سائر نواحي مصر ، ولقد تعددت ثوراتهم في العصر المملوكي المذكور ، ومن هنا تأتي أهمية الأستعانه بهؤلاء الجراكسة في هذا الأمر الحيوى [١٢] .

ومن الملفت للنظر ، ان "خاير بك " المملوكي بعد ما اصبح أول نائب في مصر عن السلطان العثماني وأحتل منصب الباشا – كما سبق الأشاره – حرص على زيادة اعداد هذه الجماعة ليكونوا عوناً له وهم من بني جنسه ضد تمردات العسكر العثماني ، ولقد أتخذ وجود جماعة الجراكسة طابعاً رسمياً بعد صدور القانون عام ١٥٢٥ ، وبدراسة القانون المذكور لم نجد إشارة فيه إلى تحديد عددها لحد معين ، الأمر الذى أدى إلى نتائج خطيرة حيث تضاعف فيما بعد أعداد المماليك في هذه الجماعة وصاروا لا يقلون نفوذاً وثراء عن الجماعتين العثمانيتين المذكورتين آنفاً [١٣] .

ومن خلال دراسة أجوبه "حسين أفندي الروزنامجي" (*) ظهر لنا أن جماعات الفرسان (السباهية) قد تركز وجودهم في مقار (الكشوفيات والصنجقيات) على النحو التالي :

(بلبيس - المنصورة - المحلة الكبرى - محلة مرحوم - دمنهور - الجيزة - الفيوم - بني سويف - المنيا - جرجا) ففي كل بندر من هذه البنادر إستقرت جماعة منهم لانجاز خدمات ضرورية لمساعدة حكام الأقاليم على إختلاف درجاتهم (الكشاف - حكام الأقاليم الصغرى) والصناجق (حكام الأقاليم الكبرى) ويرأس تلك الجماعات المنتشرة في هذه البنادر (المتوليه والجربجيه) - المتولي هو الذي يتولى حفظ الأمن بالإقليم ورتبته أقل من الجوربجي ، أما الجوربجي فهو صاحب رتبه تعادل (يوزباشي) أي قائد مائه - أما أغوات (قاده) هذه الفرق من السباهيه الثلاث (الفرسان) فقد استقروا بالقاهرة لمراقبة أحوال الباشا العثماني (١٤) .

وفيما يتعلق بالمرتبات (العلوفات) النقدية ، فقد وجدنا إشاره في القانون توضح علوفات جماعة تفنكجيان على سبيل المثال ، وهي تتراوح بين (ست اقجات وثمان اقجات ، والاقجه هي أصغر وحدة للعمله العثمانية) إبتداء من الفرد العادي حتى البلوكباشي (رئيس البلوك) وهي علوفه يوميـة مقرره لكل منهم ، ولم نعثر في القانون على تحديد علوفات (مرتبات) جماعتي الكوملية والجراكسه ، ولعل المثال المذكور كان المقصود به أن يكون نموذجاً يحتذى به في سائر الجماعات الثلاث بإعتبارها جماعات الفرسان (السباهيه) التي تعمل في ميدان واحد وهو أقاليم مصر المختلفة خارج العاصمة (١٥).

وبدراستنا المتعمقة لسجلات المحاكم الشرعية التي يرجع تاريخها إلى أوائل القرن السادس عشر توصلنا إلى ما كان يجري في الواقع فيما

(*) المسئول عن الشئون المالية في ولاية مصر وذلك وقت قدوم الحملة الفرنسية ، ولقد أفاد الفرنسيون في رسم سياستهم المالية والإدارية بخبرات حسن أفندي .

يختص بالمرتبات النقدية ، لرجال جماعات الفرسان المذكوره حيث ذكر فيها بالعثماني وتبدأ العلوفه (الراتب النقدى اليومي) بخمسه عثماني وحتى خمس عشره عثمانياً بالنسبه للأفراد والبلوكباشيه ، أما فيما يتعلق بالأغوات ونوابهم (الكتخداوات) فكانت علوفاتهم أكبر حيث تراوحت بين خمسة وعشرين عثمانياً وخمسين عثمانياً يومياً (العثماني كان يطلق على الأقچه وهي أصغر وحدات العمله العثمانية ، وقد يصل مقدار الدينار إلى أربعين عثمانياً) .

ويحصل رجال السباهية (الفرسان) أيضاً - إلى جانب العلوفات اليوميه المقرره - على ما يسمى (بالمخرجات) وهي عباره عن أوراق خدد العسكر كانت تدفعها البلاد والنواحي إلى جانب المال الميرى ولا تدخل في نطاقه ، ويبدو ان هذه العوائد الأضافيه هي التي بالغ السباهيه في تحصيلها وانتزاعها من أهالي البلاد وأتخذت صفه مشروعه بأسم (طُلبه - طُلب) إلى جانب ماسبق ، فقد كانت هناك بلدتان هما (البدرشين - الشنبات بالجيزه) موقوفتين على مصالح السباهيه (الفرسان) ورغم ذلك كله فإن السباهيه كانوا في مركز أدنى من باقي الفرق العسكرية الأخرى ، فكانوا لا يبلغون المناصب الهامه التي يتمتع أصحابها بدخول واسعة ، كما أنهم حرموا من المقاطعات التى أسندت إدراتها إلى غيرهم وإذا قورنت علوفاتهم بباقي الفرق العسكرية كانت أقل ، وبذلك لم تجذب تلك الفرق الثلاث السباهيه الرجال الطموحين الذين ينشدون الوصول إلى مناصب هامه [١٦]. تلك الوضعيه الإقتصادية الإجتماعية لجماعات السباهيه الفرسان جعلت رجالها يتخذون موقفاً رافضاً ومعادياً لاصحاب المناصب العليا وذوى النفوذ في الفرق (الأوجاقات) العسكرية الأخرى وبصفة خاصة (جماعة الجاويشية) عندما تسلط السباهية على الباشوات العثمانيين في القاهرة أواخر القرن السادس عشر واوائل القرن السابع عشر فوجدناهم يصبون نقمتهم وانتقامهم من أولئك أرباب النفوذ والثروة فقتلوا منهم من أدركوه مدفوعين بمشاعر الكراهية والاحساس بالغبن تجاهم [١٧] .

الفرق العسكرية العاملة بالقاهرة :

حدد القانون ثلاث فرق أستقر رجالها بالعاصمة حيث مقر الحكم للباشا العثماني بالقلعة ، وهي جماعات (الأنكشارية مستحفظان قلعة مصر) ، (جماعة عزبان قلعة مصر) ، (جماعة جاوشان مصر) وسوف نتناول كل جماعة على حده .

أ - جماعة مستحفظان قلعة مصر :

ورجال هذه الجماعة من الإنكشارية المشاه الذين الزمهم القانون بمهمه حفظ الأمن بالقلعة مقر الحكم ومن ثم عرفوا باسم (مستحفظان) وهم يتولون حراستها على الدوام ليلاً ونهاراً وهم يتسلحون بالبنادق ويتمتعون بكفاءه عاليه - كما سبق الإشاره - في التصويب الدقيق وإصابة الهدف ، ولقد حذرهم القانون من مغبة مغادره القلعه ، فلا ينامون خارجها بتاتاً ، وحتى إذا اقتضى الأمر الاتصال بأحد فإنه يؤتى به إلى القلعة حتى لا يخرج أحد رجال مستحفظان من القلعة ، ومن يخالف ذلك يكون مقصراً في أداء الخدمات السلطانيه ، ويجري التنبيه عليه من قبل (البلوكباشي - رئيس البلوك) التابع له أو نائبه وإذا تكرر منه ذلك يلقى عقاباً رادعاً من (أغا مستحفظان) وإذا أصر على مخالفته للقانون فإنه يُفصل (تقطع علوفته) ويعزل من الخدمة في هذه الجماعه وإذا ارتكب جرماً عظيماً فإنه مطالب بالمثول أمام الباشا العثماني نفسه ليعاقبه العقاب الصارم [١٨] .

ولقد حدد القانون مجال خدمة مستحفظان بالقلعة فلا يصح أن يخرج رجال مستحفظان إلى الأقاليم إلا في حالة الضرورة القصوى ويجب التأكد أولاً من توفر العدد الكافي لحفظ الأمن بالقلعة أولاً قبل إرسال أحدهم للعمل في خدمة حكام الأقاليم لمساعدة السباهيه ومن الملاحظ أن القانون لم يحدد رجال هذه الجماعة بعدد معين تاركاً الأمر في أيدي الأغوات (الرؤساء) .

وإذا كان قانون نامه مصر قد ألح على عدم مبارحة رجال مستحفظان (قلعة مصر) وحذر بالعقوبة كل من يخالف ذلك ، فإننا نود الإشارة إلى أن

تنفيذ القانون أمر مرتبط بعوامل هامه أبرزها مدى إلتزام المسئولين من القاده على إختلاف رتبهم من البلوكباشيه إلى الأغاوات والباشا الحاكم بتنفيذ بنود القانون فقد يجرى تنفيذه أحياناً ويهمل أحياناً أخرى ، كما أن متابعة السلطات العليا في الدولة العثمانية كالسلطان والصدر الأعظم ، لمدى إهتمام الباشوات بتنفيذ هذا القانون يعد أمر حيوياً للغايه ، حيث أنه بدراستنا للواقع العملي في سجلات المحاكم الشرعية لهذه الفترة وجدنا إشارات كثيرة أفادت بأن الإلتزام بهذا القانون كأنه أمراً ثانوياً ، تزايدت المخالفات وخرج رجال مستحفظان عن القلعة وأتخذوا لهم مساكن خارجها في أحياء مجاورة لها أو بعيده عنها بالمدينه منذ منتصف القرن السادس عشر وعلى ذلك لم ينفذ القانون إلا في فترة وجيزه للغاية [١٩] .

ب - <u>جماعـة عزبــان</u> :

ورجال هذه الجماعة من المشاه المتسلحين بالبنادق - وقد سبق مشاركتهم في الفتح العثماني لمصر - ويتمتعون بخبرة فائقة في إستخدام هذا السلاح وهم يتقنون الرماية ، وهم - كغيرهم - يقومون بأداء الخدمات السلطانية الشريفة ، حيث يسعون لحفظ الأمن والإستقرار بالقلعة وحراستها وهم يتركزون في أحد أبوابها وهو باب السلسله (باب العزب)، وقد شدد القانون على رجال العزب بعدم مغادرة القلعة حيث ميدان خدمتهم ولما كان رجال مستحفظان وعزبان على السواء يعملون في خدمة مقر الحكم بالقلعة فقد وقعت بين الجانبين عدة منازعات ومشاحنات كانت في الغالب تنتهي لصالح مستحفظان (الانكشارية) فهم الأكثر نفوذاً ، وحدد القانون عدد رجال عزبان بأن لا يزيد عن خمسمائه نفر (بشيوز نفر)، ولكن في الواقع العملي وجدنا عدم الإلتزام بهذا العدد حيث تضاعفت أعدادها دونما تقيد بما جاء في القانون على النحو السابق . ولم يلتزم رجال عزبان - كغيرهم - بما حدده القانون بعدم مغادرة القلعة ، حيث فاضت سجلات رسميه (سجلات المحاكم الشرعيه) بإشارات كثيره تفيد بخروجهم إلى المدينة وانتشارهم في سائر أحيائها حيث طابت لهم

الإقامة والسكنى ، وان كانوا قد تركزوا بوجه خاص فى الأحياء المجاوره للقلعة مثل حي قوصون ، ميدان الرميلة ، حي الصليبه الطولونيه وغيرها .

وفيما يتعلق بعلوفات (رواتب نقدية) برجال عزبان ، فقد حدد القانون ، مقدار العلوفه اليومية للفرد العادى (خمس أقجات) ، بينما تصل علوفة (الأوده باشى) إلى ست أقجات ، على حين ترتفع علوفة (ريس) إلى ثمان أقجات يومياً وهكذا [٢٠] .

جـ- **جماعة جاوشان مصر :**

في مطلع العهد العثماني ، دعت الحاجه إلى تكوين جماعة من المماليك الذين سمح السلطان بدخولهم فى خدمة الدولة العثمانيه بمعرفة " خاير بك " – لما توفرت لديهم من خبرات إدارية واسعة – بغرض إنجاز خدمات ضروريه للباشا العثماني الحاكم ، وبظهور قانون نامه مصر ١٥٢٥م ، صدر الأمر بتنظيم هذه الجماعة واصطبغت بالصبغة الرسمية تحت اسم (جاوشان) بمعنى (مبعوث أو رسول)حيث يتولى رجال هذه الجماعة خدمة الديوان والباشا ، فهم يحملون دعوات انعقاد الديوان إلى أعضائه (التذاكر) من الاغاوات والقاده وكبار المسئولين من رجال الإداره والماليه وغيرهم ، كما أنهم يقومون بتوصيل الأوامر (البيورلديات) من الباشا إلى حكام الأقاليم المختلفة فيما يخص كافة نواحي الإدارة مثل استعجال المال الميرى وأموال الإلتزام وتنفيذ فرمانات السلطان العثماني ، وحصر تركات المتوفين من العسكر في الأقاليم وغيرها [٢١] .

- كما عمل عدد من رجال جاوشان في خدمة قضاه المحاكم الشرعية ، فهم يحملون القضايا المرفوعة إلى الديوان بعد عرضها وصدور أوامر الباشا بتحويلها إلى القسام العسكرى (القاضى المختص بأحوال العسكر) للفصل فيها ، كما يشاركون في حفلات إستقبال الباشوات القادمين إلى مصر سواء عن طريق البر أو البحر مرحبين بهم حسب التقاليد المتبعة في هذا الشأن .

ومن الملفت للنظر ، أن القانون قد حدد رجال جماعة جاوشان بما لايزيد عن أربعين نفرا رغم تعدد أختصاصاتهم وأهميتها على النحو المذكور ، ولاغرابة أن أعداد رجال هذه الجماعة قد تضاعف تدريجيا حتى صارت تناهز في حجمها إحدى الفرق العسكرية الكبرى [٢٢] .

وعهد القانون إلى الباشا العثماني الحاكم مهمة تعين أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في جماعة جاوشان ، يكونون من بين رجال جماعة (الكوملية – التوفكجيه) المعروفين بالإستقامة وحسن الخلق والسلوك ، وفي هذه الحالة يقوم الباشا بافادة الباب العالي بما جرى من تجديد أو تغيير حتى تسجل في الدفاتر السلطانية باستانبول ، وشدد القانون على ان تزويد جماعه جاوشان لاينبغي ان يكون خارج نطاق الجماعتين المذكورتين . وللباشا العثماني سلطه معاقبه رجال هذه الجماعه اذا ارتكب احدهم جرما قد يصل الى حد الفصل من الخدمه او الحكم باعدامه ، ومن فصل من الخدمة لايبقى بمصر يرسل الى استانبول فقد انقطعت علوفته " راتبه اليومى " بشكل قاطع .

ولقد ميز القانون رجال هذه الجماعة " جاوشان " بمرتبات نقديه أعلى من غيرهم نظرا لطبيعه اعمالهم المرتبطه بالجهاز الحاكم مباشره ، ويماثلهم في ذلك رجال جماعة المتفرقه ، وكان رجال هاتين الجماعتين بمثابه الأداه القويه التي ارتكزت عليها السلطه العثمانيه تجاه نفوذ الفرق العسكريه الاخرى " الأوجاقات " لانهم تميزوا بشده ولانهم واخلاصهم للباشا العثماني [٢٣] .

ومن الملاحظ أنه بعدما تزايد حجم جماعه " جاوشان " – على النحو السابق ذكره – فقد لعبت دورا هاما في تدعيم سلطه الباشا العثماني وتعضيد جانبه واستمر هذا الدور حتى منتصف القرن السابع عشر ، طالما كانت الدوله العثمانيه قويه متماسكه وممثليها أكفاء ، ثم أخذ اوجاق "جماعه جاوشان" يتعرض للضعف والانهيار تبعا لضعف الكيان العثماني في النصف الثاني من القرن السابع عشر ويتدهور تدريجياً ، وغدت تلك

الجماعه في هذه الحاله مجرد جماعه صغيره قليله الاهميه تابعه لاوجاق "فرقه" مستحفظان "الانكشارية" والذي تزايد نفوذه وسطع نجمه في الكيان العسكري بمصر .

د - **جماعة المتفرقه :**

وقد عرف رجال هذه الجماعة في دار السلطنه باعتبارهم الحرس السلطاني الخاص ، كما هو الحال في القاهرة حيث كانوا الحرس الخاص بالباشا العثماني الحاكم ، وفي الواقع لم تعرف هذه الجماعه من قبل في عهد السلطان "سليم الأول" ، ولم يرد ذكرها في قانون نامه بمصر عام ١٥٢٥م في عصر السلطان "سليمان القانوني" ، ولكنها ظهرت في منتصف القرن السادس عشر عام ١٥٥٤م بناء علي اوامر صادره من دار السلطنه ، وقد اختير أعضاء هذه الجماعه الجديده بصفه خاصه من الاتراك الموجودين في العاصمه العثمانية " استانبول " وارسلوا الي مصر ، وانضم اليهم عدد قليل من المماليك الذين دخلوا في خدمه الدوله [٢٤] .

وهكذا تكون حرس خاص للباشا العثماني عندما شعرت الدوله بأهميه وجوده ، ولعل الهدف من انشاء اوجاق المتفرقه هو ايجاد نوع من التوازن بين سلطه الباشا العثماني الحاكم وبين نفوذ وسطوه الاوجاقات العسكريه الأخرى " الجماعات - الفرق " ، وبذلك صارت جماعه المتفرقه منذ تكوينها بمثابه أوجاق السلطه حيث كان المقصد الحقيقي من انشائها دعم نفوذ الدوله - من خلال ممثليها من الباشوات - تجاه فرق الحاميه " الجيش " العسكريه في مصر ، ومن الملاحظ ان قادة هذه الجماعة كانوا يرسلون رأسا من قبل الباب العالي وهم يخضعون للباشا العثماني الحاكم ممثل الدوله ، مما يؤكد ما ذكرناه أنفاً [٢٥] .

وبمرور الوقت أتسعت أختصاصات هذا الأوجاق ، فصار من رجاله من يعمل - كالجاويشيه - في خدمة الديوان تحت اسم (متفرقة ديوان مصر) ، ومنهم من جري تزويد القلاع والثغور بهم لقدراتهم المتميزة، وعلي سبيل

المثال عرف القائمون بأعمال ثغر السويس من هذه الجماعة بأسم (متفرقه ريسه السويس – متفرقه ريسا السويس) ولعل نشاطهم كان يمتد للقيام بخدمة السفن والمراكب السلطانية التابعة للدولة والموجودة بالبحر الأحمر لإغراض مختلفة ، ويبدو لنا من دراسة تركاتهم ومخلفاتهم أنهم كانوا على درجة ملحوظة من الثراء والنفوذ ومن المعلوم أن رجال جماعة المتفرقة قد تقاضوا رواتب أعلى من باقي فرق الحامية (الجيش) الموجودة بمصر ، هذا فضلا عن رعاية الدولة الخاصة بهم ، وقد بلغت هذه الفرقة (الجماعة) ذروة نفوذها في منتصف القرن السابع عشر حيث كانت مشاركتها في تزويد القلاع المختلفة يعادل مساهمة أقوى الأوجاقات في الحامية (الجيش) وهو أوجاق الإنكشارية ، أما مرتباتهم النقدية والعينية (العليق – والجرايه) فقد فاقت ما حصل عليه (مستحفظان – الانكشارية – عزبان – العزب) ، بيد أن هذه الفرقة (المتفرقه) أخذت تتداعى تدريجيا وفقا لتراخي قبضة الدولة وضعفها منذ النصف الأخير من القرن السابع عشر ، الأمر الذى أفسح المجال أمام أقوى فرق الحامية وهما (مستحفظان – عزبان) العدوان المتنافسان . وبناء على ما تقدم ، يمكننا القول بأن فرق الحامية (الجيش) السبعة قد تباينت من حيث المكانة والمركز والنفوذ ، تبعاً لإختلاف المرتبات وموارد الدخول الأخرى كالمقاطعات وغيرها فضلاً عن المناصب الهامة التى يصل إليها بعض العسكر وقادتهم ، الأمر الذى أسهم بشكل واضح في خلق نوع من التنافس والصراع على السلطة والنفوذ فيما بينها كلما تراجعت سطوة الدولة وممثليها من الباشوات الحاكمين بمصر [٣٦] .

الضوابط العسكرية التي حددها القانون لفرق الحامية (الجيش) بولاية مصر :

حرصت الدولة العثمانية على وضع ضوابط هامة – من خلال قانون نامه مصر ١٥٢٤م للحفاظ على حاميتها (جيشها) الموجوده بمصر ، وألزمت رجالها بضرورة التقيد بتلك الضوابط باستمرار وقد أوضح القانون أهداف هذه الضوابط على النحو التالي :

أ – رفع المستوى العسكرى (الحربي) باستمرار لدى عساكر الحاميه (الجيش) من خلال التدريبات المتعددة على أستخدام كافة أنواع

الإسلحة المعروفة حينذاك (الإسلحة النارية المختلفة والسيوف والرماح وغيرها) .

ب - التشديد على أهمية الصبغه العسكرية لرجال الحامية (الجيش) باعتبارها أساس وجودهم فلا يخرجون للعمل فى مجالات أخرى غير مجال الحرب والقتال وحفظ الأمن [٢٧].

جـ- الحفاظ على الدم التركى (العثمانى) فى الكيان العسكرى بمصر فلا يلتحق بالفرق السابقة الذكر سوى الاتراك (الاروام) ولايسمح لغيرهم بدخولها حفاظاً على تماسكها وولائها للدولة وممثليها ويمكننا مناقشه تلك الضوابط العسكريه على النحو الآتى :

اولا: التدريب على الاسلحة :

حيث اشار القانون الى أن عساكر فرقه " الكوملیه - الكوثرلويان " من الفرسان الذين يتحتم عليهم ان يكونوا ذوى خبره عاليه ومهاره فائقه فى استخدام اسلحتهم من الرماح ووسائل الوقايه ، فهم يسددون الضربات فى كل اتجاه ، وقاده هذه الفرقه من الاغاوات مسئولون عن إختيار رجالها في إجادة الرمى ، وعليهم أيضاً الإشراف على تعليم الأفراد الذين لا يجيدون هذه المهارات ، حيث يتولى العسكر المهرة تعليم وتدريب زملائهم الجدد على إستخدام الرماح وغيرها [٢٨] .

وفيما يتعلق بفرقه (توفكجيان - التوفكجيه) الذين يتسلحون بالبنادق وهم من الفرسان - كما سبق التوضيح - فقد أشار القانون إيضاً إلى أهمية المحافظة على كفاءة رجالها في إطلاق البنادق وإجادة التصويب بها ، ويسعى قادتها (أغواتها) لمراقبة العساكر التوفكجية الذين تنقصهم تلك المهارات والعمل على تدريبهم وتعليمهم بصفة إجبارية ومن يظهر تكاسله وتهاونه فى ذلك يقع تحت طائلة العقاب .

وهناك من يتولى تصنيع البارود وإمداد رجال هذه الفرقة العسكرية

بما يلزم منه شريط أن يكون بغرض التدريب والحماية ولايصرف لغير ذلك والقائم بصناعة البارود جماعة تسمى (الجبجيه) ويرأسهم (جبجي باش) ويقوم أفرادها بأعمال الصيانة والإصلاح اللازمة لكافة الأسلحة الكائنة بالجبخانه العامره (دار السلاح) . ويعتني كل فارس (توفكجي) أو غيره ممن يتسلحون بالبنادق بصيانة سلاحه ومن يهمل في ذلك فإنه يقدم للأغاء(القائد) لمحاسبته وقد يرفع أمره للباشا ليلقي عقابا رادعا إذا تكرر إهماله [٣٩].

حرصت الدولة العثمانيه على منع تداول البارود والبنادق وغيرها من الإسلحة بين الأهالي ومن أجل هذا حذر القانون من تصنيع الـ الأسلحة والبارود خارج (الجبخانة العامرة)الكائنه بالقلعة الشريفه وتحت إشراف السلطات المختصه بمعرفة الدولة . وفي هذا الشأن جرى التنبيه بإستمرار على شيوخ الأسواق وإصحاب المحال والحوانيت بمنع تداول أو تصنيع البنادق ومايلزمها ، وإذا ثبت تصنيعها خفيه فعلى شيخ السوق الإفاده بذلك حتى يعاقب المخالف أشد العقاب وإذا ظهر وجود سلاح ناري في أحد الإسواق ، فإن البائع والمشترى والدلال يقعون جميعاً تحت طائلة العقاب فليس من المسموح بأي حال أحراز الإسلحة النارية خارج النطاق العسكرى للحامية (الجيش) وبصفة خاصة الفرق العسكرية التى تتسلح بها وهي (التوفكجيه - مستحفظان - عزبان) . ويظهر من دراسة بنود القانون ، أن السلطان "سليمان القانوني" وخلفائه من بعده - كانوا حريصين على أن تكون عساكر الحامية (الجيش في مصر) على أهبة الإستعداد للحرب والقتال في أي وقت وفي أي ميدان ، بالمحافظة على رفع مستوى الكفاءه القتالية ، وحتى يسود الإنضباط خول صلاحيات هامة للإغاوات (قادة الفرق العسكرية) والباشا العثماني ، بيد أنه

ينبغى أن نقرر بأن تطبيق بنود القانون يرتبط إلى حد كبير بمدى قوة الدولة وهيمنة السلاطين على شئون الولايات من خلال نوابهم من الباشوات ، وعندما ندرس كتابات المؤرخين المعاصرين للحكم العثماني بمصر ونفحصهما بدقة ، فاننا نجدها تخلو – تقريبا – من إشارات واضحة تفيد بتدريب العسكر من حين لآخر على إستخدام الأسلحة المختلفة كما الزم القانون بذلك وكما كان الحال سابقا فى العصر المملوكي حيث عُني سلاطين الدولة المملوكية زمن إزدهارها وقوتها بعقد ميادين الفروسية لتدريب المماليك على تقاليد الفروسيه وشئون القتال [٣٠] .

ثانيا : منع الإشتغال فى الأنشطة الإقتصادية المختلفة :

اهتم قانون نامه مصر بتركيز جهود الفرق العسكرية المكونه للحاميه " الجيش فى مصر " فى اختصاصها الأساسى فى الأنشطة الإقتصادية والإنشغال بشئون الحياة العامة الأمر الذى يصرف رجالها عن المهمة الأساسية التى عاشوا من أجلها وأختصوا بها فى مصر فعندما تناول القانون جماعة (فرقه الكومليه الفرسان) أشار إلى أنه يحرم على رجالها كغيرها من الفرق الأخرى إفتتاح الجوانيت فى الأسواق للبيع والشراء أى مزاولة أعمال التجارة ، ولا يعمل أحدهم فى حرفة ما ، ومن يخالف ذلك يلقى عقابا رادعا يصل لحد قطع علوفة (راتبة) ويفصل من الخدمة العسكرية ويرحل إلى أستانبول [٣١] .

وعندما عرض القانون ذاته لجماعة (فرقة توفكجيان) أشير إلى التحريم السابق الذكر، وفرضت نفس العقوبة لمن يخالف القانون ، وكذلك الحال بالنسبة لفرقة مستحفظان قلعة مصر وغيرها من الفرق الأخرى ويفهم من ذلك كله ، إن القيود المفروضه كان الهدف منها إبقاء الفرق العسكرية للحامية (الجيش في مصر) قادرة على إنجاز

المسئوليات والواجبات الملقاه على كاملها على خير وجه فى داخل الولايات وخارجها بالنسبة للدول ذاتها . وبدراستنا للعديد من الوثائق والمصادر المعاصرة وجدنا مخالفات صريحة ومتزايده للقانون فى هذا الصدد فقد أشتغل العسكر فى ميادين الزراعة والتجارة والحرف وتشابكت مصالحهم مع مختلف فئات المجتمع المصرى ، وجرت مصاهرات - تدريجيا - مع أبناء الرعيه .(٣٢)

ثالثاً : العقوبات والجزاءات الرادعه :

حدد القانون عقوبات صارمة لمنع أذى العسكر لأهالي البلاد من ناحية والحيلولة دون إخلالهم بواجباتهم المكلفين بتنفيذها من ناحية أخرى ، وكما سبق الإشارة فإن العقوبات قد تصل إلى عزل الجندى من فرقته التى يعمل بها وإبعاده عن مصر ، بل أن بعض العقوبات وصلت إلى تنفيذ حكم القتل ، وتمتع الباشا العثماني باعتباره الحاكم الأعلى للولاية بسلطة الإشراف على كافة الفرق العسكرية (الأوجاقات)، كما حظى الأغاوات (قادة الفرق) كل منهم فى فرقته (أوجاقه) بحقوق واسعه ، ليسود النظام والإنضباط فى الكيان العسكرى بصفة عامة .

وحذر القانون رجال طائفة (فرقه الكومليه) الذين يعملون فى الأقاليم في خدمة حكامها (الكشاف - الصناجق) من التعرض للأهالي بسوء او ايذاء بأى شكل من الأشكال، حمل قادتهما على - اختلاف درجاتهم - مسئوليه حدوث ذلك امام القانون اذا ما تهاونوا وتغاضوا عن معاقبه المسيئين منهم ، وعلى قائد الفرقة (الأغا) محاسبة أى عسكرى يقترف ذنبا وإذا لم يرتدع فإن الأمر يعرض على الباشا لتوقيع عقوبة صارمة (العزل - القتل) ويشير القانون إلى أنه إذا جرد الباشا عددا من الجند من علوفاتهم وفصلهم من عملهم لأن

يقوم بعرض أسماء المفصولين من الخدمة (المحاليل) على الباب العالي (دركاه معلايه) مبينا أسباب العزل لكل منهم وترتيبه في داخل البلوك التابع له في فرقته التي ينتمي لها وينبغي أن تصل هذه المعلومات وافيه ودقيقة ليتم تسجيلها في الدفاتر المحفوظه في إستانبول بمعرفة قادة الفرق العسكرية (الاوجاقات) وبموافقتهم[٣٣].

وقد سبق الحديث عن أهمية الإنضباط العسكري في فرقه مستحفظان قلعة مصر ، وفي الواقع العملي لاحظنا أن هذه العقوبات الصارمة لم يتم تنفيذها على الوجه الأمثل كما حدد القانون ، فلا تطبق إلا في حالات إستثنائيه عندما تظهر تمردات وعصيان بين أفراد الفرق العسكرية (الجيش في مصر) لتحدي الباشوات القاده والخروج عن طاعة الدولة نفسها [٣٤].

رابعاً : التأكيد على الصبغه التركية (العثمانيه) في الحامية (الجيش).

حرصت الدولة العثمانية على إن تؤكد في قانون نامه مصر ١٥٢٥م على ضرورة قصر السلك العسكري في الحامية الموجودة بمصر (الجيش في مصر) على الأتراك (الاروام) ، حيث نجد أشارات عديدة في هذا الشأن ، ففي معرض حديثه عن فرقه مستحفظان قلعة مصر، أوضح أن الفراغ الناجم من عزل البعض أو وفاه البعض الأخر يتحتم شغله برجال أتراك ، فلا يصح البته أن تعطى علوفه (راتب نقدي) لأولاد العرب (أهالي مصر) ، وفيما يتعلق بفرقه عزبان قلعة مصر أيضاً، أوضح القانون أن المعينين الجدد فيها لابد وأن يكونو عن الاروام (الأتراك) ولايسمح لأحد من الجراكسة أو (أولاد العرب) بدخولها ، أما بالنسبة لفرقه (جاوشان مصر فقد حذر القانون أيضا بعدم السماح لأحد الجراكسة أو الفلاحين أو العربان بدخولها - وهكذا وضع القانون عقبات ومحاذير تحول دون أقتحام

أبناء الرعيه من سائر الفئات الإجتماعية وحتى الجراكسة وهم بقايا المماليك – مبدايه العمل العسكرى والإلتحاق بالحاميه (الجيش فى مصر) ، ولما كان أوجاق الجراكسة (فرقه الجراكسة الفرسان) يشكل بعد موافقه السلطان جانباً من الكيان العسكرى ، فإن الدولة أسندت قيادته إلى أحد القواد الأتراك ، فكان الأغا وكتخداه (نائبه) من العثمانين حفاظا على خضوع هذه الفرقه لسطوه الدوله الحاكمة وممثليها [٣٥] .

أما فيما يتعلق بالجماعات المساعدة ، الملحق لخدمة الحامية فى مصر (الجيش فى مصر) وتؤدى خدمات ضرورية لها ، [illegible] المجال أمام الأهالى لمن يكون ماهراً فى تركيب وصيانة البنادق لينضم إلى جماعة الجبجية (صانعو الأسلحة) ، ومن هؤلاء رجال من قبيله الهواره بالوجه القبلى ، وربما كانت الدولة تسعى للتعرف على كل من يتقن تصنيع البارود والبنادق لتأمين شره فيكون تحت السيطرة [٣٦] .

تطور أوضاع الحاميه " الجيش فى مصر " وتضخم أعدادها :

فيما سبق درسنا ما أشار اليه قانون نامه مصر ، فيما يتعلق بتكوين الفرق العسكريه التى نص عليها ، وهى ست فرق ، ثم اضافه فرقه جديده بعد صدور القانون فى ١٥٢٥م " بحوالى ثلاثين عاما ١٥٥٤م وهى فرقه " المتفرقه وتعرفنا على اختصاصات فرق الفرسان السباهيه الثلاث " الكومليه – التوفكجيه الجراكسه " الذين يعملون فى الاقاليم ، فضلا عن فرقه " مستحفظان قلعه مصر وفرقه " عزبان قلعه مصر " حيث مجالهما فى قلعه الجبل مقر الحكم . أما الجاويشيه " جاوشان مصر " فهم القائمون بانجاز خدمات الباشا والديوان وعلاقة الاداره المركزيه بالقاهرة والادارات المحليه بالاقاليم فهم بمثابه حلقه الوصل لتنفيذ الاوامر والفرمانات وغيرها .

وعرفنا الاعداد التى حددها القانون بكل فرقه على حده بحيث لايتجاوزها ، والضوابط العسكريه التى وضعت للابقاء على الحاميه " الجيش فى مصر " فى حاله تأهب قصوى باستمرار هذا ما اشار عليه القانون وحذر من مخالفته ، وذكرنا ان تنفيذ القانون يرتبط بعوامل كثيره فى مقدمتها هيمنه الدوله وقدرتها على متابعه ذلك من خلال ممثليها من الباشوات فهل بقيت هيمنه الدوله مستمره؟ بالطبع تغيرت الأحوال تدريجيا نظر لعوامل محليه داخليه خاصه بالدوله وولاياتها وعوامل خارجيه دولية ومتغيرات عالميه أدت فى النهايه إلى ضعف سيطرة الدوله تدريجيا وظهر ذلك بشكل ملموس منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر (٣٧) .

واذا تتبعنا وسائل الإلتحاق بالسلك العسكرى فى الواقع العملى من خلال دراسه متأنيه للمصادر المعاصره من وثائق غير منشوره ومخطوطات وغيرها لوجدنا ان ما جاء فى القانون بهذا الخصوص لم ينل نصيباً من الاهتمام فى مجال التنفيذ، ولقد امكننا وضع دراسه مفصله لوسائل الالتحاق بالسلك العسكرى خلال الحكم العثمانى لمصر على النحو التالى :

اولا : العسكر العاملون يجندون ابناءهم :

عنى العسكر فى معظم الأحيان بالحاق ابنائهم نفس الفرق العسكريه "الاوجاقات" التى يشتغلون بها لاكسابهم نفس المزايا بغض النظر الى أهليتهم وكفاءتهم للعمل فى الميدان العسكرى الذى يتطلب قدرات ومهارات معينه ، واحيانا أخرى كانوا يلحقونهم بفرق عسكريه اخرى أفضل من التى يعملون بها . فما ان يصل الابن الشاب الى مرحله النضوج وسن الرشد حتى يصبح جنبا الى جنب مع أبية فى الكيان العسكرى للحاميه " الجيش " ولدينا العديد من الامثله التى تؤكد ذلك ، فعلى سبيل المثال ، نجد احد الامراء وهو " الأمير فرحات بن عبدالله الحسنى من المتفرقه بمصر " قد الحق ابنه " الناصرى محمد " البالغ بنفس الفرقه التى يعمل بها " المتفرقه " (٣٨) .

بينما ألحق أحد أمراء فرقه الجراكسه "الفرسان" ابنه في فرقه أخرى أحسن حالاً وأعظم نفوذاً وهي فرقه جاوشان مصر والتي سبق الحديث عنها تفصيلا . وقام رجال فرق السباهيه الفرسان بجهود مماثله رغم انهم يعملون - كما سبق ايضاحه - في الاقاليم بعيدا عن العاصمه ، فمن ذلك أحد العسكر في فرقه "التوفكجيه" قد ادخل ابنه في فرقه افضل من ناحيه المكانه والعائد المادي وهي فرقه المتفرقه " الحرس الخاص بالباشا "بينما نجد احد العسكر الكومليه ولده "الزيني حسن بن جانم" في اقوى الفرق " مستحفظان قلعه مصر- الانكشاريه " وفضلا عما سبق ، بدأ ابناء الرعيه يتسللون تدريجيا في الكيان العسكرى ، فمن ذلك بعض الاشراف الذين التحقوا بفرق مختلفه كالجاويشيه والتوفكجيه والمتفرقه وغيرها ، وبذلك وجدنا مخالفات صريحه ومتزايده للقانون ، فقد دأب العسكر ابتداء من الفرد العادي حتى أغا الفرقه العسكريه إلى إتباع هذا الاسلوب السابق ايضاحه هذا من ناحيه والاخرى في المقابل دخول عناصر غير تركيه من الاشراف او الاقليات الاسلاميه كالاحباش وغيرهم في الفرق العسكريه المختلفه [٣٩] .

ثانيا : الأوصياء يورثون ابناء العسكر العمل في الحامية "الجيش" :

اتبع الأوصياء الذين يعهد اليهم مهمه الاشراف على تربيه القصر من ابناء وبنات زملائهم العسكر المتوفين ، نفس المنهج في الحاق الابناء- اذا ما بلغوا- في الفرق العسكريه المختلفه ، والمألوف انه اذا توفى احد الجند فإن القسام العسكري " القاضي المسئول عن شئون العسكر " يقوم بتنصيب أحد زملائه او أقاربه وصيا على قاصرى المتوفي ، ويعنى الوصى بشراء علوفه للقاصر وهو صغير حتى اذا بلغ مبلغ الرجال انخرط في السلك العسكرى في نفس الفرقه العسكريه التي خدم فيها ابوه من قبل او غيرها من الفرق الأخرى ورغم ان القانون لم ينص على وراثه السلك العسكرى ، وجدنا هذا الاسلوب متبعا - من خلال الوثائق غير المنشورة - من الوسائل المختلفه للالتحاق بالحاميه بمصر

"الجيش بمصر" ، وذلك منذ مطلع العصر العثماني ، ففي وثيقه ترجع الى منتصف شهر ذي القعده " ٩٣٤هـ / ١٥٢٩ م " ظهرانه بوفاه احد العسكر الكوملية وبشهاده زميليه احدهما كوملي والآخر توفكجي " استحق ابنه القاصر " جامكيه بالديوان الشريف " اى صار مقيدا فى دفاتر الجند ليتقاضى راتبا نقديا منتظما – وفى وثيقه اخرى ترجع لاواخر شهر ذى الحجه ٩٣٦ هـ / ١٥٣١م تبين وفاه احد العسكر الجراكسه وبشهاده اثنين من زملائه في نفس الفرقه العسكرية صار ابنه القاصر مستحقا لجامكيه بالديوان وهكذا [٤٠] .

ويظهر لنا من دراسه الوثائق – غير المنشورة – ان مسأله بيع العلوفات كان أمراً مألوفاً منذ بداية العصر العثماني وحتى قبيل صدور القانون حيث عثرنا على وثيقه ترجع الى عام " ٩٢٩ هـ / ١٥٢٣ م " يفهم منها شراء احد رجال فرقه مستحفظان لعلوفه سباهي " فارس" من علوفجي من جماعه علو فجيان أى الذين يقررون علوفات العسكر بمقدار ستين درهما ، ولعل العسكر كانوا يبتاعونها لاقربائهم او انهم يتوسطون فى شرائها مقابل عموله معينه واتضح من دراسه مستفيضه لتلك العلوفات ان ثمن العلوفه كان يتغير من وقت لآخر نظرا لتطور الاوضاع الاقتصاديه وتغير قيمة العمله الى جانب تدخل ذوى الجاه والنفوذ من الامراء والبكوات [٤١] .

ثالثاً : شراء المماليك " العبيد " والحاقهم بالحاميه " الجيش " :

ظلت تجاره الرقيق " العبيد " قائمه في العالم الاسلامي خلال العصر العثماني ، فكان يرد الى مصر على ايدى الجلابه اعداد كبيره من العبيد السود أو البيض في أسواق معروفة بمصر ، وقد اهتم رجال الطبقه الحاكمه بمصر بإحاطه انفسهم بمظاهر الأبهه والعظمه فاكتظت قصورهم بالعبيد والجوارى ، ولجأ اصحاب النفوذ إلى إدخال مماليكهم في الفرق العسكريه المختلفه ثم يقومون بعتقهم ليكونوا احراراً على ان يلتزم هؤلاء المعاتيق بالولاء نحو سادتهم وتظل العلاقه بينهم قائمه ولكن في شكل وإطار جديدين . وفي بعض الأحيان وضع

بعض الساده شروطا لعتق مماليكهم من بينها مقاسمتهم في علوفاتهم " رواتبهم النقديه " وذلك نظيرعتقهم ، فيضمنون لأنفسهم موردا ماليا منتظما ومستمرا من الديوان الشريف [٤٢] .

ومن الملفت للنظر ، ان حيازة الرقيق قد اتسعت على نطاق كبير واضحت في متناول الأغاوات " قاده " الفرق العسكريه بل العسكر أنفسهم ولعل هذا الأمر كان بشكل الارهاصات الأولى والبدايه الحقيقيه لنشوء البيوتات المملوكيه العسكرية والتي ستظهر بشكل جلي منذ اوائل القرن الثامن عشر ، حيث عمد كبار القاده واصحاب النفوذ الى تقويه عصبياتهم باقتناء أعداد متزايده من المماليك ثم يلحقونهم بالخدمة في الفرق العسكريه المختلفه ويرتبطون بسادتهم برابطه قويه أشد وأبقى من علاقتهم بالسلك العسكري ذاته بل يصبح انتسابهم للحاميه " الجيش " أمراً شكلياً والانتماء الحقيقي يكون لسادتهم حتى بعد عتقهم [٤٣] .

ولدينا من الوثائق غير المنشورة امثله عديده ، فمن ذلك احد العسكر في فرقه المتفرقه بمصر كان معتوقا حبشيا من معاتيق السلطان "سليمان القانوني" نفسه، بينما وجدنا احد العسكر الكومليه " فرقه الكومليه الفرسان " كان معتوقاً للباشا العثماني وهكذا .

أما الأمير " صالح جلبي "روزنامجي ديوان مصر" المسئول عن الشئون الماليه " فقد أعتق أربعه من مماليكه وهم من العسكر في فرق مختلفه " كوملیان - توفكجيان - مستحفظان قلعه مصر - مستحفظان قلعه العريش " .

وعثرنا على وثيقه توضح ان احد البكوات " خضر بك أمير اللواء الشريف " قد اشترط على ارقائه الأربعه وصاروا من العسكر في فرق عسكرية " المتفرقه والكومليه والتوفكجيه " ان يقاسمهم في علوفاتهم على ان يلتزموا بذلك طيله حياه سيدهم المذكور ، وهذا السلوك المذكور يوضح كيفية استغلال اصحاب النفوذ لمماليكهم لتوفير موارد ماليه ثابته وان كان بصفه غير قانونيه .

وحتى أصحاب العلوفات البسيطه من صغار العسكر العاديين قد اقبلوا على حيازه المماليك ، فمن ذلك احد العسكر بثغر السويس المحروس وعلوفته تسعه عثماني ، قد اعتق مملوكه الشاب البالغ والحقه بنفس الفرقه العسكريه التي يعمل بها وكان محسنا حيث تبرع له ببعض الملابس والاسلحه على سبيل الصدقه والمساعده . وخارجا عن النطاق العسكرى ، اقتنى بعض الاشراف والمشايخ العلماء ، المماليك والحقوهم بالفرق العسكريه المختلفه بالحاميه " الجيش في مصر " وعلى هذا النحو المشروح ، يظهر لنا ان العنصر المملوكي اصبح من الموارد الهامه والمتزايده لتزويد الحاميه " الجيش " بالرجال مما أدى الى تضخم الاعداد ووفرتها هذا من ناحيه والأخرى تراجع وتضاؤل العنصر العثماني التركى في الكيان العسكرى وبصفه خاصه في القرن الثامن عشر [٤٤] .

رابعا: اقتحام أهالي البلاد الميدان العسكرى :

اذا كان العسكر قد خرجوا عن نطاق حياتهم العسكريه الصارمه بحثاً عن موارد ماليه ودخول واسعه مستغلين وضعهم في الطبقه الحاكمه بولايه مصر ، فعملوا في مجالات الزراعه والحرف والتجارة سواء بالقاهره او الثغور أو الاقاليم - بخلاف ما نص عليه القانون - ففي الجانب الآخر تطلع اهالي البلاد الى الارتفاع لمستوى التعامل المباشر والاحتكاك بطبقه الحكام والتمتع ببعض مزاياهم فمن ذلك الالتحاق بشكل او بآخر بالفرق العسكريه المكونه للحاميه "الجيش" ، واذا كانت البدايه في القرنين السادس عشر والسابع عشر على نطاق بسيط نسبيا الا ان الوضع قد اختلف في القرن الثامن عشر حيث بدا الاختلال واضحا في الحاميه "الجيش بمصر" ، وانضم الى السلك العسكرى كثيرين من اهالي مصر في الصعيد والوجه البحرى على السواء ، كما جرى بيع الجامكيات لغير القادرين من الشيوخ والنساء والاطفال وذلك لمجرد استلام الراتب النقدى والجرايه من الديوان [٤٥] .

ولدينا في وثائق القرن السادس عشر ما يفيد ببدايات دخول ابناء الرعيه الى الميدان العسكرى ، فمن ذلك " الحاج علي بن عمر المنزلاوى " وهو من المنزله ، قد انضم الى فرقه العزب "طائفه العزب بالسويس" . اما الاسطى "يوسف بن الياس الصائغ " فقد التحق بفرقه " الكوملیه " ، وكذلك اتجه الاسطى "علي بن عبدالله الخياط " الى نفس الفرقه المذكوره ، ولما كان المجتمع المصرى - في ذلك الوقت - يضم فى ثناياه اقليات اسلاميه وافده استوطنت البلاد ، فقد تسللوا فرادى الى الميدان العسكرى أيضاً وهم يشتغلون فى اعمال التجاره والحرف ، فمن ذلك "محمد بن يوسف الحلبى التاجر بخان الخليلي" اصبح في عداد رجال فرقه المتفرقه بمصر ، وكذلك "الحاج سعيد المغربي وهو - من التجار أيضا - التحق بفرقه جاويشيه الأبواب العاليه وهكذا [٤٦] .

وفي الواقع ان دخول العناصر المحليه في هذا المضمار ، اخذ يتزايد بشكل ملحوظ في القرن السابع عشر ، وقد تبين لنا من دراسه سجلات المحاكم الشرعيه ان كبار التجار فى اسواق " خان الخليلي - الهرامزه " كانوا من الذين بادروا بالانخراط في السلك العسكرى ، فقد ظهر من دراسة تركاتهم التى يرجع تاريخها الى أوائل القرن السابع عشر انهم كانوا اعضاء في فرق عسكريه مختلفه . وابرزها " مستحفظان - الانكشاريه " والمتفرقه " . واقبل شيوخ العرب ايضا الى هذا المجال المذكور جنبا الى جنب مع كبار التجار ، ولقد ترتب على ذلك نتائج هامه ،حيث استغلت فرقه " مستحفظان - الانكشاريه " وغيرها من الفرق العسكريه القويه وجود هؤلاء في صفوفها وأخذوا يمارسون ألواناً من الضغوط على طوائف الحرف ، ووصلت تلك الضغوط الى درجه ان بعض هذه الفرق العسكريه القويه بسطت نفوذها وحمايتها على الطوائف الحرفيه [٤٧] .

ولقد تصاعدت هذه الظاهرة في الثلث الأخير من القرن السابع عشر وبلغت ذروتها فى اوائل القرن الثامن عشر ، وكان معظم العناصر المحليه من تجار البن والتوابل الذين تضخمت ثرواتهم ، وصار الإقبال واضحا على فرقتي "الانكشاريه

والعزب" ، ويظهر من دراسة تركاتهم انهم حققوا ثراءً ملحوظاً وكان لهذين الاوجاقين " الفرقتين " نصيب منها ، على شكل عوائد ورسوم واحتفظت فرقه الانكشاريه "مستحفظان "بالكفه الراجحه تجاه منافسه الفرقه الأخرى" العزب - عزبان " والتي كانت قبضتها واضحه وملموسه على الطوائف الحرفيه ذات الطابع الحضري ، بينما تضاءل نفوذ أوجاق "فرقه المتفرقه" فيما بعد منذ منتصف القرن السابع عشر على اكثر تقدير [٤٨].

ومع مطلع القرن الثامن عشر تغلغل العنصر المحلى فى صفوف الفرق العسكريه "الجيش في مصر" وشكل ابناؤه نسبه عدديه كبيره ارتبطت مصالحهم بالكيان العسكرى ، ولعل ابرز دليل على تشابك مصالح العنصر المحلى في هذا الكيان ، موقف كبار التجار والحرفيين من اوامر الدوله الصادره عام ١٧٠٩ م بغرض استبعاد "اولاد العرب من الفرق العسكريه . حيث وقف رجال العنصر المحلى امام القاضى العثمانى موقف صلباً شجاعا واوضحوا انهم "عسكر وابناء عسكر" ويؤكد هذه الظاهره أيضا القنصل الفرنسى بالقاهره والذى أشار الى أن هذا العنصر المحلي قد تغلغل بشكل ملموس داخل هذا الكيان" الجيش في مصر" . وتمكنت الفرقه العسكريه من السيطرة على طوائف الحرف والتجار بصورة فعاله منذ أواخر القرن السابع عشر .

وخلاصة القول ، أن ظاهرة إلتحاق أهالى البلاد من المصريين وغيرهم - كما سبق ايضاحه - قد ظهرت بشكل ملموس منذالربع الأخير في القرن السادس عشر ، واشتدت تلك الظاهره إبان القرن السابع عشر . وتصاعدت في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، اما في النصف الأخير من هذا القرن فقد اخذت في الانحسار ، عندما انتقلت السلطه السياسيه والنفوذ الاقتصادى الى البكوات المماليك واتباعهم بعد ان ملأوا الفراغ الناجم عن ضعف السيادة العثمانية والفرق العسكريه التى فقدت صبغتها العثمانيه السابقه وعادت من جديد سيطره العنصر المملوكى صاحب السلطه الفعليه في القرن الثامن عشر وحتى قدوم حمله بونابرت ١٧٩٨م [٤٩].

سن الالتحاق بالخدمه العسكريه والتقاعد :

بدراسه قانون نامه مصر ١٥٢٥م ، لم نجد سنا معينه للالتحاق بالفرقه العسكريه المختلفه وكذلك بالنسبه للتقاعد عن الخدمه ، ولكننا توصلنا الى بعض الملاحظات من خلال دراسه متأنيه المخطوطات التي كتبها المؤرخون المعاصرون الى جانب سجلات المحاكم الشرعيه - غير المنشوره - فمن المنطقي ان يقبل على الالتحاق بالخدمه العسكريه الشاب وهو في ريعان شبابه عندما يكتمل نضجه الجسمى والعقلي ليصبح قادرا على النهوض بتبعات الحياة العسكريه الصارمه ، ويظهرأنه ببلوغ الفتى سن الرشد كان بمقدوره الالتحاق بالخدمه في اى فرقه عسكريه ويتضح لنا ذلك من تكرار عبارة " الشاب الخالى العذارين أي الذى لم يظهر له شارب ولحيه بعد ، الذي وصل الى الخامسه عشر من عمره تقريبا او ما بين الخامسه عشر والعشرين من عمره [٤٠] .

أما بالنسبه للتقاعد عن الخدمه فيكون غالبا بوصول الجندى الى مرحله الكهوله ، بحيث لايقدر على النهوض باعباء القتال وخاصه المشاركه في التجاريد العسكريه المرسله خارج مصر لنصره الدوله في حروبها المختلفه ، ويشار الى هذا في الوثائق بعباره " الشايب اللحيه " او بعباره " الطاعن في السن " للدلاله على انه قد ادرك من العمر مبلغا وصار هرما كبيرا .

ولقد تكفلت الدوله العثمانية بصرف مرتبات " علوفات " للمتقاعدين الذين يطلق عليهم أيضا " الاختياريه " طيله حياتهم . وحتي يمكن الاستفاده من خبراتهم الطويله فقد تشكل ديوان يضم اولئك المتقاعدين في كل فرقه عسكريه " أوجاق للنظر في شئونها المختلفه وهم يحظون بالاحترام والتقدير من الجميع .

وللمتقاعدين " الاختياريه - الوجاقليه " الحق في حضور جلسات الديوان العمومي الذي يعقده الباشا العثماني بالقلعه ويحضره الاغاوات وكبار رجال الاداره والمالية . وكان من حق أولئك الوجاقليه اى الاختياريه - المتقاعدين مراقبه سلوك الباشا لصالح الدوله وافادت السلطان بما يجرى في مصر اذا

خرج الباشا على القوانين المرعيه وتجاوز الحدود المتبعه ، وفى مقابل ذلك ايضا كان للباشا الحــق في معاقبـه احدهــم اذا انتهـج اسلوبـا مـغايرا وان يؤدبـه الأدب اللائـق [٥١] .

التنظيم الداخلي للحامية (الجيش) :

سبق أن أوضحنا عدد الفرق التى تكونت منها الحامية (الجيش فى مصر) خلال العصر العثمانى ، منذ بداية الفتح العثمانى ثم صدور القانون ١٥٢٥م ، وحتى منتصف القرن السادس عشر حيث أكتمل التكوين بإضافة فرقة (المتفرقة - الحرس الخاص بالباشا) ، وبذلك بقيت السبعة فرق (اوجاقات) هى قوام الحامية (الجيش) حتى غروب شمس الحكم العثمانى وقدوم الحملة الفرنسية آواخر القرن الثامن عشر وما أعقبها من أحداث حتى بذوغ نجم "محمد على باشا" مع مطلع القرن التاسع عشر .

يعد الأوجاق (الفرقة العسكرية) بمثابة الوحدة الأساسية الكبرى للبناء العسكرى، ويتولى قيادته الأغا وهو الشخصية الأولى فيه وصاحب الكلمة العليا ، ويعين الأغا فى منصبه من قبل الباب العالى رأسا ، وظل هذا التقليد متبعا إبان قوة الدولة العثمانية ، ثم أضحى الأمر بيد الباشا فى النصف الأخير من القرن السابع عشر حيث يخلع على أحدى البكوات (أغوية الأوجاق) بمعرفة أعضاء الديوان وموافقتهم .

وينوب عن الأغا فى منصبه (الكتخدا) والذى يضطلع بكافة المسئوليات والمهام حال غياب الأغا أومرضه ويعد الشخصية الثانية في الأوجاق (الفرقة) .[٥٢]

ومن الناحية التنظيمية ، يتكون كل أوجاق (فرقة عسكرية) من عدد من البلوكات يضم كل بلوك مجموعة من العسكر ويجرى ترقيم البلوكات الموجودة فى كل أوجاق على حده ، يحمل أفراد البلوك الواحد هذا الرقم مقرونا باسمائهم واوجاقهم الذى ينتمون إليه ، وقد يصل أعداد البلوكات فى أوجاق ما إلى الف بلوك ، ولم نتوصل بالضبط إلى أعداد البلوكات فى كل أوجاق وكذلك عدد الأفراد

في كل بلوك على حده ، حيث لايظهر ذلك في الدفاتر أو قانون نامه مصر وربما كانت من الأمور السرية ويرأس البلوك شخصية قيادية تحت أسم (بلوكباشى) أي رئيس البلوك ، وله نائب يحل محله إذا تعذر وجوده ، ويحتوى البلوك الواحد على عدد من (الإوضات – أوضـه – أوده) حيث يتجمع عدد من العسكر فى أطار واحد (أوده – أوضـه) ويرأس كل (أوده – أوضـه) قائد أصـغر يدعى (أوده باشى– أوضه باشى) وله أيضاً نائب يحل محله .

وبذلك تدرجت الرتب العسكرية في كل فرقة عسكرية (أوجاق) على النحو التالي: الأغـا – نائـب الأغـا (الكتخـدا) – البلوكبـاشـى – نائـب البلوكبـاشـى – الإوده باشي– نائب الأوده باشى – الفرد العادى [٥٢] .

أما فرق الفرسان (السباهية) الثلاث (الكوملية – التوفكجيه – الجراكسة) فقد تميزت بوجود رتبتين أخريين إلى جانب ماسبق وهما :

أ – (الجوربجى) وهو قائد مائه ويطلق عليه أيضاً (يوز باشى) .

ب – المتولي وهو الذى يتولى حفظ الأمن بالبندر .

وهاتين الرتبتين المذكورتين أقل بالطبع من رتبة (بلوكباشى) المعلوم أن هذه الفرق الثلاث المذكورة مسرح نشاطها فى الأقاليم خارج القاهرة (عاصمة الولاية) .

ويختلف الراتب النقدى والعينى (العلوفات – الجرايات – العليقات) الذى يحصل عليه أصحاب كل رتبة عسكرية ، وكما سبق الإشارة فإن بعض الفرق (المتفرقة – الجاويشية) قد تميزت في رواتبها ودخولها عن غيرها من الفرق الأخرى .

على الرغم من أن (قانون نامه مصر) لم يحدد نظام الترقى فى الرتب العسكرية السابقة الذكر ، فقد أمكننا التوصل إلى معلومات هامة من خلال دراسة الوثائق غير المنشورة لسجلات المحاكم الشرعية – حيث يلتحق الفرد العادى بالأوجاق (الفرقة) وهو عادة في مقتبل الشباب فى سن يتراوح بين الخامسة عشر والعشرين ويخدم جنديا فترة لاتقل عن ست سنوات ليرتقي بعدها إلى رتبة (أوده باشى) ويبقى في هذه الرتبة مده قد يصل إلى ست سنوات أخرى ليصبح فى رتبة (بلوكباشى) ومن بين البلوكباشية يختار الأغا من ينوب عنه (الكتخدا) ،

ويخول منصب (البلوكباشى) صاحبه ليتولى حكم أحد الإقاليم تحت أسم كاشف وهو أقل من الصنجق الذى يحكم أقليما كبيرا يضم عدة أقاليم صغرى تسمى (كشوفيات – كشوفية) (٥٤) .

أما بالنسبة لحاميات القلاع ، فكان يخدم فى كل قلعة عدد من العسكر يختارون من فرق عسكرية مختلفة ، ويقود كل جماعة تتبع فرقة معينة ،(أوجاق) (بلوكباشى) ويترأس على هذه الجماعات المختلفة قائد أعلى يدعى (دزدار) وهو يقوم بدور الإغا فى الاوجاق (الفرقة) وينوب عنه (كتخدا) ، ويعرف الجندى الذى يخدم فى القلاع بأسم (حصارلى – مرابط) .

وقد أنتشرت تلك القلاع فى أنحاء مصر المختلفة ويطلق على رجالها فى الدفاتر الرسمية والوثائق أسم (مردان القلاع) ، فهناك القلعة الرئيسية قلعة الجبل (مقر الحكم) وتقع فى الجنوب الشرقى –حينذاك – لمدينة القاهرة على جبل المقطم ، وقلاع السواحل الشمالية (قلاع الإسكندرية وضواحيها – قلاع دمياط وضواحيها – ثم قلاع أقليم قطيا وتوابعها وتشمل (قلعة قرين – قلعة العريش – قلعة خان يونس) وكذلك قلاع السويس وتوابعها وتشمل (السويس – عجرود – الطور – المويلح وهى فى الأراضى الحجازية قرب ساحل البحر الأحمر) .

هذا بالنسبة للوجه البحرى ، أما فى الوجه القبلى فهناك قلاع أخرى مثل (قلعة القصير – قلعة أسوان – قلعة أبريم – قلعة ساى وقد انشئت عام ١٥٢٨م فى العصر العثمانى وتقع فى وادى حلفا إشاره للحدود الجنوبية لمصر حينذاك) . (٥٥)

وتختلف أعداد العسكر المرابطين بتلك القلاع فيما بينها ، كما أنها تتغير من وقت لأخر حسب مقتضيات الظروف ، ويتضح من توزيع تلك القلاع المذكورة أنها تشمل كافة الحدود المصرية الشمالية الساحلية والجنوبية على حدود حلفا والشرقية على البحر الأحمر وفى شبه جزيرة سيناء وحتى حول طريق الحج فى الأراضى الحجازية ، ويتولى عساكر القلاع التصدى لاية أخطار خارجية أو إعتداءات داخلية من جانب بعض القبائل الضاربة على حواف الوادى أو

بالصحارى هذا فضلا عن حمايه مواكب الحج المصرى سنويا فى رحلتها الى الأراضى المقدسه بمكه والمدينه وحتى العوده الى مصر .

وبصفه عامه ، فإن اعداد رجال القلاع تراوحت بين الفين والفين وخمسمائة جندى حتى أوائل القرن السادس عشر[٥٦] .

الجماعات المساعدة لخدمة الحامية (الجيش) :

بالإضافة إلى ماسبق ، هناك جماعات تقوم بأدوار مساعدة للحامية (الجيش) ويمكن تسميتها بالفرق المساعدة ويمكن تناولها على الوجه التالي :

أ – حماية جبجيان :

ومهمة رجال هذه الجماعة القيام بتصنيع البارود وصيانة البنادق وتجهيزها لكافة الإستخدامات ، ويعرف الفرد الذى يخدم فيها بأسم (جبجى) ، ونظراً لأهمية دور هذه الجماعة فقد إنتشرت منها مجموعات فى كافة القلاع السابق ذكرها لإنجاز تلك المهمة الضرورية على الوجه الأمثل .[٥٧] جماعة جبجيان لها تنظيم داخلي مماثل لأى أوجاق (فرقة عسكرية) ، فهى تنقسم إلى بلوكات لكل منها رقم معين ، ويتولى قيادة الجماعة كلها قائد يدعى (جبجى باشى) وهو بمثابة أغا الأوجاق ، ويحصل رجال هذه الجماعة المذكورة على رواتب منتظمة من الخزينة كغيرهم من العسكر ، ولم ينحصر دخول هذه الجماعة على الإتراك فقط وأنما سمح لغيرهم من المماليك وأهالى البلاد الذين يجيدون العمل بها . بالإنضمام إليها .

ب – جماعة طوبجيان :

ويقوم رجال هذه الجماعة بمهمة إطلاق المدافع الكبيرة وهم يعرفون بإسم (الطوبجية – المدفعجية) وتلك المدافع تنتشر فى القلاع الهامة مثل قلعة الجبل بالقاهرة والأسكندرية ودمياط والسويس وغيرها ، وتطلق المدافع أيضاً فى مناسبات معينة كقدوم الباشا العثمانى أو قاض عثمانى (زائر من قبل الدولة) أو فى مناسبة الإحتفال برؤية هلال رمضان والأعياد

وغيرها ، ويبرز بين جماعة الطوبجية رجال من المغاربة والمماليك ونفر من أهالي مصر، ويقوم برئاستها (طوبجي باشي) ، ولهم أيضاً مرتبات منتظمة من الخزينة [٥٨] .

جـ - **جماعة مهتارايه :**

وهى جماعة الموسيقيين الذين يعزفون النوبة التركي (الموسيقى) ويلحق بكل أوجاق (فرقة عسكرية) أوقلعة من القلاع فرقة من المهاتره (مهتار - موسيقى) تتكون من ستة أو سبعة أفراد وذلك لدق الطبول وإطلاق الزمور في مناسبات معينة وكان يصاحب الحملات العسكرية المشاركة في حروب الدولة من جيش مصر خارج البلاد فرقة من المهاتره لعزف الموسيقى العسكرية لرفع الروح المعنوية وشحذ الهمم باستمرار ، ويرأس هذه الجماعة (مهتار باشي).

د - **جماعة الكتبه :**

كان لكل فرقة (أوجاق) إثنان من الأفنديه (يازجيه - كتبه) ويعمل في خدمتها عدد من الكتبه ومهمتهم صرف جامكيات (رواتب نقدية) للعسكر التابعين للفرقة (أوجاق) بموجب دفتر من قبل الروزنامه ويقع على عاتقهم ضبط إيرادات الفرقة ، مكلفون بتسجيل أسماء أفراد الإوجاق كل منهم حسب رتبته (درجته) العسكرية ومرتبه في سجلات منظمة ويشرف بوجه عام على هذه الجماعة المسئول عن الشئون المالية (الروزنامجي) . [٥٩]

هـ - **الجماعة الدينية :**

أنضم إلى كل (أوجاق) أوقلعة ، نفر من الفقهاء المسلمين يتولون إقامة الشعائر الدينية ، وتوعية العسكر وتبصيرهم بشئون دينهم ودنياهم ، ومنهم الأئمة والمؤذنون والخطباء ، كما تفرغ بعضهم للدعاء والإبتهال والصلاه من أجل الدولة والسلاطين العثمانين وعرفوا باسم (دعاكوى) وتختلف أعدادهم من قلعة لأخرى[٦٠] .

أعداد رجال الحامية (الجيش) :

أشار قانون نامه مصر - كما سبق الإشارة - إلى أعداد بعض الفرق (الأوجاقات) وحذر من زيادتها عن المسموح به ، ولكن بمرور الوقت تطورت الأوضاع وتعددت وسائل الإلتحاق بالسلك العسكري كما سبق توضيحه ، ورغم ندرة السجلات المتبقية عن الأعداد ، وعدم إنتظامها في سنوات متتالية فإننا تعرفنا على ما أمكن الحصول عليه من أعداد ، حيث ظهر أنه في منتصف القرن السابع عشر عام (١٦٦٤م) من خلال دفتر الروزنامه ، بلغت أعداد الحامية (الجيش) قرابة أربعة عشر ألفا ، بينما أرتفع في العقد الأول من القرن الثامن عشر لما يقرب من خمسة عشر ألفا ، وبذلك تضخمت الأعداد بشكل كبير ، ولكن لايعني هذا إن قوتها الفعلية قد أشتدت عن ذي قبل فقد أنضم إليها من التجار والحرفيين وغيرهم ممن لايجيدون القدرات القتالية ويقدرون على تبعات الحياة العسكرية ، ولقد تداعت الأوجاقات (الفرق) في القرن الثامن عشر نظرا لإزدياد أهمية البيوت العسكرية المملوكية (٦١).

العلوفات الجرايات والعليقات :

يبقى أن نتعرض - بإيجاز - إلى العلوفات (المرتبات النقدية) والجرايات (المرتبات العينية من القمح) والعليقات (ما يُقدم للخيل من الشعير وخلافه) .
لقد أشار قانون نامه مصر ١٥٢٥م إلى ذلك للعمل به ، ولقد أوضح أيضاً إلى(العليقة) التي لا غنى عنها للخيول فهي تصرف عن ثمانية أشهر في السنة بمقادير معينة أما الأربعة أشهر الأخرى فيصرف البرسيم كما جرت العادة بذلك من قبل (في العصر المملوكي) ، ويبدو أن تطبيق القانون بالنسبة للعلوفات (المرتبات النقدية) لم يستمر طويلاً حيث أتضح لدينا من دراسة السجلات أن علف الفرد العادي قد تراوحت ما بين خمسه عثماني وعشرة عثماني أما علوفه البلوكباشي فقد زادت عن خمسة وعشرين عثماني بينما أرتفعت بالنسبة للأغا لتصل ما بين أربعين وخمسين عثمانيا وهي علوفة يومية تصرف في نهاية كل

شهر أو كل ثلاثة أشهر وتختلف العلوفات من فرقه عسكرية إلى أخرى حسب مكانتها ونفوذها[٦٢] .

وعلى سبيل المثال ، كان رجال فرقه (المتفرقه) الحرس الخاص بالباشا يصرفون رواتبهم النقدية كل شهر في النصف الأخير من الشهر العربي ولقد تراوحت في عام ١٦٦٤م مابين ٣٤ ، ٣٩ كيسا مصريا (الكيس يعادل خمسة وعشرين الفا نصف فضه "عثماني") وتدون أجمالا دون تفصيل ، وكان اغا المتفرقة يصرف من الجراية والعليقة سنويا ما يساوى ٦٣ ديناراً ، وتوزع الجراية والعليقة كل أربعة أشهر وهى تصرف كذلك لباقي رجال هذه الفرقة (الأوجاق) .

أما بالنسبة لفرق الفرسان (السباهيه) الذين يعملون بالأقاليم فكانوا يصرفون رواتبهم النقدية كل ثلاثة أشهر وربما يرجع ذلك إلى طبيعة عملهم خارج العاصمة وكانت تتغير من وقت لأخر فهى ليست ثابتة وكذلك الوضع بالنسبة لفرقتي مستحفظان وعزبان حيث يحصل رجالهما على رواتبهم كل ثلاثة أشهر أيضاً ، وظهر أن أغا مستحفظان كان يصرف جراية قدرها ١٦٥ أردباً من القمح سنوياً وعليقه قدرها ٢٢٤ أردبًا من الشعير سنويا وهو بذلك يتساوى مع أغوات السباهيه[٦٣] .

وبصفة عامة ، كانت المرتبات النقدية لرجال الحامية (الجيش) تشكل جانبا هاما من مصاريف ولاية مصر في العصر العثماني حيث بلغت عام ١٦٦٤م قرابة (١١٨٥كيسا مصريا) حسبما جاء بدفتر الروزنامه الرسمي هذا بخلاف الرواتب العينية التي يصعب حصرها (الجرايات والعليقات) وإلى جانب ذلك هناك إيرادات أخرى من الجمارك والمقاطعات أفادت منها الفرق العسكرية المكونة لحامية (الجيش) . ومن الملاحظ أن أوجاق (فرق) (مستحفظان – الانكشارية)قد تمتع بمعظم إيرادات الجمارك والمقاطعات الأخرى ، ويأتي أوجاق العزب في المرتبه الثانية من حيث الدخول الأخرى[٦٤] .

أما أوجاقا (فرقتا) المتفرقه والجاويشيه فقد بلغا ذروة نفوذهما في منتصف القرن السابع عشر بعد (مستحفظان وعزبان) ثم تراجع نفوذهما تدريجيا حتى

صاروا في القرن الثامن عشر أضعف بكثير عن ذي قبل . ويأتي في المرتبة الأخيره فرق الفرسان الثلاث (الكوملية – التوفكجية – الجراكسة) فقد حرمت من إدارة الجمارك الهامة كما أن رواتبهم كانت أقل من سابقيهم مما دفعهم إلى التمرد والعصيان ولاشك إن أختلاف المستويات الإقتصادية لتلك الفرق العسكرية المذكورة قد أشعل التنافس والعداء فيما بينها وبصفة خاصة بين كل من (مستحفظان) ، (عزبان) منذ أواخر القرن السابع عشر وحاول كل منها أن يستقطب إلى جانبه من الفرق الأخرى أعواناً ، واندلعت معارك دموية كثيرة بين الجانبين على مدى القرن الثامن عشر (٦٥) .

هوامش الفصل الثاني

هوامش الفصل الثاني

(١) ابن زنبل : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ١٦١ .

(٢) ابن اياس : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص٢٠٦ ومابعدها .

- إبن أبي السرور البكري : النزهه الزهيه في ذكر ولاه مصر والقاهرة المعزيه ، مخطوط في دار الكتب برقم ٢٢٦٦ ، ص ٧٥

(٣) احمد فؤاد متولي : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ومابعدها .

(٤) أوليا جلبي : المصدر السابق ، ص١١١ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٧١ ومابعدها .

(٥) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٢٣٤، ص ٢٥٦ ، ص ٣١٩ .

RAYMOND,A., Artisantset Commercants au caire au 18Siecle – Damascus 1973,pp.1-5.

(٦) ابن زنبل : المصدر السابق ،جـ٢ ، ص ١٦١ .

- احمد جلبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهره من الوزراء والباشوات ، صورة من مخطوط جامعه بيل الامريكية ، ص ص ٧ - ١٠ .

(٧) Holt.p.M.,Egypt and the Fertile Crescent,pp.220/223

- قانون نامه مصر ، مخطوط تركي محفوظ بدار الكتب المصريه برقم (٤ قانون تركي طلعت) ورقه ٢٩ . ولقد كنت بفضل الله أول من اكتشف هذا القانون الهام بدار الكتب المصرية في باب الخلق عام ١٩٧٤ ، بعد بحث دقيق ومتواصل لعده اشهر ليكشف للعالم عن معلومات هامه ولازمه لكل باحث .

(٨) ابن اياس : المصدر السابق ص ص ٣٠٦ - ٣٠٩.

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٧٤ ومابعدها .

(٩) قانون نامه مصر ، ورقه ٢٩ .

(١٠) نفس المصدر السابق ، ورقه ٢٩ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٧٥ .

- ابن أبي السرور البكري : كشف الكربه في رفع الطلبه ، مخطوط بمكتبه رفاعه الطهطاوي بسوهاج برقم ٣٨٠ ، ورقه ٤٢ - ٤٨ .

(١١) قانون نامه مصر ، ورقه ٣١ .

RAYmond ,op . cit ,p. 30. -

(١٢) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٣ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٧٦ ومابعدها .

(١٣) محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ، حوليه كليه الآداب جامعه فؤاد الأول المجلد ٤ جـ١ ١٩٣٦ ، ص ص ٣٦ ، ٥٧ .

(١٤) غربال : المصدر السابق ، ص٥٧ ومابعدها .

- قانون نامه مصر ، ورقه ٣١ ، ٣٣ .

(١٥) نفس المصدر السابق ، ورقه ٣٢ .

(١٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٨ ص٢١٢ ق٤٢١ ، س٢٨ ص٨٩ ق١٧٣،ق٢١٥ ،ق٤٢٨ .

(١٧) ابن أبي السرور البكرى : كشف الكربه ، ورقه ٥٢ ومابعدها .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٧٧ وما بعدها .

(١٨) قانون نامه مصر ، ورقه ٣١ .

- سجـــلات المحاكم الشرعيه ، محكمه الباب العالى س٣ ص٢٠١ ق١٠٢٥ ، س٢ ق١٢٠٣ .

(١٩) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ .

- ارشيف المحاكم الشرعيه ، محفظ دشت رقم ٢ ص٢٣١ ، ص٤٢١ .

(٢٠) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ ومابعدها .

- سجـلات المحاكم الشرعيه ، محكمة القسمه العسكريه س٦ق٣٢٧ س٢٢ق٣٩، ق٤٤ ، س١٦ ق٤٧٠ ، س٢٤ ق٢١ ، س٢٣ ق٢٩٣ .

(٢١) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ .

- غربال : المصدر السابق ، ص٢٣ .

(٢٢) نفس المصدر السابق ، ص٢٣ ومابعدها .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٤ ص٤٥٨ ق٧٩٦ ، ق٧٨٥ .

(٢٣) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ ، ورقه ٣٤ .

(٢٤) غربال : المصدر السابق ، ص ص ١٧ ، ١٨ ، ٥٦ .

(٢٥) حسن عثمان : المرجع السابق ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٢٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه١٠ ص٧١ ق١٩٨ .

- غربال : المصدر السابق ، ص٥٦ ومابعدها .

(٢٧) قانون نامه مصر ، ورقه ٢٩ ومابعدها .

(٢٨) نفس المصدر السابق ، ورقه ٣٠ .

(٢٩) نفس المصدر السابق ، ورقه ٣٠ وما بعدها .

(٣٠) عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٨٥ ومابعدها .

- RAYmond ,op . cit ,p. 5.

(٣١) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٠ .

(٣٢) عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٩٣ ، دراسه مفصله عن العسكر والحياه الاقتصاديه نشرت فيه معلومات جديده لأول مره في الحقل التاريخي .

(٣٣) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ .

(٣٤) عراقي يوسف : المرجع السابق ص٨٨ ومابعدها .

(٣٥) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٠ ، ٣٢ .

(٣٦) نفس المصدر السابق ، ورقه ٣٤ .

(٣٧) عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٩٠ ومابعدها .

(٣٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٣ص٢٨٢ق-٥٨ ، محكمه بولاق س١٠ق٧٢٧ ، محكمه القسمه العسكريه س١٩ق٢-٢٠ ، محكمه القسمه العسكريه س٥ ق٢٤٨ ، س٧ق١٢٥٥ ، س٨ص٤٩٨ ق١٢٨٧ .

(٣٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمة القسمه العسكريه، س-٢٠ص٤٨١ ق-١١٢ ، ق١١٢٨ .

(٤٠) سجلات المحاكم الشرعية ، محفظة دشت رقم ص ١٥٢ ، ص٤٣٣، ص ٤٥٨ .

(٤١) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س ٢٣ ص ٤١٧ ق ١٩٢٣ مخطط رشت رقم ٢ ص ٢٣١ ، محكمه القسمه العسكريه س٢٠ ص٥ ق١٣ .

(٤٢) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١٠ ص٢٥ ق٨٢ ، محكمه الباب العالى س١٤ ق ١٥٠ .

(٤٣) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسم العسكرى س١٧ ، ٤٠٧ ق٥٣٥ ، س٢٤ ، ق١٢٢ ، س١٨ ، ص١٨١ ، ق٤٤٦ .

(٤٤) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١٩ ص٤٣١ ق٧٤٧ ، س٩ ، ق٩٦ ، س١٠ ص٨ ، ق٢٠ ، س٢٣ ق٢٢٨ ، س١٩ ق٨٢٦ ، س١٧ ص ٢٢٠ ، ص٢٢٥ ق١-٣ .

(٤٥) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١١ ق٢١٥ ، س١٧ ق٣٠٧ ، س٢٠ ق٣٨٦ ، س٨ ص٢٨٥ ق٧٨٥ .

(٤٦) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١٨ ق٢٢٠ ، س٨ ق٩٩٧ ، س٢٠ ق٥٤٥ ، س٢٧ ص٢٩١ ق٤٤٨ ، س٢٩ ق٢٥٠ ، س١٨ ق٤٢ محكمة قناطر السباع س١٢٦ ص١٤١ ق٧٤٤ ، محفظه دشت رقم ٣ ص١٧١ ، محكمة القسمه العسكرية س٩ ق٤٧١١ .

محكمة الصالحه س٤٨٣ ص١٤٢٤ ، محكمة القسمه العسكرية س١٩ ق٢٩٩ .

(٤٧) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١٥ ص٣٠٢ ق٤٠٦ ، س٨٢ ص٣١٧ ق٦٣٩، س٩ ص١٢٨ ق٢٤٧ ، محكمة بولاق س١٤ ص١٦٦

(٤٨) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمه العسكريه س١٢٤ق٤٥٤ ، ق٢٨ ، س١٢٥ ق٦٢٦ ، س١١٩ ق٥٠٨ ، س٢١٢ ق١٧٢ ، س١٢٠ ق٢١

- عراقي يوسف : الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ١٩٨٥ط [1] ، ص٥٤ ومابعدها .

(٤٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١٥٤ق٣٧٦، س١٢٣ق٢١٧، ق٣٨٧، ق٤١٧ ، س١٢٥ق٣١٣ ، س١٢٤ق٢٠٨ ، س١١٥ق٦٤٨ ، ق٢٠٦ ، محكمه بولاق س٦٣ق١٧٩ .

(٥٠) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٩ ق٢٩١،س٢٣ص٨٤ق١٦١، محكمه قوصون س٢٤٠ق٢٦٢ ، القسمه العسكريه س١٧ق١٠٣ .

(٥١) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ .

- غربال : المصدر السابق ص٦٤ ومابعدها.

(٥٢) قانون نامه مصر ، ورقه ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه الباب العالي س٣ق١٢٠٣،ق٢٥ ١٠، محفظه دشت رقم٢ ص٢٣١ ، محفظه دشت رقم٤ ص (٤٣) .

(٥٣) قانون نامه مصر ، ورقه٣١ ، ٣٤ .

(٥٤) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٨ص٨٩ق١٧٣، س٢٨ص٢١٢ ق٤٢١، س٢٧ ص٥٩ ق١١٥ .

(٥٥) قانون نامه مصر ، ورقه٣١ .

- عراقي يوسف : الوجود العثماني في مصر في القرنين ١٦ ، ١٧ جـ ١ القاهره ١٩٩٦ ص ص ١٠١ : ١٠٥ .

(٥٦) سجلات الروزنامه ، دفتر كشيده ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص ص ١٠٥ - ١١٠ .

(٥٧) سجلات الروزنامه ، دفتر خدمه القلاع ١٠٨٩هـ ، ١٠٩٣ هـ .

(٥٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه الباب العالي س٣ ص١٢٧ ق٦٨٩ ، س٥ ص١٧٥ ق٦٠٤ ، محفظه دشت رقم٣ص٢٣١ .

(٥٩) سجلات الروزنامه ، دفتر خدمه القلاع ١٠٨٩ هـ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه ، س٩ ص١٧٢ ق٣٤٦، ق ٣٨٦ .

(٦٠) سجلات الروزنامه ، دفترميزان مصر ١٢٢١هـ .

- اوليا جلبي : المصدر السابق جـ٩ ص١١٦ ومابعدها .

(٦١) نفس المصدر السابق اعلاه .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص ص ١١٠ - ١١١ .

(٦٢) قانون نامه مصر ، ورقه ٣٢ ومابعدها .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٨ ق٤٢١ ، س٢٨ ق١٧٣ ، محكمه مصر القديمه س٩٨ ص٢٠ق٦٢ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص ص ١١٣ - ١٣١ .

(٦٣) سجلات الروزنامه ، دفتر كشيده ديوان مصر ١٠٧٤هـ برقم ٢٤٩ د .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه مصر القديمه س٩٨ ق٦٢ .

- سجلات الروزنامه ، دفتر كشيده المذكور ، سجل ايرادات الجمارك١٠٩٣ هـ .

(٦٤) سجلات الروزنامه ، دفتر جرايه لغامي ١١٢٣ هـ ، ١١٩٩هـ .

- شفيق غربال : المصدر السابق ص٣٣ وما بعدها.

(٦٥) سجلات الروزنامه ، دفتر أصول الجمارك ، محفظة مرتبات رقم (١) .

- سجلات الروزنامه ، سجل مال اسكلها ومقاطعات ١٠٨٨ .

- سجلات الروزنامه ، دفترجرايه وعليق برقم ٧٧٠د .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص ص ١٢٠ - ١٢٥ .

الفصـــل الثالـــث

دور الحاميــه (الجيــش) فــى الجهــاز الادارى بولايــه مصــر وتطــوره

الفصـــل الثالـــث

دور الحاميه "الجيش" في الجهاز الاداري بولايه مصر وتطوره

نظمت الدوله العثمانيه في اعقاب الفتح العثماني لمصر ، النواحي الاداريه والماليه والعسكريه والاقتصاديه وغيرها ، بشكل مفصل في قانون نامه مصر الصادر عام" ٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م " ، وبموجب هذا القانون تعاونت عده عناصر لانجاز شئون الولايه ، فالباشا – ممثل السلطان – يتولى الاشراف على مختلف اجهزة الحكم في ولايه مصر ، وامراء المماليك من البكوات الصناجق شغلوا مناصب هامـه ، ومن بينهم كان يختار الدفتردار " ناظر الأموال " – القائم بالشئون المالية – ، وهو يعمل مستقلا عن الباشا الحاكم لدرجه كبيره ، اما رجال الاوجاقات " الفرق العسكريه " فقد لعبوا ايضا دورا واضحا في اداره شئون ولايه مصر فضلا عن مسئولياتهم القتاليه في الدفاع عن أي خطر يتهدد الولايه ، وغني عن البيان ان الدوله العثمانيه كانت ترمي إلى إيجاد نوع من التوازن بين السلطات والقوى بولايه مصر حتى لايستأثر الباشا العثماني بشئون الحكم ، ويفكر في الإنسلاخ عن الدوله كما حدث في محاوله مبكره " احمد باشا الخائن " عام ١٥٢٥ م من قبل ، رغم فشلها كما سبق توضيحه .

ولعل دور الحاميه في الجهاز الاداري يمكننا ابرازه في جوانب ثلاثه على النحو التالي :

أ – الاداره المركزيه بالعاصمه .

ب – الاداره المحليه بالاقاليم .

جـ – اداره الجمارك والثغور ، وسوف نتناول كل جانب بالتفصيل .

أولاً: "الاداره المركزيــــه بالعاصمـــــــه" :

يعتبر الباشا العثماني بمثابه قمه الجهاز الاداري ، ورأس الاداره المركزيه بالقاهره ، وهو يتمتع بالقاب عديده ، منها " الوزير المكرم والمشير المفخم كافل المملكه الاسلاميه بالديار المصريه والاقطار الحجازيه " [١] .

وكان الدفتردار " ناظر الأموال " يتم تعيينه من قبل الباب العالى مباشره خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ، وبعدها صار من حق الباشا ترشيح احد البكوات لهذا المنصب الهام بموافقه اعضاء الديوان والدوله " دارالسلطنه " ، ثم انتزع هذا الدور الذى يقوم به الباشا " شيخ البلد" وهو زعيم أمراء المماليك فى القرن الثامن عشر .

ولقد حدد القانون مسئوليات الباشاالعثماني في نقاط هامه :

أ - دعوة الديوان العالى للانعقاد اربع مرات اسبوعيا وبانتظام ، ولايتخلف عن حضور جلساته - إلا لعذر شرعي - وذلك لانجاز وتصريف شئون الولايه .

ب - تفقد احوال الرعيه والعنايه بإرسال الأموال السلطانيه " المال الميرى " .

جـ - المحافظه على الأمن والاستقرار بالولايه والدفاع عنها ضد أى خطر خارجي [٢] .

والشخصيه التي تلي الباشا ، هي شخصيه الكخيا " الكتخدا " ونظرا لاهميه هذا المنصب كان يجرى اختياره بمعرفه السلطنه " الباب العالى " ويصاحب الباشا مع رجال حاشيته فى موكبه الى ولايه مصر ، ويُعد " الكخيا " بمثابه عين للدوله لتفقد احوال الباشا . أما منصب القائمقام الذى ينوب عن الباشا فى حالات مختلفه منها وفاه الباشا أو عزله ، فكان يشغله أيضا احد قاده العسكر .

العسكر والديوان العالى :

ويأتى دور قاده العسكر الفعال في اكبر هيئه اداريه سياسيه وهى الديوان ، والذي يعد بمثابه المجلس الادارى الأعلى فى مصر خلال العصر العثماني ، دليل واضح على جهود رجال الحاميه "الجيش" فى اداره شئون الولايه ، فالأغوات "القاده " والاختياريه "المتقاعدين" والصناجق يشاركون كبار رجالات الولايه الآخرين في جلسات الديوان ، ومن اهم المسائل التى تعرض على الديوان مسأله المال الميرى "الخزينه" الذى يرسل سنويا الى استانبول وهو يعرف باسم "الأموال السلطانيه" وعندما تناقش أمور المال الميرى كانت تعقد جلسه خاصه

يحضرها الدفتردار والروزنامجي والأغوات القاده العسكريين ، ويجرى تحرير المصروفات بموجب الخطوط الشريفه واوامر الباشا ، ويوضح قيمه ما تبقى من الأموال التى سوف ترسل صحبه سردار الخزينه والذى يقدم اقراراً عن استلام الأموال كامله ويلتزم بالمحافظه عليها ويشهد علي الاقرار سرداريه الأوجاقات السبعه " الفرق العسكريه " الذين يرافقونه الي الباب العالى (٣) .

وتجرى مناقشه سائر الشئون العسكريه " الأمنيه " والاداريه والماليه الخاصه بمصر ، ففى الديوان يعين الباشا " يخلع على أصحاب المناصب العليا مناصبهم مثل حكام الاقاليم على اختلاف مراتبهم من كشاف وصناجق " كاشف - صنجق" كما يتخذ القرارات الهامه لإرسال التجاريد العسكريه " الحملات العسكريه المشاركه من مصر في حروب الدوله " الى جانب التجاريد العسكريه داخل البلاد لاخماد اعتداءات العربان المتكرره ، كما يعرض على الديوان أمور الإلتزام " إداره الأرض الزراعيه " ، حيث تصدر المستندات " التذاكر " الخاصه بالملتزمين لتحديد زمام كل ملتزم من القري الواقعه في دائره التزامه ومساحات الأراضى الزراعيه الديوانيه ومقادير الأموال التى يجب ان تحصل للديوان وشروط الاتفاق بين الملتزم من ناحيه والديوان من ناحيه اخرى ، ويقوم عدد من المختصين من العسكر بإحضار تلك التذاكر المذكوره " المستندات " الى محكمه الباب العالى بالقاهره وهى أكبر المحاكم الشرعيه حينذاك - لتسجيلها بكل دقه في الدفاتر الرسميه للرجوع اليها عند الضروره (٤) .

ولقد لاحظنا دخول نفر من العسكر الي ميدان الالتزام منذ وقت مبكر ، وفى الديوان كان يتم التنازل ايضا عن حصص الالتزام مقابل مبلغ من المال يتفاوت من حصه الى اخرى ووقت لآخر يسمى " الحلوان " . وتحظى قضايا العسكر ورجال الاداره بالولايه بمصر باهتمام كبير لمناقشتها فى الديوان العالى سواء كانت أطرافها من العسكر او ما بين العسكر والأهالى وخاصه القضايا الشائكه التى يستعصى حلها والفصل فيها . ويلعب عسكر فرقه جاوشان "الجاويشيه" دورا فعالا فى هذا الصدد حيث يحملون القضايا المطروحه على الديون بعد صدور أمر الباشا عليها - اذا كانت غير مستوفاه - الى القسام العسكرى ليقوم بدوره بإستدعاء أطراف النزاع واستكمال المعلومات الناقصه للفصل فى قضاياهم بشكل واضح (٥) .

وواضح ان دور العسكر في الديوان قد اتسع لدرجه كبيره ، فقادته "الأغوات" والاختياريه والمتقاعدين " يشاركون بفعاليه كبيره في جلساته ، وللعسكر مهام اخرى حيث وجدنا عسكر الجاويشيه " جاويشيه ديوان مصر " وكذلك عسكر المتفرقة " متفرقة ديوان مصر " يتولون أعباء هامه في الديوان الى جانب حراسه الديوان وأعضائه اثناء الجلسات وبعدها ، ومن بينهم كان الباشا يتخذ لنفسه الحرس الخاص به في كافه تحركاته فهم لايفارقونه باستمرار [١] .

ومن العسكر من اشتغل في وظائف ملحقه بالديوان فكان من بينهم " أمناء المراسيم " الذين يضطلعون بمهام استقبال الباشوات وكبار الشخصيات وغيرهم، ومنهم " المهمنداريه " الذين يقومون بالإحتفاء بالزائرين والضيوف القادمين من الباب العالي .

وبدراستنا المتعمقه للمصادر التاريخيه المعاصره وجدنا ، ان هناك هيئه ظهرت في النصف الثاني للقرن السابع عشر ، فيما يسمى بالجمعيه إضطلعت تقريبا بمهام مشابهه لما قام به الديوان العالي على النحو المشروح آنفاً ، ولقد اعترفت الدوله بهذه الهيئه الجديده بعد ما تضاءل اهتمام الباشوات بانعقاد الديوان بشكل منتظم كما أوضح قانون نامه مصر ، فكانت الجمعيه اذن بمثابه بديل عن الديوان العالي خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، وعضويه الجمعيه تشمل أعضاء الديوان السابق ذكرهم – وهم كتخدا الباشا وقاده العسكر وقاضي العسكر ورجال الماليه ، وبعض وجهاء الرعيه من العلماء والشيوخ وكبار رجال الحرف والتجار خصوصا اذا كانت هناك قضيه عامه تهم ابناء الرعيه سوف تناقش في الجمعيه ، وتعقدالجمعيه خارج القلعه في قصور الأمراء والصناجق وغيرهم من كبار رجالات الطبقه الحاكمه ، ونضرب مثالاً لتلك الجمعيات ، تلك التي عقدت في منتصف شهر ربيع الأول (١٠٧١هـ/١٦٦١م) وتقاطر للحضور كبار الصناجق والأمراء وأغوات الفرق العسكريه وعدد من العسكر ، وجرى هذا الاجتماع الهام في " ديوان مصر " بغرض فحص اسباب الفتنه العسكريه التي اشتعلت بين فرق الحاميه (الجيش) ،

وكان من عواملها اندفاع بعض العسكر نحو تحدى قادتهم والخروج من فرقهم العسكريه التي ينتمون اليها والاحتماء بفرق عسكريه اخرى ، لتدبير المؤامرات والاغتيالات ، وبعد مناقشات حاميه ومطوله توصل المجتمعون الى قرار هام يقضي بعزل أدوات الفتنه وكانوا قرابه ثمانية وعشرين من العسكر العصاه ومثيرى الشغب واجبروا على مغادره القاهرة الى اماكن خارجها يختارونها بارادتهم وبذلك هدأت الاوضاع وخمدت تلك الفتنه المشتعله (٧) .

العسكر والشئون الماليـــه :

حدد قانون نامة مصر إختصاص كل من الدفتر دار والروزنامجي بتصريف الشئون المالية بولاية مصر تحت الحكم العثماني ، وكان لكل منهما ديوان يضم جماعة من الموظفين العاملين بخدمتهما ، وبدراستنا للوثائق غير المنشوره أتضح لدينا إشتغال فريق من العسكر بالنواحي المالية وقطعوا فيها أشواطاً كبيرة وبلغوا مناصب هامة .

أ - **الديوان الدفترى :**

وهو يعد بمثابة الإدارة العليا القائمة على تصريف المهام المالية بمصر تحت رئاسة ناظر الأموال (الدفتردار) وكان من كبار الشخصيات العسكرية التى يختارها الباب العالى رأساً - وهى من أهم ولايات الدولة .

وكان هذا الدفتردار يتمتع بعضوية الديوان العالى ، كما يشارك أيضاً فى حضور جلسات (الديوان الصغير) الذى يجمع يومياً بقصر الباشا بحضور نائب الباشا (الكتخدا) وكل من (الدفتردار والروزنامجي) وكبار القادة العسكريين وذلك لتصريف الشئون الإدارية والمالية العاجلة وترسيخ نظم الإدارة العثمانية بولاية مصر بصفة عامة (٨) .

ب - **الديوان الروزنامى :**

ومهمته تحصيل الأموال الأميرية المستحقة من الإلتزامات والمقاطعات والجمارك وغيرها إلي جانب الإنفاق على وجوه مختلفه كالمرتبات واللوازم الأخرى للعسكر وصيانة الأسلحة والبارود وغيرها والروزنامجي من

الشخصيات الهامة في الأداره المالية ويُعرف في الوثائق باسم "روزنامجي ديوان مصر" وكان تعيينه من قبل الدوله نفسها حتى منتصف القرن السابع عشر ثم خول الباشا حق اختياره بموافقه الأمراء والصناجق والقاده العسكريين .

العسكر وحفظ الأمن بالقاهرة :

سبق الإشارة إلى جهود السلطان "سليم الأول" – في أعقاب الفتح العثماني لمصر – لإقرار الحالة الأمنية والإستقرار بعاصمة الولاية مقر الحكم ، حيث عهد إلى فرقة الإنكشاريه (مستحفظان) بمهمة حراسة أسوار وأبواب مدينة القاهرة إلى جانب حماية القلعة ، كما أسند إلى فرق الفرسان (السباهيه) مسئولية إقرار الأمن داخل المدينة ، وبعد ما صدر قانون نامة مصر عام ١٥٢٥م – كما سبق توضيحه – حددت الإختصاصات العسكرية لفرق الحامية (الجيش) فكانت فرقة الإنكشارية وفرقة العزب كل منهما يشارك بنصيب في إنجاز تلك الأعباء الجسام، وبذلك ترسخ الجهاز الأمني بعاصمة البلاد ، وفي الحقيقة يمكننا القول بأن الباشا العثماني الحاكم كان بمثابة رأس هذا الجهاز المذكور فهو المسئول الأول أمام السلطان عن كافة أحوال ولاية مصر من حيث حمايتها وتوطيد الأمن بها – كما أكد بذلك القانون – ويأتي في المقام التالي دور أغا الإنكشارية (قائد فرقة مستحفظان – الإنكشارية) الذي يرأس الصوباشيه (صوباشي يعني والي أو زعيم) كما يساعده عدد من الصناجق والمحتسب ورجاله ، ولقد كان الباشا العثماني الحاكم بمصر هو قمة الجهاز الأمني المسئول عن كافة شئون الأمن بالقاهرة وسائر البلاد فهو صاحب الصلاحية لتعيين الولاه الثلاثة (الصوباشيه) [١] بالعاصمة ، فهناك والي للقاهرة وآخر لمصر القديمه وثالثا لبولاق، كما أنه يختار من قادة الإنكشاريه من يتولى منصب أغا الإنكشاريه الهام ، والي الباشا الحاكم وكان أبناء الرعية يقدمون شكاياتهم إذا ما لمسوا تقصيراً في عمل أحد الولاه الثلاثة المذكورين في سبيل حفظ الأمن وإستقرار الأحوال ونشر الطمأنينة بين الناس ويتمتع الباشا بصلاحيات كبيرة في هذا

المجال ، فمن حقه إصدار الأوامر بتنفيذ حكم الإعدام على المجرمين والعصاه من الجند وغيرهم ، ومن ثم أرتبطت الحالة الأمنية بشخصية الباشا العثمانى الحاكم بمصر فإذا كان حازماً قوياً ، ضرب على أيدى المعتدين والأشرار فيسود الأمن والإستقرار ويعم النظام الهدوء .

وفيما يتعلق بأغا الإنكشارية (قائد فرقة الإنكشاريه) فكان يتمتع بمكانة هامة ، حيث يستمد نفوذه من خلال قيادته لأقوى الفرق العسكرية الحامية (الجيش) ، وهو صاحب السلطة بين أقرانه من الأغوات الأخرين ، وغالباً ما كان يترأس التجاريد (الحملات) العسكرية المرسلة من مصر للمشاركة في حروب الدولة العليه العثمانية خارج ولاية مصر للمشاركة فى حروب الدولة العليه العثمانية خارج ولاية مصر فى أوروبا أو آسيا وغيرها .

الصناجــق والصوباشيــه (الـــولاه) :

أفادت المصادر المعاصرة أن الصناجق كانوا يتناوبون شهرياً لتأمين ضواحي القاهرة، فكان هناك إثنان من هؤلاء الصناجق أحدهما فى شمالي المدينة جهة القبة والأخر جنوبياً جهة مصر القديمة ، وهما يباشران عملهما منذ مطلع الفجر ومعهما الأتباع والعسكر الدوران حول المدينة وذلك لملاحقة العربان الذين دأبوا على مداهمة الأهالي في أوقات كثيرة ، فكان الصناجق المذكورين يلقون القبض علي من يصادفونه منهم إلي جانب المجرمين وقطاع الطريق ولهم الصلاحية فى قتل من يلقونه منهم ليزرعوا الرهبة والخوف فى قلوب كل من تسول له نفسه بإرتكاب تلك الأعمال الشائنه (١٠) .

أما الصوباشيه فهم الولاه الثلاثة المذكورين وهم يتوزعون على أنحاء العاصمة (القاهرة الفاطمية – مصر القديمة – بولاق) ومن حيث الترتيب والمكانة كان والى القاهرة هو المقدم على زميليه وصاحب الكلمة فيهما ، وثلاثتهم يخضعون لأغا الإنكشاريه والذى يختارهم فى وظائفهم هو الباشا نفسه فى الديوان العالي بموافقة الأغوات وأعضاء الديوان . والصوباشيه (الولاه) وظيفتهم الأساسية هى إقرار الأمن وفرض النظام كل منهم فى دائرة نفوذه ، فهو يتولى ملاحقة

المجرمين واللصوص والأشقياء والقبض عليهم وسجنهم ولكل صوباشي (والي) سجن خاص به وعدد من المساعدين منهم الجلاد الذي يقوم بتنفيذ العقوبات [١١] ولقد أشتهر حي باب زويله (بوابة المتولي) بكونه مركز إستقرار والي القاهرة ، حيث تمركز عدد من العسكر لحراسة مقر الوالي ، ولقد نفذت أحكام عديدة بالإعدام على بوابة المتولي (باب زويله) ، وعلى الوالي أيضاً تنفيذ الأوامر التي تصله من القضاه ، ويقع في نطاق مسئولياته مراقبة أرباب الفواحش والقبض عليهم ، وإغلاق الخمارات ودور البوظة وغيرها ، كما أنه يعنى بشئون المرافق والصحة العامة ، فهو مسئول عن صرف وتطهير الخليج الناصرى سنوياً حيث يجرى الماء اللازم للشرب لأهالي العاصمة ، وإذا ما إنحسر الماء تحول الخليج إلى بركة راكدة يلقى بها القاذورات الأمر الذى يضر بالصحة العامة - كما يسعى الوالى ورجاله إلى إطفاء الحرائق بمساعدة طوائف حرفيه كالساقيين والهدادين وغيرهم [١٢] .

العسكر وامارة الخزينه "الارسالية" :

ارتبطت ولايه مصر بالدوله العثمانيه بروابط شتي ، من بينها تلك " الخزينه - المال الميرى " التى ترسل سنويا الى الباب العالى ، وارسال الخزينة كان امراً حيويا وهاما ، وبعيدا عن المبالغات التي انتشرت حول هذه القضيه ، فإن المصادر المعاصره تبين لنا بشكل قاطع هذا الأمر ، فالمال الميرى " الخزينه " لم يكن ثابتا كل عام ، حيث ان الروزنامجى (المسئول عن الشئون المالية) كان يحددها سنوياً بناء على الإيرادات والمصروفات الخاصة بالولاية ، فالباشا يدعو إلى إجتماع هام يتم إنعقاده خارج باب النصر في ناحية العادلية ، يحضره رجال الإدارة والمالية وقادة الحامية (الجيش) وكبار الصناجق ، وذلك بغرض تعيين قائد عسكرى يتولى مسئولية توصيل المال الميرى إلى الدولة أى الإرسالية ويشاركه قادة من كافة الفرق العسكرية السبعة (سرادره - سردار) ويتعهدون جميعاً بالمحافظة علي تلك الأموال حتي يتم تسليمها والحصول علي إفادة بذلك ، ومقدار الخزينة السنوية كان يتراوح ما بين ستة عشر وثلاثين مليون باره سنوياً [١٣] . وتوضع تلك الأموال المذكوره في صناديق خشبية محكمه مغطاه

بالجلد وتحمل على الإبل المجهزة لهذا الغرض ضمن القافلة ، وبهذه المناسبة كان الباشا يخلع على سردار الخزينة خلعة فاخرة ، كما ينعم بالقفاطين على القادة السبعة المصاحبين له والعسكر ، ويجرى إختيار أولئك العسكر بعناية تامة ويقدر كاف لحماية القافلة ذهابا وإياباً وهم مسلحون بكافة الأسلحة بالبنادق والسيوف والرماح وغيرها ، ويتقدم عدد من العسكر المذكورين هذه القافلة لتأمين الطريق خشية التعرض لهجوم أو كمين - أعده العربان وقطاع الطرق ، والقافلة تتخذ الطريق البرى عبر بلاد الشام وتجتاز الأناضول حتى تعبر المضيق إلى إستانبول، وخلال هذه الرحلة الطويلة الشاقة تتعرض القافلة لمناوشات وهجمات من العربان المنتشرين والطامعين في نهب تلك الأموال إذا تمكنوا من ذلك ، وعندما يبلغ الباشا أخبار حول إحتمال حدوث تلك الهجمات ، فإنه يفضل إرسال نائبه أو يذهب بنفسه لقيادة القافلة حتى يتم إنجاز المهمة على خير وجه [٩٤] .

العسكر وإمارة الحج الشريف :

شغل أمراء العسكر وقادتهم منصباً هاماً ، تطلع إليه الكثيرون فكان الباشا يختار أمير الحج من قادة العسكر والصناجق بموافقة أعضاء الديوان العالي ، وفي بعض الأحيان كان الباب العالي يبعث خطاب شريفا بإسناد هذا المنصب المرموق لشخصية معينة تتوافر فيها القدرات اللازمة ، ولقد لاحظنا ان أعيان وقاده فرقه المتفرقه العسكريه قد شغلوا اماره الحج خلال القرن السادس عشر لدرجه انهم احتكروها تقريبا ولعل ذلك راجع الى مكانه تلك الفرقه العسكريه لدى الباشا والدوله وارتباطها بقوة الدوله حينذاك ، وفي القرن السابع عشر دخل قاده عسكريين من فرق اخرى هذا المجال ، اما في القرن الثامن عشر فقد كان هذا المنصب من عوامل احتدام المنافسه واشتعال الفتن بين الجماعات المملوكيه المتصارعه " فقاريه - قاسميه " . وأمير الحج يقود القافله الكبيره المتجهه الى الاراضي الحجازيه سنويا وتشمل حجاج بيت الله الحرام وطوائف التجار والعسكر المصاحبين لها ، وعلى الأمير المذكور حفظ اموال الصره " صره الحرمين الشريفين " والغلال والاموال المرسله اليه لفقراء مكه والمدينه فضلاً عن كسوه الكعبه المشرفه ، وفي سبيل ذلك عليه أن يتصدى هو ورجاله من العسكر

لهجمات واعتداءات من العربان وقطاع الطرق أو بمسالمتهم ومهادنتهم بتقديم الاموال المعتاده لهم " عوائد العربان " والتي قد تصل الى ما يقرب من ثمانمائة كيس مصري [١٥] . ولقد لاحظنا – من خلال الوثائق – ان نفراً من العسكر اشتغلوا في الاقاليم كمندوبين أو معاونين لأمير الحج ويطلق على أحدهم "دوادار" ومهمته الاشراف على الاشخاص المتقدمين لأداء فريضه الحج وتنظيمهم بإعداد كشوف باسمائهم ثم جمعها من كافه الاقاليم وهو يتقاضى رسوما معينه عن هذا العمل الذي يؤديه .

وجدير بالذكر عنايه السلطان العثماني والدوله بصفه عامه بشئون الحرمين الشريفين عنايه فائقه ، حيث رصدت اوقاف عديده بمصر لهذا الغرض من قبل السلاطين منهم السلطان سليمان والسلطان مراد وغيرهما ، وكان امراء العسكر وقادتهم يتولون شئون نظاره تلك الأوقاف يعاونهم عدد من الصيارفه والمباشرين، ويتم نقل غلال تلك الاوقاف المنتشره في مصر الى الاراضي الحجازيه لتوزيعها على فقراء الحرمين الشريفين ، بإستخدام المراكب والسفن التابعه لكل وقف من هذه الاوقاف الكبيره [١٦] .

وعلى هذا النحو ، اتضح أمامنا دور العسكر في مختلف نواحي الاداره المركزيه بالعاصمه وهو دور فعال ومؤثر فضلاً عن حفظ الأمن والنظام وخدمه الدوله في أمور الخزينه " الارساليه " والعمل في خدمه موكب الحج المصرى كالمعتاد سنويا .

ثانيا : دور العسكر في الادارة المحلية :

بعدما فرغ السلطان العثماني "سليم الأول" من فتح مصر ابقى على التقسيمات الاداريه السابقه في العصر المملوكي ، وفي ظل حكم "خاير بك" – أول نائب عن السلطان العثماني – اسند مناصب اداريه الى من بقي من امراء المماليك الذين اعلنوا خضوعهم وطاعتهم للحكم العثماني بعد ما سمح السلطان بالابقاء عليهم للافادة من خبراتهم السابقه ، بيد أن الاحوال قد تبدلت بعد صدور قانون نامه مصر عام ١٥٢٥م حيث نظمت الاداره البلاد على نحو جديد فصار الحكم بأيدي الباشوات العثمانيين القادمين من استانبول وترسخت دعائم السيادة العثمانية ،

وصار الاعتماد قويا على عساكر الحاميه " الجيش " في انجاز المهام الاداريه بالاقاليم " الاداره المحليه " الى جانب أمراء المماليك السابقين [١٧] .

الدور الأمني للعسكر بالاقاليم :

بعد أن عرفنا ان حكام الاقاليم سواء كانوا من الصناجق او الكشاف وهم من قاده العسكر قد استخدموا أعداداً كبيره من جنود السباهيه الفرسان في حفظ الأمن والاستقرار ببنادر الأقاليم وقراها ، ففي كل بندر " عاصمه الاقليم " حيث يستقر الصنجق أو الكاشف يستقر عدد من العسكر سواء كانوا من الحرس الخاص به أو العاملين في المجال الأمني بالبندر ، وقد انقسم البندر " عاصمه الاقليم " الى اقسام أمنيه تسمى " ادراك - درك " يقوم بحراسه كل درك عدد من الخفراء تحت قيادة شخصيات قويه وكانوا غالبا من أهالي البلاد ، ويشرف قاده العسكر "الجوربجيه والمتوليه" على اصحاب الأدراك المذكوره للتأكد من حسن قيامهم بمهامهم في الحراسه الليليه لكافه انحاء البندر وانجازهم لمسئوليات اغاثه الملهوف ومنع السرقات واطفاء الحرائق وغيرها وفي مقابل تلك الخدمات المذكوره فإن اصحاب الادراك يحصلون على عوائد ورسوم من بعض الوكالات التجارية والاسواق والمحلات والبيوت ، واذ احتاج هؤلاء لمساعده العسكر فإن الجوربجيه لا يتأخرون عن امدادهم بالاعداد المطلوبه من مختلف العساكر المسلحين والمدربين للقبض على المجرمين واللصوص ، اما اذا اقترف احد العسكر جرما أو ذنباً فإنه يجري تسليمه لقائده " سرداره " لينزل به العقاب المناسب لجرمه . ويتفقد حاكم الاقليم الحاله الأمنيه من حين لآخر ، وهو يعقد بصفه دوريه اجتماعات تضم رؤساء الجند واصحاب الادراك للتأكد من سياده النظام والاستقرار والتغلب على الصعوبات التي تواجههم في هذا الشأن [١٨] .

وعندما يخلو مقر الكشوفيه او الصنجقيه من حاكم فإن القائمقام الذي يحل محل الحاكم يستعين بعدد كبير من العسكر لضبط الاحوال في المدينه حتى يصل الحاكم الجديد من القاهره ، ويقوم العسكر بدوريات ليليه للقبض على قطاع

الطرق والاشقياء حتى ولو كانوا من بين العسكر انفسهم، ومن حين لآخر يصدر قاده العسكر بالاقاليم اوامرهم بمنع وإبطال الحمايات حتى لا يلجأ الى الاحتماء بالعسكر – بعض رجال الطوائف الحرفيه والتجار وغيرهم مقابل اموال يدفعونها لهم ومصالح يؤدونها ، الأمر الذى يصرف العسكر عن مهامهم الاساسيه فتنتشر الفوضى وتعم البلوى (١٩) .

ثالثـــا : دور العسكــر فــى اداره الجمــارك والثغــــور :

أوضحت المصادر المعاصره اهتمام الدوله العثمانيه الزائده بإحكام القبضه على ثغور مصر الرئيسيه " الاسكندريه – دمياط – السويس " باعتبارها المنافذ الهامه لربط مصر بالعالم الخارجى ، كما انها تتلقى أول هجوم خارجى على البلاد ، ومن أجل هذه الأهميه القصوى كانت الدوله – فى عهد قوتها – ترسل من قبلها حكاما عليها من الباشوات أو البكوات باسم قبودان " قبودانات " يتولون حكم هذه الثغور المذكوره خارجاً عن سلطه الباشا العثمانى الحاكم بمصر ، خاضعين مباشره للباب العالى (٢٠) .

وفى بعض الاحيان كان الباشا الذى انتهت خدمته بولايه الحبش الواقعه على ساحل البحر الأحمر يعهد اليه السلطان بحكم ثغر السويس " قبودان السويس " لما اكتسبه من خبره واسعه فى شئون الدفاع عن السواحل البحريه ، ومن خلال دراسه الوثائق – غير المنشوره – تعرفنا على معلومات افادت بأن قاده عسكريين من فرقه المتفرقه بمصر قد شغلوا منصب نائب القبودان " كتخدا " فهم يباشرون اختصاصاته فى حاله غيابه عن الثغر او عزله حتى يصل قبودان جديد من قبل الدوله ، ولقد تمتع هؤلاء القبودانات بمركز اجتماعى مرموق فى الطبقه الحاكمه ، كما ظهر من دراسه تركاتهم (٢١) . التى تنبىء عن ثراء عريض ورفاهيه كبيره حيث اقتنوا الجوارى والعبيد فى قصورهم لاغراض الخدمه وغيرها ، وحرصوا على مصاهرة كبار رجال الولايه من امراء الالويه الشريفه ذوى النفوذ العريض

والمكانه العاليه وكان القبودانات من حيث الترتيب والاهميه على النحو التالي :

أ - قبودان الاسكندريه :

وكان اهمهم جميعا ومهمته القيام بحمايه ميناء الاسكندريه والمدينه بالتصدي لغارات القراصنه البحريه وضبط احوال المدينه واقرار النظام والأمن بها وبضواحيها فضلا عن العناية اللازمه بمرافقها من حيث تزويدها بالمياه العذبه الصالحه للشرب وملأ الصهاريج وتنظيفها باستمرار وتمهيد الطرق والشوارع والتشديد على الاضاءه في الليل . ويساعد هذا القبودان عدد وفير من عسكر فرقه المتفرقه القائمين على شئون الميناء ويعرفون في الوثائق باسم " متفرقه اسكندريه " كما انهم مسئولين عن حفظ الأمن في نواحي المدينه المختلفه . والقبودان يحصل على سالياته " راتب كبير " يصل الى ثلاثمائه الف باره سنوياً ، وكميه من الغلال تصرف من الشريفه بمصر " ٥١٥ أردبا " وله الحق أيضا في فرض رسوم على البضائع بالميناء سواء الوارده اليه أو الصادره منه وقد تصل هذه الرسوم ثمانمائه الف باره سنوياً [٢٢] .

ب - قبودان دمياط :

ويأتي في الترتيب والاهميه بعد قبودان الاسكندريه ويتولى حمايه ثغر دمياط ويشرف على الملاحه من رشيد ودمياط وله الحق في الحصول على رسوم مقرره ، ويعنى بحفظ الأمن في مدينه دمياط وضواحيها ويستند في ذلك على جهود اعداد من العسكر لتنفيذ تلك المهام ليلاً ونهاراً ، ويحصل هذا القبودان على راتب نقدي مماثل لسابقه وكذلك كميه مماثله من الغلال ولكنه يحصل على رسوم عن الملاحه والبضائع والمتاجر حوالى ربع ما يحصل عليه قبودان الاسكندريه " مائتى الف باره سنويا " [٢٣] .

جـ - **قبودان السويس :**

ويختــص بحراســه الشواطيء المصريه على البحر الأحمر وضبط احوال ثغر السـويس ويعتمد على جهود عسكر فرقه العزب "عزب - عزبان السـويس" ، كما أنه يشرف على الملاحه بين السويس وكل من ينبع وجده على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ، واستعان هذا القبودان أيضا برجال من عسكر طائفه المتفرقه لإنجاز المهام المطلوبه في السفن السلطانيه التي تمخر عباب البحر الاحمر، وقد اختص نفر من هؤلاء العسكر المتفرقه بهذه المهمه تحت اسم " عساكر الخدمه الشريفه الخنذكاريه بالبحر المالح " وهم يؤجــرون سفــن الدوله ومراكبها لنقل البضائع والمسافرين بحراً الى موانـيء الحجـاز [٢٤] .

ويحصل قبودان السويس على ساليانه سنويه قدرها مائه وأربعه وستون الف باره سنويا ومرتب عيني من الغلال يصل الى ٥١٥ اردبا سنويا وهو يتمتع بحق فرض رسوم على البضائع الصادره والوارده بميناء السويس تصل الى ثمانمائه الف باره سنويا ، اما العسكر المتفرقه العاملين في خدمته - كغيرهم - فيحصلون على رواتب متميزه من الخزينه [٢٥] .

ومنذ أواخر القرن السادس عشر ظهر في الوثائق أن بعض البكوات امراء الالويه الشريفه بمصر قد شغلوا هذه المناصب الهامه قبودان السويس وغيرها ، ومن هؤلاء " قدوه الامراء الكرام مولانا "سنان بك" أمير اللواء الشريف بمصر والقابودان بالسويس عام ١٠١٢ هـ [٢٦] .

وتتضح مشاركة العسكر في حفظ الأمن بالثغور ، من خلال اشرافهم على حراسه الموانى واصحاب الادراك ورجالهم من الخفراء حيث قسمت تلك الثغور المذكوره الى ادراك كما هو الحال في البنادر بالاقاليم ، ويقوم الخفراء بمساعده العسكر بالمهام البوليسيه ليلا وتعقب اللصوص والمجرمين والاشقياء بصفه عامه ، وقد اختص بحراسه أحياء الاجانب من قناصل وغيرهم عدد من العسكر للحفاظ على ارواحهم وأموالهم وتحرص السلطات

الامنيه على العنايه بها بوجه خاص - كما ان المحتسب ورجاله من العسكر كانوا يجوبون شوارع تلك الثغور لضبط الاسواق واسعار السلع والبضائع والموازين والمكاييل وغيرها ، ومراقبه سلوك التجار ورجال الحرف، وكان المحتسب ينزل العقاب بالمخالفين منهم بمساعده العسكر العاملين بخدمته [٣٧] .

العسكر والجمارك :

حرصت الدوله على فرض رسوم معتدله - كما اوضح قانون نامه مصر - على البضائع سواء الصادره أو الوارده الى الموانى كما كان الحال فى عهد السلطان المملوكى الاشرف "قايتباى" ، فلا تقوم بضائع التجار باكثر من القيمه فتضيع أموالهم ولا أقل من المعتاد فيلحق بالخزينه الخساره ، وكان أمين الجمرك يتولى تحصيل تلك الرسوم معتمدا على دفاتر القناصل فى تحديد الرسوم المطلوبه من التجار الاجانب - الامتيازات الاجنبيه - ويشرف قاضى الثغر على أمين الجمرك وله الحق فى مراقبه أعماله وهو يقبض الرسوم والعشور من هذا الأمين ليقوم بتوصيلها للخزينه بالقاهرة كل ثلاثة أشهر ، ولقد حذر القانون من حماية العسكر للتجار بغرض اعفائهم من الرسوم أو تخفيضها [٣٨] .

وصار أمين الجمرك والقاضى مسئولين عن هذه المخالفات اذا حدثت بخلاف ما حدد القانون ، والباشا العثمانى - ممثل السلطان فى مصر - عليه التأكد فوق ذلك كله من سلوك كل من أمين الجمرك والقاضى وإفاده الدوله بشئون الجمرك بانتظام وبدقه تامه ، ولقد شدد القانون على ضرورة تحصيل الرسوم المقرره ولا تعفى من ذلك ايه سفينه حتى ولو كانت تتجه الى استانبول أو قادمه منها طالما انها تحمل فوق متنها بضائع بغرض التجاره اما اذا كانت مرسله من مصر الى دار السلطنه وليست بغرض البيع فلا يؤخذ عنها رسوم [٣٩] .

والباب العالى يحذر كثيرا - من خلال القانون - من نزول التجار الافرنج وتغلغلهم الى القاهره ، وانما الأوجب ان تتم المعاملات مع الاجانب فى الثغر السكندرى كما كان الحال سابقا أيام كل من السلطان "قايتباى" والسلطان الغورى المملوكيين ، ولقد لاحظنا من دراسه المصادر والوثائق اشتغال عسكر

الحاميه " الجيش " وبخاصه من فرقه المتفرقه وفرق السباهيه الفرسان في مهام امانه الجمارك وساعدهم عدد من الكتبه والمحاسبجيه والتراجمه وكان بعضهم من بين العسكر أيضا ، فكان على سبيل المثال الأمير "أحمد بن محمد" جاويش بالخدمه العاليه والشهير بترجمان البنادقه (أى أنه يجيد اللغه الايطاليه الى جانب كونه من امراء العسكر) .

أما أهم الجمارك فى ولايه مصر في العصر العثماني فهي على النحو التالي :

أ - جمرك الاسكندريه ورشيد

ب - جمرك دمياط

جـ - جمرك السويس

د - جمرك بولاق ومصر القديمه

ولاشك أن ايرادات تلك الجمارك وما يتبعها من مقاطعات كانت تشكل موردا هاما للغايه بالنسبه للخزينه وقد وصلت تلك الايرادات عام (١١١٢هـ - ١٧٠٠ م) الي ما يقرب من خمسه عشر مليون باره [٢٠] .

وهكذا نخلص بالقول بأن عسكر الحاميه بمصر " الجيش بمصر" قد أدوا ادوراً هامه فى مجالات الاداره سواء المركزيه بالقاهرة أو الاداره المحليه بالاقاليم أو اداره الثغور والجمارك الى جانب قيامهم بمهام البوليس في جميع الانحاء داخل ولاية مصر ، فكانوا عنصراً بناءً قام بدور فعال في خدمة السياده العثمانيه وتوطيد دعائمها طالما كانت الدوله قويه ومتماسكه بيد أن هذا الدور أخذ يتحول لصالح المماليك ابان القرن الثامن عشر بصفه خاصه عند نخر الضعف والهزال في عظام الدوله العليه العثمانيه فشجع ذلك العصبيات المحليه على الاستئثار بشئون الحكم والسلطه وتراجع العنصر العثماني تدريجيا في الكيان العسكري للحاميه ليحل محله - كما سبق الاشاره - العنصر المملوكي الذى بلغ قمه نفوذه في حركه "على بك الكبير" الانفصاليه في النصف الاخير من القرن الثامن عشر .

هوامش الفصل الثالث

هوامش الفصل الثالث

(١) الدمرداش : الدره المصانة فى اخبار الكنانه ، مخطوط بالمتحف البريطانى ، ورقه ٤٨ ومابعدها .

- حسن عثمان : مصر العثمانيه "المجمل فى التاريخ المصرى" القاهره ١٩٤٢ط [١] ، ص ٢٤٧ ومابعدها .

(٢) قانون نامه مصر ، مخطوطه بدار الكتب المصريه برقم (٤) قانون تركى " مخطوط طلعت " ورقه ٥٠ .

- ارشيف المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س ٢ [*] ص ١٦٨ ق٦٨٢، س ٥٢ ص ٢١٤ ق ٤٢٢ ، س٢٦٢ ص ٢٠٩ ق ٣٧٤ .

(٣) ابراهيم الصالحى : المصدر السابق ص ٨٤٤ ومابعدها .

- ارشيف المحاكم الشرعيه ، سجلات محكمه الباب العالى س ١ ص ٣٠٧ ، ص ٣١٨ ، ص ٣٦٥ .

(٤) الدمرداش : المصدر السابق ، ورقه ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢١٤ ، ٤٨١ .

- الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، بولاق عام ١٢٩٧هـ ، جـ١ص٩٤. - أرشيف المحاكم الشرعيه ، محفظه دشت رقم ٤ ص ٤٧٧ ومابعدها .

(٥) أرشيف المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س ٩ ص ١٢٨ ق ٢٤٧ ، س١٢ ص ٤٩ ق١١٩، س١٨ ص١٩ ، س٢٣ ص٧٦ ق١٤٣ .

(٦) ارشيف المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه ، س٥٢ص٢١٤ق٤٢٢ ، س٢ص١٥٣ ق٦٣١، س ٢ص١٦٧ ق٦٨١، س٢ص١٦٩وما بعدها .

(٧) ابراهيم الصالحى : المصدر السابق ، ورقه ٦٩٠ : ٦٩٣.

(٨) قانون نامه مصر ، ورقه ٥٢ .

- شفيق غربال : المصدر السابق ص ١٥، ٣٢.

- حسن عثمان : المرجع السابق ص ٢٥٢.

(*) أوردنا للاختصار الاشارة الى س = سجل ، ص = صحيفه ، ق = وثيقه وذلك رغبه منا فى التبسيط وتحاشيا لكثرة الكتابه لمصطلحات متخصصه .

(٩) شفيق غربال : المصدر السابق ص٤٩ ومابعدها .

- ابن اياس: المصدر السابق ، جـ٥ ، ص٢٠٢ ومابعدها .

(١٠) شفيق غربال : المصدر السابق ، ص ٢١ ومابعدها .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١٦ص١٠٠ق٢٧٠.

(١١) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٥٢٢ : ٥٣٠ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٩ص٤٩٨ق١٠٣٢ .

- مؤلف مجهول : تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر ، مخطوط بالخزانه التيموريه برقم ٢٤٠٨ تاريخ ص ص ١٢٩ - ١٣١.

(١٢) شفيق غربال : المصدر السابق ص٢٢ ومابعدها .

(١٣) سجلات المحاكم الشرعيه ، سجلات الديوان العالى س١ ص٣٥٧ ، ٣٠٨ ، محكمه القسمه العسكريه س٢ ص ٤٦ ق ١٩٣ .

- احمد جلبي : المصدر السابق ، ص ٣٠ وما بعدها .

(١٤) مؤلف مجهول : المصدر السابق، ص١١٧ .

- ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ص ص ٦٥٣ : ٦٥٥ .

(١٥) شفيق غربال : المصدر السابق ص ١٤ ومابعدها .

(١٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٥ ص١٤٦ ق٢٨٩.

(١٧) حسن عثمان : المرجع السابق.ص ٢٥٣ ومابعدها .

(١٨) مضابط محاكم الاقاليم ، محكمه المنصوره س١ ص٦٨ ، ص٩٢ ، س٣ ص١٦٦.

(١٩) مضابط محاكم الاقاليم ، محكمه المنصوره س ٣ ص ٧٥.

(٢٠) غربال : المصدر السابق ص ١٤ ، سجلات المحاكم الشرعية ، محكمه القسمه العسكريه س٢٧ ص ٣٩ .

(٢١) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٨ ص٤٤ ، س٩ ص٢٢٦ .

(٢٢) سجـلات الروزنامــه ، ودفتـر مواجبـات كشيـده ديــوان مصر سنه ١٠٧٤ هـ رقم ٥٢٤٩ .

- سجلات الروزنامه ، دفتر جرايه وعليق رقم ٥٢٤٥ سنه١٠٦٦ هـ .

(٢٣) نفس المصدر السابق .

(٢٤) سجلات المحـاكم الشرعيه ، مـحكمـه القسـمه العسكريــه س٢٢ ص٢د٢ ، س١٩ ص١ .

(٢٥) سجلات الروزنامه : دفتر مواجبات كشيده ديوان مصر السابق ذكره .

(٢٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٢٥ ص١٧٢ ق١د٣ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ص٢٢٦ ومابعدها .

(٢٧) مضابط محاكم الاقاليم ، محكمه اسكندريه س١ ص١٢ ومابعدها .

(٢٨) قانون نامه مصر ، ورقه ٤٥ .

(٢٩) ارشيف المحاكم الشرعيه ، محفظه دشت رقم ٤ ص٤٧٥ .

- قانون نامه مصر ، ورقه ٤٦ومابعدها .

(٣٠) سجلات الروزنامه ، دفتر بقايای مال شتوی وصيفی برقم ٧٥ سنه ١١١٢ هـ .

- سجلات الروزنامه ، دفتر أمناء مذكورين برقم ٢٨٠ سنه ١١٣٨ هـ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

الفصل الرابع

دور الحاميه (الجيش في مصر) في حروب الدوله العثمانيه خارج البلاد

الفصــل الرابــع

دور الحاميـه " الجيش فى مصر " في حروب الدوله العثمانية خارج البلاد

لم تنقطع صله الحاميه العثمانيه بمصر " الجيش فى مصر " عن الدوله الأم ودار السلطنه ، فهي جزء هام من الجيش العثماني الاكبر المتمركز فى استانبول والمدن الهامه الأخرى بالاناضول والاملاك الاوروبيه ، ورجال الحامية بمصر ينظرون بكل الاحترام الى السلطان العثماني وممثله بمصر حين قدومه اليها الباشا العثماني ، فهم يسارعون بسرور وتعظيم لاستقباله باعتباره نائب السلطان في حكم مصر وعندما يصل الباشا العثماني الجديد سواء بطريق البر أو البحر ، يكون العسكر في شرف استقباله وكان من المعتاد أن الباشا حينئذ ينعم بالترقيات على هؤلاء العسكر " مبالغ من المال " ، وبعدها يقوم بزياره مدينه الاسكندريه حيث مساجد الاولياء والصالحين والمقامات والاضرحه كما يتفقد الحصون والقلاع في كل من الاسكندريه ورشيد فيأمر بترميم ما تهدم منها وينعم على عسكرها المرابطين ، ثم يركب السفينه المجهزه لرحلته النيليه بالنهر المبارك حتى يصل الى العاصمه فيكون في استقباله كبار الأمراء وقاده العسكر ورجال الاداره وغيرهم ، وكان أغا الانكشاريه في طليعه مستقبليه حيث يحرص على استضافه الباشا ويقدم اليه الهدايا الفاخره من الخيول والبنادق المزينة والمطعمه بالعاج وغيرها فيرد الباشا أيضا بأن يخلع عليه فروه فاخره وهدايا أخرى وكذلك الحال مع كبار مستقبليه وهكذا [١] .

أما إذا كان وصول الباشا عن طريق البر فإن استقباله يجرى عندما يبلغ ضواحي القاهره في الخانكة ويصحبونه الى العادليه حيث يدعى الى الضيافات الفاخره ويتلقى الهدايا ويقدم بدوره خلع القدوم من الفراوى والقفاطين وغيرها وعندما يصعد الى القلعه تطلق المدافع والصواريخ ابتهاجا بوصوله [٢].

وكان عسكر الحاميه بمصر " الجيش " يحرصون على متابعه ما يجرى من احداث في دار السلطنه ، فعندما يصل احد السلاطين الى العرش كانوا يطالبون بالانعامات والترقيات ، ويتحينون الفرصه عندما يبلغهم خبر وفاه احد السلاطين

فعندما علموا بوفاه السلطان "سليم" في ذي القعده " ٩٢٦ هـ - ١٥٢٠ م " أعلن جماعه من فرقه الانكشاريه عن عزمهم على القيام بنهب حاره اليهود بالقاهره- كما جرت العاده لديهم من قبل في بلادهم - بيد أن قادتهم حذروهم من مغبه هذا السلوك وحتى يمنعوهم من ذلك تم الاتفاق على منح كل عسكري انكشاري مبلغا يصل الى ثمانين ديناراً ، الأمر الذي اهاج خواطر العسكر السباهيه على "خاير بك" فثاروا ضده مطالبين مساواتهم بالانكشاريه فكان رده بأن الانكشاريه مماليك السلطان أما السباهيه فهم خدامه واعتذر بعدم وفره المال اللازم ، ولعل هذا التصرف قد أبان عن تفوق عسكر الانكشاريه عن غيرهم من عسكر الحاميه منذ استقرارهم بمصر [٣] . ولقد لاحظنا في الوثائق المعاصره وجود عساكر من الحاميه مرتبطين اساساً بالباب العالي فمنهم مثلا ، " ينكجريان ابواب عاليه - أسباهيان ابواب عاليه - قابجيان ابواب عاليه ..) وذلك لتقديم خدمات خاصه للدوله وهم قد استقروا بمصر واشتغلوا في وظائف ماليه وادارية بالقاهره عاصمه الولايه ومقر الحاكم العثماني حيث مقر الباشا في القلعه ، ومما سبق يظهر لنا ان الارتباط بين عسكر الحاميه بمصر " الجيش " ظل قائما ومستمرا مع الدوله العثمانيه ، ويمكن القول بأن عسكر الحاميه بمصر كانوا اداه لخدمه الدوله العثمانيه سواء في ترسيخ دعائمها داخل البلاد بسحق الثورات والتمردات من قبل بعض امراء المماليك الذين اعلنوا عصيانهم في اوائل العصر العثماني مثل ثوره الامير "جانم السيفي" و"إينال الطويل" وثوره "أحمد باشا الخائن" الحاكم العثماني عام ١٥٢٣ م ، أو في المشاركه الفعاله في حروب الدوله خارج مصر في ميادين شتى على مدى العصر العثماني [٤] .

ويمكننا ابراز مشاركه عسكر الحاميه "الجيش بمصر" في حروب الدوله على النحو التالي :

كان السلطان العثماني يبعث من حين لآخر بأوامر شريفه " خطوط شريفه الي الباشا العثماني الحاكم بمصر لتجهيز تجاريد عسكريه " تجريده - حمله باعداد محدده للسفر الي ميدان القتال في جبهه معينه ، حينئذ كان الباشا يسارع لعقد الديوان العالي لجلسه طارئه لبحث هذه الامور العاجله واتخاذ

اجراءات سريعه استجابه لنداء الباب العالي ، وقد ينص في الأمر الشريف علي اسم القائد العسكري بصفه محدده الذي يقود التجريده العسكريه المطلوبه ، وفي احيان أخرى كان الأمر متروكا للباشا لاختياره من بين ابرز القاده العسكريين الاكفاء ويعرف حينئذ باسم " سردار تجريده " ، ولقد تحملت ولايه مصر أعباء تجهيز تلك التجاريد المرسلة الى ميادين القتال لصالح الدوله ، فالانفاق عليها وتدبير كافه اللوازم من أسلحه ومؤن وذخيره وغيرها كان على خزينه مصر ، دون ان ينقص مقدار الارسالية " المال الميرى " المقرره للباب العالى سنويا ، وبذلك تكلفت مصر الكثير من الاموال وقدمت رجالها الذين ضحوا بأرواحهم لخوض حروب الدوله العثمانية باعتبارها الدوله الاسلاميه التي تدافع عن الاسلام والمسلمين في شتى الميادين [٥] ، وأهم هذه الميادين :

أولا: حوض البحر المتوسط :

بلغت الدوله العثمانيه أقصى اتساعها وقمه ازدهارها في القرن السادس عشر بعدما وضعت ايديها على سواحل البحر المتوسط شمالي افريقيا - باستثناء المغرب الاقصى - وحتى تؤمن سيطرتها تلك كان عليها ان تبسط نفوذها على الجزر الواقعه في الحوض الشرقي للبحر المتوسط واهمها "رودس ، صاقز ، كريت " وهى تقع من ناحيه أخرى في طريق المواصلات البحريه بين الدوله والولايات العربيه التابعه لها . اما جزيره رودس فكان يحتلها فرسان القديس يوحنا ، ويشكلوا خطراً داهماً على السفن الاسلاميه المسافره بين مصر واستانبول ، حيث هاجم هؤلاء القراصنه تلك السفن ونهبوا ما بها مرات عديده مما أغاظ سلاطين الدوله ، فاعتزم السلطان "سليمان القانوني" عام " ٩٢٨ هـ - ١٥٢٢ م " فتح هذه الجزيره ، وفي ١٦رجب من العام المذكور بعث "سليمان القانوني" الى نائبه في مصر " خاير بك " يأمره بتجهيز تجريده عسكريه كبيره للاشتراك في هذه العمليه العسكريه الضخمه وهي الاستيلاء على جزيرة رودس وابعاد هؤلاء القراصنه عن تلك الجزيره لما يقومون به من نشاط مخرب ومدمر تجاه المسلمين ولقد نص أمر السلطان الى حاكم مصر على ضروره تواجد كل

من العسكر العثماني والعسكر الجركسي " المملوكي " في هذه الحمله العسكريه المطلوبه من مصر لنصره الدوله في رودس[٦] .

إمتثل "خاير بك" حاكم ولايه مصر لأمر سيده السلطان العثماني واختار من جانبه قائدا عسكريا شجاعا "سردار التجريده" لقياده تلك الحمله وهو "قايتباي الدوادار" وعهد أليه مهمه اختيار القاده المساعدين له ، فانتقى من خيره القواد ثلاثه واربعين اميـراً مملوكيا ، وبعدها قام "خاير بك" حاكم ولاية مصر باستعراض العساكر العثمانيه وإختار من الإنكشاريه مائه من العسكر ومن السباهيه "الكوملية" اربعمائه ومن التوفكجيه خمسمائه ومن المماليك الجراكسه خمسمائه وبذلك يكون مجموع العساكر الفرسان السباهيه حوالي الف وأربعمائه أما الانكشاريه فهم قرابه مائه من الجند فقط ولعل ذلك يرجع الى رغبه حاكم مصر في أن يكون عدد الفرسان أكبر عدد من رجال هذه الحمله العسكريه حيث أن الحاجه إلى المشاه من الأنكشاريه يكون محدودا في عمليه الفتح العسكري لرودس [٧] . وعلي أيه حال فقد شاركت مصر بتجريده عسكريه بلغ قوامها حوالي ألف وخمسمائه محارب ومن الملاحظ أن حاكم مصر – وهو من أصل مملوكي – "خاير بك" قد أسند قياده العسكر العثماني إلى "جانم الحمزاوي" وهو مملوكي أيضا وكأنه كان يريد أن يثبت للدوله العثمانيه أن العنصر المملوكي في الحمله له دور فعال ويعتمد عليه في أمور القياده ، ولقد أستقل الجنود المراكب التي أبحرت بهم في النيل المبارك الى رشيد في أوائل شهر شعبان "٩٢٨ هـ – ١٥٢٢م" ومن رشيد اتخذ رجال التجريدة طريقهم في البحر المتوسط بالسفن الكبيـرة حتى وصلوا الي جزيره رودس في منتصف شهر رمضان "٩٢٨هـ-١٥٢٢م" ، بينما كان السلطان "سليمان القانوني" وجنوده يرابطون في جزيره صغيره قباله رودس ولما وصل عسكر مصر على هذا النحو المذكور قابلهم السلطان بكل حفاوه وتكريم[٨] .

أعلن السلطان العثماني عن ساعه الصفر وبدء الهجوم علي الجزيره في شهر شوال وركز هجومه علي الأسوار الحصينه المنيعه التي شيدت حول الجزيره ،

وجرت عده محاولات لاقتحامها من الجانب العثماني ، وسقط حول الاسوار عدد كبير من الجند المهاجم ورغم هذا لم يتراجع السلطان عن موقفه بل ازداد اصرارا على ضروره القضاء على خصمه العنيد "فرسان القديس يوحنا" وأستمرت عمليات فتح رودس قرابه ثلاث سنوات على فترات متقطعه ، جرى خلالها امداد عسكر مصر المشارك في تلك الحرب بالمؤن والعتاد اللازم من قبل ولايه مصر فكان "خاير بك" يرسلها باستمرار مما كلف خزينه مصر الكثير من الأموال في سبيل نصره الدوله نصره الدوله فضلا عن الرجال المحاربين ، وفي عام "٩٣١ هـ - ١٥٢٥م" احرز العثمانيون النصر النهائي على أرض رودس ودخلت تلك الجزيره ضمن املاك الدوله ، ذلك النصر الهائل الذي تحقق بعد طول انتظار ومزيد من التضحيات شارك فيه جنود مصر "عسكر الحاميه" نصيب وافر، فانعم السلطان "سليمان القانوني" على من بقى على قيد الحياه من عسكر التجريده المصرية وعادوا الى مصر ظافرين مستبشرين (٩) .

ولم تنقطع اسهامات مصر الى جزيره رودس بعد فتح الجزيره فقد تعرفنا من خلال المصادر المعاصره على معلومات هامه أفادت بأن عسكر حاميه مصر " الجيش في مصر " كانوا يزودون قلعه رودس بما يلزم من المرابطين، وأطلق عليهم في الوثائق " مستحفظان قلعه رودس " وهم يتسلمون رواتبهم من خزينه مصر وبذلك شاركت مصر في حفظ الاستقرار والأمن بجزيره رودس رغم خضوعها للسياده العثمانيه المباشره ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهميه مكانه ولايه مصر وعسكرها بالنسبه لدار السلطنه (١٠) .

وفي أواخر القرن السابع عشر ، تراجعت السياده العثمانيه في جزيره رودس الأمر الذي جعل الدوله تستنجد بولايه مصر في شهر رجب "١١٠٦هـ / ١٦٩٤م" حيث بعثت مبعوثا يحمل خطا شريفاً الى "على باشا" الحاكم العثماني حينذاك فعقد الديوان ، واجتمع الصناجق والأغوات والأمراء وقرىء الخطه الشريفه في حضورهم ، وكان مضمونه ان السلطان العثماني في ضيق شديد من أمر الكفار اللئام الذين استولوا على الجزيرة المذكوره، ومن ثم فإن السلطان يأمر بانفاذ

تجريده من عسكر حامية مصر " الجيش بمصر " قوامها ألف من الجند ، على أن تسند قيادتها الى أحد الصناجق المعروفين بالشجاعه والخبره والاقدام ، وتضمن الخط المذكور تهديدا من السلطان الى كل من يتراخى ويتكاسل في الخروج الى هذه التجريده المطلوبه ، وأنه يعد كافراً ، وحال الخط المذكور دون تعيين أولئك الجند المحدثين من أصحاب العلوفات الصغيره في هذه التجريده فهم يفتقدون الخبره والمران الكافي للمشاركة في عمليات عسكريه صعبه . لم يتقاعس الباشا عن نصره الدوله وانما مضى بهم عاليه في الاعداد لتجهيز التجريده المطلوبه ، ولقد خلع على "أحمد بك" سرداريه التجريده واختار بمشوره الإختياريه "المتقاعدين في كل فرقه عسكريه" ، عددا من خيره عساكرها وعين لكل منهم قائد ، وشمل ذلك كافه الفرق العسكريه لحاميه مصر " جيش مصر " فبلغ تعداد تلك التجريده حوالي الف واربعمائه جندي أي بزياده اربعمائه جندي عما حدده الخط الشريف [١١] ، وفي هذا دلاله واضحه على حرص الباشا العثماني والقاده العسكريين بولايه مصر على مساعده الدوله العثمانيه باكثر مما تطلب في حروبها ضد اعدائها ، ولعل الأمور كانت ملحه حيث وصل الى مصر خط شريف أخر لاستعجال تلك التجريده الأمر الذي جعل الباشا يشرف بنفسه على الاسراع في تجهيزها وارسالها ، ولقد خرجت التجريده العسكريه المطلوبه في منتصف شهر شعبان يعني بعد شهر على الاكثر من طلبها وهذا يعد – في ذلك الوقت – دلاله واضحه على المسارعه في تنفيذ الأوامر السلطانية وكان خروجها وسط احتفال كبير وتوديع رجالات الولايه ودعوات أهل مصر لرجالها بالنصر وللدوله العليه بالتمكين والظفر على الاعداء وعلى هذا النحو المذكور، كانت المشاركه الفعاله لعسكر حاميه مصر "الجيش في مصر" في بسط النفوذ العثماني على جزيره رودس في الثلث الاول من القرن السادس عشر. وتزويد قلاعها بصفه دوريه بالجند المرابط لاقرار الأمن وتوطيد هذا النفوذ، فضلا عن الاسهام في اعاده السيطرة العثمانيه من جديد – بعيد انتزاعها مره أخرى – في أواخر القرن السابع عشر ، وتحملت خزينه مصر عبء الانفاق على ذلك كله

فــلا ينقص المال الميـــرى الـــذى يرســل الى دار السلطنه سنويا رغم تلك المسئوليات الجسام [١٢] .

أما جزيره " صاقز " فهي من أهم الجزر العثمانيه الواقعه قرب السواحل الغربيه لآسيا الصغرى ، ولقد عرفت بهذا الاسم " صاقزأطه سى " يعنى جزيره صاقز ، ولقد اشتهرت بوفره غلاتها وكثره بساتينها من أشجار الفواكه المختلفه ، ولقد ساعد موقعها المذكور على ترسيخ النفوذ العثمانى بها وتأكيد الصبغه الاسلاميه حيث انتشرت بها اللغه التركيه وأقيمت العديد من المدارس والمساجد والتكايا وغيرها [١٣] .

ويتضح من المصادر المعاصره أن السلطان العثماني قد بعث أمراً واجب التنفيذ عام ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م ، لتجهيز تجريده عسكريه تعدادها الف جندى على أن يكون قائدها الأعلى " أحمد بك منوفيه " وذلك لتوطيد السياده العثمانيه فى جزيره صاقز ، وبصفه عاجله جرى الاعداد لخروج هذه التجريده حيث تحرك العسكر في المراكب بالنيل المبارك حتى وصلوا الاسكندريه ومنها أقلتهم السفن العثمانيه وابحرت فى مياه البحر المتوسط حتى وصلوا الى جزيرة صاقز المذكورة ، ويصف المؤرخون المعاصرون المعارك البحريه التى جرت بين الجانبين الاسلامى والنصرانى فى هذه الجزيره وما حولها بأنها كانت شديده الوطأه ، وانتهت بانتصار القوات العثمانيه واستعاده السيطره عليها فى شهر رجب ١١٠٦هـ -١٦٩٤م ، وما ان انتهى جنود حاميه مصر من هذه المشاركة المشرفه، وبعد تحقيق النصر على النحو المذكور حتى سمح لهم بالعوده الى مصر ، وأحسن استقبالهم الباشا العثمانى وحاشيته حيث خلع على السردار وكبار القاده وانعم على العسكر لما قدموا من جهود طيبه لخدمه الدوله ونصرتها [١٤] .

وجزيره كريت تعد من أكبر وأهم الجزر الواقعه فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط جنوبى بحر أيجه ، وكانت مدينه قنديه "كنديه" أكبر مدنها ومركز هام منذ القدم ، وهى تتوسط ساحلها الشمالى وأقيم حولها سور ضخم منيع بالغ الارتفاع ، والجزيرة كانت بمثابه مركز تجارى وبحرى على جانب كبير من

الاهميه الأمر الذي دعا سلاطين الدوله العثمانيه لبسط نفوذ الدوله عليها منذ أواخر القرن السادس عشر وإبعاد البنادقه الذين تمركزوا فيها منذ فتره طويله ، وبقيت السيادة العثمانيه حتى منتصف القرن السابع عشر ، ، ثم ضعفت تدريجيا حتى تمكن البنادقه مره أخرى من انتزاعها ، بيد أن حكام الدوله العثمانيه لم يغضوا الطرف عن انحسار نفوذهم عن جزيره كريت فقد ابدوا استعدادا متواصلاً على مدى ما يقرب من ربع قرن "حوالي عشرين سنه أو يزيد" لاستعاده جزيره كريت لحوزه الدوله وخاضوا معارك طاحنه وشرسه طوال هذه الفتره الطويله ، ولقد ساهم رجال الحاميه بمصر بنصيب وافر في هذه المعارك نذكر منها ، أنه في عام ١٦٥١م ارسل السلطان العثماني طالب تجريده عسكريه من مصر ، فخرجت وكان قوامها حوالي خمسمائه جندي وكان سردارها هو " حسين جاويش مستحفظان " ، قامت بدورها في معارك هذا العام بجزيره كريت [١٥] ، وبعد سنوات أخرى في عام ١٦٦٥م وصل خط شريف من استانبول بطلب الفين من عساكر مصر للسفر الى كريت ، فاختار الباشا عددا من الجند من كل فرقه عسكريه وعين احد البكوات سرداراً على هذه التجريده الكبيره ، بيد أن هذه التجريده تعرضت لظروف قاسيه حيث إعترضها في رحلتها البحريه بالبحر المتوسط جماعات من القراصنه النصارى وشنوا عليها هجمات مفاجئه فاندلع القتال على غير توقع مع رجال هذه التجريده المصريه المتجهه الى كريت ، وانتهى الأمر في غير صالحها حيث هزمت على أيدي هؤلاء القراصنه ووقع في الأسر من نجا من رجالها ، ولقد عم الحزن والألم في مصر عندما وصلت أخبار تلك الفاجعه التي تعرض لها عساكر مصر المحاربه [١٦] .

ولم يتوقف امداد ولايه مصر لدار السلطنه بالرجال المحاربين فحسب ، بل ارسلت أيضا كميات هائله من المؤن والعتاد لتموين العساكر المحاربه في كريت ، ففي عام ١٦٦٧م وصل مبعوث " قابوجي " من الدوله العثمانيه ، الى القاهره وقابل الباشا العثماني وابلغه أن السلطان يأمر بأرسال اربعه الآف قنطار من

البارود ، ومائه وخمسين الف كيله من القمح وحوالى اثنى عشر الف وخمسمائه أردب " ، واربعمائه قنطار من البقسماط ، فاستجاب الباشا لمطالب الدوله وشرع في تجهيزها بكل همه ونشاط وكون تجريده عسكريه قوامها الفين من العسكر بعثها الى ميدان القتال وبصحبتها تلك اللوازم المطلوبه ، وبعد هذه الجهود المتواصله والاسهامات القويه والفعالة من جانب الجيش فى مصر ، وفق الله قاده المسلمين من العثمانيين فى انتزاع جزيره كريت وسقطت عاصمتها " كنديه" فى ايدى الجيوش العثمانيه ومن بينها عسكر حاميه مصر وكان ذلك فى عام ١٦٦٨م ، ووصلت تلك الأخبار السابقه الى الولايات وعلى رأسها ولايه مصر فعم الابتهاج وأطلقت المدافع ورفعت الرايات والزينات فرحا بانتصار المسلمين ونصره الاسلام (١٧) .

ولكن ينبغى أن نؤكد بأن ما قدمه رجال الحاميه بمصر " الجيش بمصر" كما سبق توضيحه كان أمراً هاماً وعاملاً فعالا في تحقيق هذا النصر ، وتحملت مصر المزيد من التضحيات فى الارواح والمؤن والاسلحه والعتاد وغيرها لتأكيد السيادة العثمانيه فى جزيره كريت الهامه ولم تتوقف الخطوط الشريفه من الدوله فى طلب المزيد من الجند من مصر لهذا الغرض فى الثلث الأخير من القرن السابع عشر ، ففى شهر ربيع الأول "١٠٩٦هـ / ١٦٨٤ م " ارسلت الدوله بطلب ستمائه جندى تحت قياده احد البكوات لحفظ الأمن فى قلعه كريت وحمايتها ، وتم ارسال تلك التجريده المذكورة فى وقت وجيز ، وفى شهر جمادى الأخر ١١٠٠هـ / ١٦٨٨م ارسل السلطان العثمانى قابوجى " مبعوثا " لطلب خمسمائه من عسكر مصر وذلك للتناوب فى الخدمه بقلعه كريت مكان زملائهم السابقين وانجز الباشا تلك المهمة المطلوبه على خير وجه (١٨) .

وفيما يبدو أن السياده العثمانيه قد أخذت فى الانحسار وخفّت قبضه الدوله من جديد أواخر القرن السابع عشر ، حيث تجددت طلبات الدوله بإرسال تجاريد عسكريه أخرى ، ففى شهر المحرم ١١٠٣هـ / ١٦٩١م وصل الى مصر خط شريف لتجهيز تجريده مؤلفه من ألف عسكرى تحت رئاسه احد الصناجق ،

ومعها ما يلزم من المؤن والعتاد ، حوالي الفي قنطار من البارود ومائتي قنطار من البقسماط وغيرها ، فعقد الباشا الديوان ووقع الاختيار على "ابراهيم بك بقناطر السباع" ليكون قائداً عاماً لهذه التجريده حيث أن الديوان كان يحدد بصفه دوريه من أصابه الدور في سرداريه التجاريد ليتحقق نوع من العدل والتنظيم في هذا الشأن، ومن الملاحظ أن اعداد هذه التجريده قد تم انجازه في نفس الشهر وسافرت خلال أيام الي جزيرة كريت ، وفي شهر شعبان من نفس العام ١١٠٣هـ تجدد طلب السلطنه للمزيد من العسكر ، حيث وصل الأمر الشريف يحدد حاجه الدوله في تجريده مكونه من ألف عسكري لتعضيد المحاربين بكريت ، فخلع الباشا سرداريه التجريده على " حسين بك كاشف ولايه القليوبيه " وسارع رجال التجريده لتلبيه نداء الدوله (١٩) .

ولم يمض وقت طويل ، حتى ارسل الباب العالي الى الباشا العثماني بشأن تجريده جديدة ضعف العدد المعتاد ، حيث كان المطلوب فيها حوالي الفين من الجند من ولايه مصر وعلي أن يكون قائدهم " سردارهم " ابراهيم بك أبو شنب ، وبالفعل جرى إعداد تلك التجريده الي كريت ، وهناك انضم العسكر القادم من مصر الى صفوف الجيش العثماني المحارب ، واشتد القتال ضد النصارى لفتره طويله ، وانتهت المعركه بنصره المسلمين وتأكدت من جديد السياده العثمانيه علي تلك الجزيره ذات الموقع الاستراتيجي الهام (٢٠) .

ثانياً: حوض البحر الأحمر :

عنيت الدوله العثمانيه بتثبيت اقدامها في سواحل البحر الأحمر لسببين رئيسيين أولهما توطيد نفوذها في الولايات العربيه المطله عليها كالحجاز اليمن ومصر فضلا عن الحبشه ، وثانيهما إحكام القبضه على مضيق باب المندب لمنع تسلل البرتغاليين ومحاولاتهم الصليبيه المتكرره بهدف الاساءه للمقدسات الاسلاميه وتطويق العالم الاسلامي ، ولقد نجحت في ذلك نجاحا باهراً وقدمت خدمات جليله لاتنسى لحمايه العالم الاسلامي من أخطار أحدقت به طويلاً .

١ - الحجـــاز :

جاء خضوع الحجاز في أعقاب الفتح العثماني لولايه مصر بطريقه سلميه بعد ما أرسل شريف مكه الحاكم "الشريف بركات" مفاتيح الكعبه الى السلطان "سليم الأول"

بالقاهره إيذاناً بالدخول فى طاعه الدوله دون قتال ، فأقره السلطان فى منصبه ، وعلى مر التاريخ ارتبط الحجاز بمصر ارتباطا عميقا لاعتبارات متعدده ، فمن الناحيه الاستراتيجية كان الحجاز بمثابه منطقه حيويه للدفاع عن مصر من الناحيه الجنوبيه ، كما كان الأمر بالنسبه لقيمه بلاد الشام فى حمايه مصر من الناحيه الشرقيه ، هذا بينما كانت مصر تعد مركزا هاماً لتجمع القوافل ومواكب الحج القادمه من بلاد المغرب واواسط افريقيه، وكان يقع على عاتق حكومه ولايه مصر مسئوليه حمايه تلك المواكب والقوافل حتى تصل الى الحجاز وتؤدى دورها المنشود ، وفضلا عن ذلك فقد انتشرت بولايه مصر - كما سبق الاشاره - الاوقاف المرصده على فقراء الحرمين الشريفين وأرسلت ولايه مصر سنويا أموال الصرة الشريفه والكسوه اللازمه للكعبه المعظمه ومن أجل هذا كله اتجهت انظار السلطان "سليم الأول" - عقب فتح مصر - الى الحجاز ليتوج فتوحاته بالوصول الى زعامة العالم الاسلامى والتمتع بلقب هام وهو " خادم الحرمين الشريفين " (٢١) .

ومن الملاحظ ، أن العثمانين قد ابقوا على نظام الشرافه فى مكه المكرمه حيث يتولى شئون الحكم فيها احد الاشراف بموافقتهم جميعا وموافقه السلطان العثمانى أو نائبه فى حكم مصر "الباشا العثمانى الحاكم " ، ويقع على عاتق شريف مكه مسئوليات جسام فهو مسئول عن تأمين طرق قوافل الحج القادمه من مختلف الاقطار الاسلاميه وهذا يتطلب منه الحرص على اقامه علاقات وديه طيبه مع القبائل الضاربه حول هذا الطريق أو كسر شوكتها بعصبيته القبليه اذا ما شقت عصا الطاعه وخرجت عن نطاق السيطرة(٢٢) .

والى جانب نظام الشرافه ، استحدث العثمانيون صنجقيه فى جده يتولى حكمها احد الصناجق الأمراء من العثمانيين وهو يجرى تعيينه من جانب الدوله العثمانيه رأسا ، وفيما بعد أنشأ العثمانيون ولايه الحبش للاشراف على الاراضى الواقعه على ساحل البحر الاحمر شرقا وغربا ، وبدراستنا المتعمقه للمصادر التاريخيه المعاصره ، تبين لنا اسهامات رجال الحاميه بمصر " الجيش بمصر " فى تزويد مكه وقلاعها بما يلزم من العساكر فكانوا من السباهيه الفرسان والجاويشيه

والمتفرقه كما اتضح أيضا نشاطهم في حراسه المدينه المنوره وقلاعها وبندر جده المعمور وقلاعه حيث يتناوب العسكر شئون الخدمه والحراسه بانتظام ، كما قام الطوبجيه من مصر بالسفر الى الحجاز العمل على صيانه واصلاح المدافع الموجوده واستخدامها كلما دعت الحاجه ، والمعلوم أن كافه هؤلاء العسكر كانوا يتقاضون رواتبهم من خزينه ولايه مصر ، ويظهر أن مخلفاتهم – بعد وفاه بعضهم هناك – كانت تؤول الى بيت المال المعمور بمصر اذا لم يكن لهم ورثه [٢٣] .

ومن الملاحظ ، أن الحاميات العسكريه التى خدمت بمدن الحجاز وقلاعه كان يتم تجديدها من وقت لآخر من الجيش العثماني المرابط بمصر " الحاميه العثمانيه " ، فقد لاحظنا ارتباط عساكرها بمصر حيث أقامت اسراتهم وتعددت معاملاتهم مع باقي زملائهم من العسكر وتزايدت أنشطتهم التجاريه والحرفيه بقلب القاهره في خان الخليلى والموسكى وغيرها .

وفي الواقع ، لقد ارتبط مصير شرافه مكه الى حد كبير بباشويه ولايه مصر ففى غالب الأحيان كان النزاع يتجدد بين المتنافسين من الاشراف حول هذا المنصب ، وقد يغتصب احدهم ذلك المنصب من صاحبه الحقيقي الحاكم ، الأمر الذي يجعله مضطراً للاستنجاد بباشويه مصر لدعم موقفه واعادته الى المنصب المغتصب ، والمصادر التاريخيه حافله بالوان الصراع المذكور ، ومن ذلك أنه في عام ١٠٤٠هـ / ١٦٣٠م قام أحد الاشراف " الشريف نامي " باعلان عصيانه على الشريف الحاكم وقاد جموعا غفيره وهاجم مكه المكرمه ، فاشتعلت الفتنه بينه وبين الشريف "مسعود" الحاكم حينذاك ويسانده أمين بندر جده " مصطفى بك " واشتد القتال بين الجانبين انتهى بعد أيام بمصرع الشريف "مسعود" وأمين جده المذكور وعدد من الاشراف المؤيدين ، وتمكن الشريف "نامي" من إغتصاب المنصب بالقوه وعاث رجاله فساداً ونهبا كما صور المؤرخ المعاصر [٢٤] .

بلغت هذه الأخبار المؤلمه مسامع الباشا العثماني الحاكم بمصر "خليل باشا" ونوقشت تلك القضيه ، فابدي احد البكوات " قاسم بك " استعداده للسفر صحبه تجريده عسكريه من رجال الحاميه العثمانيه بمصر "الجيش بمصر" فأنعم عليه الباشا وبعث معه قفطان شرافه مكه الي الشريف "زيد بن مسعود" وهو إبن

الشريف المقتول على النحو السابق ذكره ، ولقد تزامن خروج تلك التجريده العسكريه مع موسم الحج وتحرك الموكب المصري الى الأراضي الحجازيه تقرر سردار التجريده أن يؤدي رجال التجريده فريضه الحج بعدما سافر بعضهم براً والبعض الآخر بحراً وتجمعوا في شوال ١٠٤٠هـ ، وبعدها تفرغ "قاسم بك" وعساكره لتأديب الشريف المغتصب "نامي" ، واندلع القتال بين الجانبين وأسفر عن هزيمه الشريف "نامي" ومقتله مع عدد من أعوانه فنال نفس الجزاء الذى اذاقه لسابقه ، واستطاعت التجريده أن تعيد الحق الى نصابه وتستعيد هيبه الدوله ، وأعلنت شرافه زيد بن مسعود الذي تسلم القفطان من باشا مصر دون منازع ، وبعد عوده التجريده العسكريه الظافره زينت القاهرة وأقيمت الاحتفالات بها وبالبنادر بمصر ثلاثه أيام . كما حدث أيضا ، في عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٥م أن طمع شريف من الاشراف في هذا المنصب " شرافه مكه " وكان يدعمه أحد الصناجق البكوات دون موافقه الباشا العثماني الذي بعث تجريده عسكريه تمكنت من أخماد تلك المحاوله في مهدها وأقرت الاوضاع السائده ورجعت ظافره مع عوده موكب الحج المصري أوائل العام التالي ١٠٧٨هـ/١٦٦٦م [٢٥] .

وعندما يخلو منصب شرافه مكه بوفاه الشريف الحاكم ، كان الباشا العثماني يعين من يراه مناسبا لهذا المنصب من بين الاشراف الاكفاء، ففي عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧هـ شغر المنصب ، فقرر الباشا ارسال عدد من العسكر يمثلون كافه الفرق العسكريه في مهمه سياسيه حيث كلفهم بتوصيل قفطان شرافه مكه الى إبن شقيق الشريف المتوفي "أحمد بن غالب" وقد أجزل لهؤلاء العسكر العطاء حيث منح كل منهم حق طريق مقداره خمسه عشر الف ونصف فضه، وهذا يؤكد دور الباشا في مصر – نائب السلطان – في اختيار حاكم الحجاز لاقرار الأمن السياسي والعسكري هناك [٢٦] .

وإلى جانب شرافه مكه ، ارادت الدوله أن تؤكد سيطرتها ونفوذها حيث إنشأت صنجقيه جده ، فكان الباب العالي يكلف أحد البكوات بإداره شئونها وكان

يعرف باسم " أمين بندر جدة " ويعنى هذا الأمين بتوطيد الاستقرار والأمن بجده ويستند الي جهود رجال من الحامية العثمانيه بمصر ويتناوب هؤلاء العسكر الخدمه لفترات معينه ويحصلون على رواتبهم النقديه والعينيه من خزينه مصر ، وبدراسه المصادر المعاصره تبين لنا أن الباشا العثماني بمصر - أحيانا - كان يخلع على أحد قاده العسكر بمصر منصب أمين بندر جده "صنجقيه جده" وهذا ما حدث عام ١٠٧٨ هـ/١٦٦٦م [٢٧] .

٢ - **اليمـــــن :**

إهتمت الدوله العثمانيه باخضاع اليمن لنفوذها كجزء من خطتها لاحكام القبضه على منافذ البحر الأحمر ، وفى أعقاب الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧م ارسل السلطان "سليم الأول" الى الحاكم المملوكي باليمن لابقائه فى منصبه على أن تكون الخطبه باسم السلطان العثماني فكانت السياده العثمانيه حينئذ شكليه ، حتى فقدت الدوله عده حملات عسكريه متواليه لتأكيد النفوذ العثماني باليمن ، وكانت حمله "سليمان باشا الخادم" عام ١٥٣٨م طليعه هذه الحملات المذكوره حيث قاد جيشا قوامه عشرون الف مقاتل من عسكر الشام ومصر وقوات الدوله ، وتمكن من دخول عدن في هذا العام عندما طلب منه العون حاكمها " عامر الطاهرى " ضد الامامه الزيديه ، ولكن من المؤسف أن "سليمان باشا" غدر بصاحبه وقتله ، مما أساء الي سمعه العثمانيين وتعذر بعدها توحيد الجهود والقوى العثمانيه والاسلاميه بصفه عامه فى المحيط الهندى والخليج العربى والبحر الأحمر ضد العدو البرتغالي الصليبي [٢٨] . وبعد سنوات قلائل فى منتصف القرن السادس عشر ١٥٥١م ، استندت الدوله الى " مصطفى باشا النشار " حكم اليمن بالاتفاق مع الامامه الزيديه ، واضطلع هذا الحاكم بمسئولياته على خير وجه وسعى جاهدا لترسيخ النفوذ العثمانى فى نواحى اليمن ، وتوج جهوده بتوحيد اليمن لأول مره تحت السياده العثمانيه عام ١٥٥٥م بيد أن الأمور لم تستقر طويلا ، فقد شق الائمه الزيديه عصا الطاعه على الدوله العثمانيه واستعادوا سطوتهم وتراجعت السياده العثمانيه ، الأمر الذى دفع

السلطان "سليم الثاني" الي اصدار أوامره الي سنان باشا حاكم مصر عام ١٥٦٨م بالتوجه مسرعا الي اليمن علي رأس تجريده عسكريه قويه من رجال الحاميه العسكريه بمصر"الجيش في مصر" بلغ تعدادها أكثر من عشرين ألف مقاتل وأستصحب معه عدد من كبار البكوات الصناجق والأمراء الجراكسه ذوى الخبره السابقه بشئون اليمن وعدد من شيوخ العربان بمصر ، ولقد أعد سنان باشا هذه الحمله اعداداً جيداً ووزع علي عسكرها رواتبهم لمده ثلاث سنوات مقدما من ماله الخاص – علي حد قول أحد المؤرخين المعاصرين [٢٩] وخرجت الحمله المذكوره من مصر في شوال عام ٩٧٦هـ / ١٥٦٩م بالبر والبحر حتى بلغت أراضي اليمن ، وإندلعت الحرب بصفه متقطعه بين "سنان باشا" وعساكره من ناحيه والأئمه الزيديه وعصبياتهم القبليه من ناحيه أخرى وعلي مدار العامين استطاع سنان باشا في هذه الفتره اخضاع أقاليم اليمن واستعاد السيطره علي عدن ، ولم يجد الزيديون بداً من طلب الصلح ، فوافق "سنان باشا" علي عقد الصلح مع الامام المطهر الزيدي في شهر رمضان المبارك " ٩٧٨هـ / ١٥٧٠م " ، ولقد سر السلطان العثماني كثير بأخبار تلك الانتصارات وأرسل الي "سنان باشا" بالعوده الي مصر علي أن يترك باليمن حاميه عسكريه لاتقل عن ثلاثه الآف من العسكر الأقوياء تحسبا لما قد يحدث من فوضى سياسيه فيما بعد، وكافأه السلطان بأنه أنعم عليه بحكم مصر فتره أخرى تقديرا لجهوده وشجاعته وظل حاكما بها حتي عام ٩٨٠هـ/١٥٧٢م. وهكذا يتضح لنا اسهامات عسكر حاميه مصر " الجيش بمصر " الفعاله في عمليات الفتح العثماني الأول والثاني لليمن عامي ١٥٣٨م –١٥٧٠م ، ولعل ما ذكره أحد المؤرخين المعاصرين [٣٠] للاحداث خير دليل علي ذلك حيث أشار الي أن مجموع ما تم تجهيزه من حملات عسكريه من مصر الي اليمن علي مدى النصف الأول من القرن السادس عشر يصل الي ثمانية ألف مقاتل مكث منهم في اليمن قرابه سبعه الآف نفر ، ولم ينته دور الجيش في مصر عند هذا الحد بل ظل يزود قلاع اليمن من وقت لآخر بما يلزم من العسكر في القرنين السادس عشر والسابع عشر – كما يتضح ذلك

من دراسه الوثائق غير المنشوره – حيث تناوب الخدمه بهذه القلاع عساكر من مختلف الفرق العسكريه بمصر على هيئه جماعات يتولى قيادتها عدد من الاغوات ، وظل ارتباطهم بالقاهره قويا حيث كانت تستوطن اسراتهم وكانت لهم معاملاتهم مع زملائهم وغيرهم من الأهالي ، وتقاضى هؤلاء العسكر رواتبهم من خزينه مصر ، ويكفى أن نذكر بأن هذه الرواتب في عام ١٥٩٦م بلغت حوالي ٣٣٣٩٨٩ ديناراً وبذلك تكون ولايه مصر قد تحملت مسئوليه الانفاق العسكرى لتوطيد أسس السياده العثمانيه في اليمن ومدخل البحر الاحمر [٣١].

٢ – **الحبشه :**

أطلق المؤرخون المعاصرون للعهد العثماني هذا الاسم " الحبشه " على كل البلاد الواقعه على البحر الأحمر في الجانب الافريقي وكانت تشمل حينذاك موانيء السودان حاليا ، وارتريا والحبشه والصومال ، ولقد بات من الأمور الاستراتيجيه الهامه بالنسبه للباب العالي بعدما توطدت دعائم السياده العثمانيه في اليمن بعد كفاح مرير في منتصف القرن السادس عشر أن تتجه انظاره تجاه الساحل الشرقي الافريقي بهدف احكام القبضه على مدخل البحر الاحمر وسواحله من الجانبين لاحباط المحاولات البرتغاليه الدائبه للكيد للمسلمين ومقدساتهم بتحالفهم مع الحبشه المسيحيه آنذاك ومما شجع السلطنه العثمانيه في ذلك الوقت على هذا الأمر نشوب حرب أهليه إندلعت بأراضي الحبشه بين المتنافسين على السلطه ، ومن الشخصيات الهامة التي لعبت دورا فعالاً في هذا الشأن " أزدمر باشا " الذي استقبل في دار السلطنه استقبالا حماسياً رائعاً بعدما نجح في إرساء أسس الحكم العثماني باليمن وانتهت مده حكمه بها عام ١٥٥٥م ، وكافاه السلطان "سليمان القانوني" بتعيينه حاكما على "سواكن" وذلك استجابه لرغبته ، ولما استقر حاكما بها أخذ يستشعر أهميه مد نفوذ الدوله على عموم الساحل الافريقي خاصه وأنها في قمه الازدهار والحيويه ، فعرض هذه الفكره الطموحه على السلطان "سليمان القانوني" فراقت له وحبذها ونال صاحبها التشجيع والتمكين من الباب العالي حيث صدرت أوامر الى الباشا العثماني بمصر [٣٢] .

بضرورة تجهيز قوة عسكريه قوامها ثلاثه الآف جندي من خيره عساكر مصر لصاحبه "ازدمر باشا" الذى تحمس كثيرا لما فكر فيه ونال التأييد فاستطاع بسط نفوذ الدوله على عده موانى على الساحل الأفريقى مثل " سواكن ومصوع " عام ١٥٥٧م وآثر عدم التوغل فى أعماق البلاد ، وعقد معاهده مع ملك الحبشه ألزمه فيها بإغلاق موانى بلاده أمام البرتغاليين وكان ذلك كسبا كبيرا لصالح العالم الاسلامى وعلى هذا النحو ، تحولت مدينه سواكن وما حولها الى ولايه كبيره يتولى شئونها احد الباشوات العثمانيين وصارت تعرف هذه الولايه باسم " ولايه الحبش " وقد ضمت اليها اداره ميناء جده على الساحل الشرقى للبحر الأحمر ، ولقد أمكننا من خلال دراسه – الوثائق غير المنشوره – التعرف على دور الحاميه العثمانيه بمصر "الجيش بمصر" فى تزويد تلك الولايه الجديده "ولايه الحبشه" من وقت لآخر بقوات عسكريه مدربه للحفاظ على استقرار الاوضاع بها وتوطيد السياده العثمانيه ، واذا ما تكررت الاوضاع السياسيه كان التدخل العسكرى من قبل حاميه مصر العسكريه امرا لا مفر منه ، ففى عام ١٦٥٣م ، اغتصب العرش أحد العصاه الذى قتل ملك الحبشه ، وكان يسانده بعض الاشقياء ، فأرسل محمد باشا أبو النور حاكم ولايه مصر[٢٣] ، مخبراً الباب العالى بتلك التطورات . فجاء أمر السلطان العثمانى بانفاذ تجريده عسكريه تعدادها الف وخمسمائه من عسكر مصر "الجيش بمصر" للقضاء على هذه الفتنه، فصدع الباشا بأمر السلطان وعين أحد البكوات الاقوياء وهو "أحمد بك بوشناق" سرداراً على التجريده التى غادرت مصر فى شوال ١٠٦٥هـ/١٦٥٣م وتمكنت هذه التجريده من هزيمه مغتصب العرش ورجاله ونال جزاءه حيث قتل على أيدى رجالها وتم تعيين ابن ملك الحبشه السابق ملكا على البلاد تبعا لرغبه أهالى الحبشه أنفسهم [٢٤].

ثالثاً: الخليج العربي والمحيط الهندي :

كان الخطر البرتغالي الصليبي قويا للغايه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بعدما نجح "فاسكودي جاما" بمعونه "ابن ماجد" الملاح العربي في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وارتكب البرتغاليون مذابح وحشيه على سواحل افريقيه وسواحل الهند وغيرها وكانت لهم خطط شديده العداء ضد المسلمين ومقدساتهم في الحجاز ، حيث فكروا مرراً في التحالف مع الحبشه المسيحيه ضد العالم الاسلامي ، ولقد تصدى في وقت مبكر – لهذه الإعتداءات – سلاطين المماليك واستعانوا بحكام الدوله العثمانيه، حتى دالت دولتهم ، ودخل العثمانيون الى المنطقه وتحملوا مسئوليه الدفاع عن العالم الاسلامي والمسلمين ، وفي الواقع لقد نهض العثمانيون بشجاعه لتحمل تلك المسئوليه التاريخيه لمدافعه البرتغاليه عن المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الاحمر على السواء ، وما أن وضعوا أقدامهم في مصر حتى جعلوا ميناء السويس بمثابه قاعده بحريه تنطلق منها حملاتهم البحريه لمحاربة العدو البرتغالي الصليبي ، وما أن انتهى "سليمان باشا" الخادم[٣٥] . من ضم عدن عام ١٥٣٨م حتى قاد الاسطول العثماني واتجه به شطر الهند لمؤازره الحكام المسلمين في هذه البقاع ، وتمخض عن هذا التكاتف الاسلامي كسر الحصار البرتغالي المضروب ، وكادت تقع في ايدى القاده المسلمين هناك قلعه ديو الحصينه ، ولم يحل دون ذلك سوى قدوم إمدادات بحريه جديده غلبت الجانب البرتغالي ، ولايخفى أن الاسلوب القادر الذي اتبعه "سليمان باشا" في عدن قد تطايرت اخباره الى ارجاء العالم الاسلامي ، فتخوف الحكام المسلمون الهنود من البطش بهم الأمر الذي حدا بهم للتخلي عن مساندته ونفض أيديهم ، ومن الجدير بالذكر ، أن الوثائق التي درسناها – وهي غير منشوره – [٣٦] قد استخلصنا منها مشاركه العسكر من مصر في حملة "سليمان باشا" البحرية إلى الهند ولقد لقي بعضهم حتفه هنالك في سبيل الدفاع عن الكيان الاسلامي ولم يكن في مقدور العثمانيين التصدي أكثر من ذلك للبرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، والمعلوم ان البرتغال دوله بحريه ترتكز على اساطيل

بحريه عملاقه متقدمه ، كما أن العثمانيين لم يوفقوا في توحيد القوى الاسلاميه في السواحل الهنديه، الأمر الذي جعلهم يكتفون - والحاله هذه - بوضع خطه دفاعيه محكمه عن مداخل الخليج العربي والبحر الأحمر .

الولايـــات العربيـــــه :

١ - العـــــراق :

سبق أن تعرضنا في البدايه للنشاط الشيعي الصفوي في العراق والاناضول ، وما قام به السلطان العثماني "سليم الأول" من جهود قويه لوقف هذا النشاط العدائي حيث فرض على "اسماعيل الصفوي" معركه جالديران على اراضي بلاد فارس عام ١٥١٤م وانتهت تلك المعركه - كما اسلفنا - بكسر شوكه الصفويين ووقوع شمال العراق "الموصل وديار بكر" تحت السيطره العثمانيه على حين باقي العراق الاوسط والجنوبي تحت النفوذ الصفوي الشيعي ، وهناك ملابسات كثيره دفعت الباب العالي نحو استخلاص العراق كله وازاحه النفوذ الصفوي تماما ، ولذلك أعد السلطان "سليمان القانوني" جيشا جراراً قاده بنفسه وبصحبته الصدر الاعظم "ابراهيم باشا" واتجه الى العراق عام ١٥٣٢م واستطاع دخول بغداد والاستيلاء عليها واستقر بالمدينه عده أشهر نظم خلالها أحوال العراق وشئونه وركز قواته العسكريه في مختلف المدن العراقيه ووزع على عسكره المستقر هناك الاقطاعات العسكريه وبصفه خاصه ولايه الموصل ، ومن حين لآخر كان يتم تجديـــد تلك القـوات العسكريه " الانكشاريه " لضمان حيويتها [٣٧] .

- خضع العراق للسياده العثمانيه ابان القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن السابع عشر ، عندما تمكن احد الموالين لشاة فارس من انتزاع الحكم في بغداد من ايدي الباشا العثماني وابعاده عام ١٦١٩م . ولقد ارسل اليه شاه فارس بجيش كبير لدعم موقفه بالبلاد ، ولما بلغت تلك الأخبار دوائر الباب العالي ، صدرت أوامر الى حاكم ولايه ديار بكر بالتدخل لحسم الموقف ولكنه فوجيء بحصانه بغداد ومناعه اسوارها وادرك صعوبه اقتحامها ، ففضل المصالحه على أن يحكم هذا المغتصب " الصوباشي " بغداد مستظلا بالسياده العثمانيه أي

يحكم باسم بالدوله ، وبعث بذلك شاكرا للشاه الفارسي موقفه وأنه لم يعد بحاجه الي الجيش الفارسي المرسل اليه ، مما أهاج مشاعر الشاه وأثار سخطه فأصر علي ضروره مواصله الزحف الي بغداد وحاصرهاعام ١٦٢٣م حتي سقطت في أيدي الصفويين وظن أن الأمر قد انتهى لهذا الحد [٣٨] .

كان يحكم الدوله العثمانيه حينذاك أحد السلاطين العظام وهو " مراد الثاني " الذي لم يشأ أن يترك الصفويين ينعمون بحكم العراق ، فاعلن عن عزمه لتجريد جيش كثيف قاده بنفسه واتجه صوب العراق عام ١٦٣٨م ويأتي دور ولايه مصر الرائد في هذا المجال ، حيث طلب السلطان "مراد الثاني" من حاكمها "محمد باشا" تجهيز تجريده عسكريه من عساكر مصر العامره قوامها الف وخمسمائه وأن يتولى سرداريتها "رضوان بك الشواربي" ، فاستجاب الباشا المذكور ، وخرجت التجريده من مصر في شهر المحرم ١٠٤٨م / ١٦٣٨ وقد بلغ تعداد عسكرها وخدمهم واتباعهم قرابه خمسه الآف مقاتل ، والتحقت تجريده مصر العسكريه بالجيش السلطاني العثماني وتكاتف الجميـــع لتحقيق أهــداف السلطنه ، وتم بلا صعوبه أستعــاده فتـــح بغـداد ، وعاد العراق الى حظيره الدوله العثمانيه مـن جديـــد [٣٩] .

لم يتوقف دور عسكر مصر في العراق عند هذا الحد ، بل استمر لابعد من ذلك ، فقد ارتكز السلاطين العثمانيون على الجيش في مصر ، لانفاذ التجاريد تلو الأخرى الى العراق لاخماد الفتن وقمع الاضطرابات ، كما اتسع دورهم أيضا الي اراضي فارس نفسها ، ففي عام ١٥٨٣م ، كلفت الدوله حاكم ولايه مصر بمحاربه شاه العجم "الشاه الفارسي" لمد نفوذها على بعض الاراضي الفارسيه ، فاتجه "فرهاد باشا" – استجابه لأمر الدوله – على رأس قوه عسكريه كبيره من عساكر مصر "الجيش بمصر" الى فارس ، وأخضع مدينه وان قرب بحيره وان شمالي فارس وبنى حولها حصنا قويا ترك به عدد من عسكره ، ثم زحف الى بلاد الكرج وانشأ بها عده قلاع أخرى . وكان السلطان العثماني قد ارسل أحد كبار وزرائه على رأس جيش كبير في نفس العام الى فارس وفي الطريق حل

موسم الشتاء ففضل البقاء بمدينه " قسطموني " شمالي الاناضول لصعوبه التحركات العسكريه خلال الشتاء حيث تساقط الثلوج والبروده الشديده ، وبعدها واصل زحفه حتى وصل الى مدينه تبريز عاصمه بلاد فارس وضرب حولها الحصار واقام قلعه حصينه وترك بها عددا من الجند ثم قفل راجعاً الي دار السلطنه ، فعولت الدوله على "فرهاد باشا" لمهاجمه العاصمه تبيز في العام التالي ١٥٨٤م ، ولكنه لم يفلح في الاستيلاء عليها لشده المقاومه واستماته المدافعين عنها ، فاكتفي بما قام به حيث استولى على بلاد الكرج وقره باغ وشروان ولقد حصد غنائم وفيره ورجع بها الي الدوله العثمانيه . وبذلك يمكن القول ، بأن الدوله قد استعانت كثيرا بعساكرها في مصر " الجيش بمصر" في مد نفوذها الى العراق ومحاولاتها ليسط سيطرتها على بعض المناطق في بلاد فارس نفسها [٤٠] .

٢ – **بــــلاد الشـــــام :**

على اراضي بلاد الشام كان اللقاء العسكري الأول ، والمواجهه الباكره بين الجيشين العثمانـي والمملوكـي ، والتي تمخض عنها هزيمه الثاني في معركه مرج دابق عام ١٥١٦م ، وكان خضوع مدن الشام ميسوراً بل كان اهاليها يراسلون السلطان العثماني قبيل المعركه المذكوره يطلبون الدخول تحت حكمه للخلاص من ظلم المماليك ، فلم يجد الجيش الفاتح مقاومه تذكر ، وأقر السلطان العصبيات المحليه ، وكافأ "جان بردي الغزالي" على دوره في خيانه السلطنه المملوكيه حيث عينه واليا على بلاد الشام عام ١٥١٨م بعد ما رحل السلطان في طريق العوده الي بلاده من دمشق ، ومن الملاحظ أنه بخضوع بلاد الشام للحكم العثماني صارت اراضيها ملكا للسلطان العثماني وأجريت عمليات مسح شامله لها ، ولقد طبق السلطان "سليم" النظام الاقطاعي العسكري بها حيث جعل لكل عسكري أو قائد حسب الرتبه العسكريه اقطاعيه تضم مساحه من الأرض الزراعيه وذلك بالنسبه للعسكر الفرسان السباهيه اما العساكر الانكشاريه المشاه فكانوا يتلقون رواتبهم النقديه من الخزينه ، بيد أن لم يطبق النظام

الاقطاعي الا في الاقطاعات الشاغره ، فلم يتدخل في اراضي الاوقاف وتركها كما هي [٤١] .

استقر "جان بردى الغزالي" حاكما على بلاد الشام من قبل الدوله العثمانيه ولكن ماضيه في الخيانه كان يحرك فؤاده فهو لايعرف الاخلاص والوفاء ، فما ان استشعر من نفسه بالقدره والنفوذ حتي شق عصا الطاعه على الباب العالي وأعلن الانفصال والثوره خصوصا لما بلغه نبأ وفاه السلطان "سليم" في ٢٢ سبتمبر ١٥٢٠م .

بدأ الغزالي في محاصره قلعه دمشق الحصينه وتحايل علي إحتلالها خاصه وأن حاميتها العسكريه كانت ضعيفه ، وبدأ يختار حكاما من قبله على المدن الشاميه ثم اتجه بعدها الى مدينه حلب وحاصرها حصاراً شديداً ان منع امدادها بالمياه وأطلق المدافع لتدميرها بيد أن الباشا العثماني الموجود بها " قراجا باشا " صمد واستبسل في الدفاع عنها ولم يتمكن الغزالي من اقتحامها ، فاضطر الى فك الحصار والعوده خائبا الى دمشق في المحرم ٩٢٧هـ / ١٥٢٠م ، ومن المثير للدهشه ، أن الغزالي حاول استمالة صنوه في الخيانه "خايربك" حاكم ولايه مصر لمساندته في تلك الثوره والانفصال عن الحكم العثماني أملا في بعث السلطنه المملوكيه من جديد[٤٢] .

ولقد أفادتنا المصادر المعاصرة ، بأن جنود الفرق العسكريه بمصر قد خرجت في تجاريد وحملات عسكريه الى بلاد الشام لمساعده حكامها في اخماد ثورات العربان وتمرداتهم عندما كانوا يتطاولون على خزينه مصر المرسله الى الباب العالي " الارساليه / المال الميري " وقد لوحظ أن غالب عسكر هذه التجاريد كانوا من الفرسان السباهية بينما اختص عسكر الجاويشيه بمصر بمهام ضروريه لاجراء الاتصالات بين باشوات مصر ونظرائهم في بلاد الشام لتنفيذ السياسه العثمانيه [٤٣] .

ومع مطلع القرن السابع عشر ، جرت محاوله انفصاليه جديده من جانب أحد المتنفذين وهو " علي بن أحمد بن جانبلاط " ، فقد انتزع ولايه حلب عنوه عام ١٦٠٥م وكون جيشا قويا من المرتزقه وامتنع عن ارسال المال الميرى المعتاد للدوله، حاولت الدوله الاستعانه بحاكم طرابلس "يوسف باشا سيفا" ولكنه هزم على أيدى "علي بن جانبلاط" المذكور وبذلك ارتفع شأنه ببلاد الشام عام١٦٠٦م. وطمع في التحالف مع الامير "فخر الدين المعني" وبالفعل اتفق الثائران وتمكنا سوياً من انتزاع ولايه طرابلس وتقدما لمحاصره ولايه دمشق بعد ما هرب اليها حاكم طرابلس " يوسف باشا " ، وتمكنت القوات الانفصاليه من هزيمه عساكر دمشق خارج المدينه بيد أن اعيان دمشق ووجهاؤها سعوا في الصلح بين الجانبين فانسحبت القوات المنتصره عن دمشق [٤٤] .

جرت تلك الاحداث المذكوره والدوله العثمانيه في شغل شاغل لحروبها ضد النمسا ولما فرغت منها وعقد الصلح عام ١٦٠٦ ، ارسلت جيشا كبيرا تحت قياده الصدر الاعظم " مراد باشا " لمعاقبه الثائرين ببلاد الشام ، وفي هذه الظروف ارسل الباب العالي اوامر شريفه الي والي مصر لتجهيز تجريده عسكريه من عساكر ولايه مصر "الجيش بمصر" لمؤازره الصدر الاعظم في مهمته المذكوره، وبالفعل شارك جنود مصر في الحاق الهزيمه بالثائر "علي باشا جانبلاط" في عام ١٦٠٧م ، ثم صرفت الدوله انظارها صوب "فخر الدين المعني" الذي اتسعت دائره نفوذه حيث شملت " البقاع - بيروت - صفد - صيدا " وكلفت باشوات الشام بمهمه القضاء عليه ، ولما استفحل خطره ارسلت الدوله جيشا من الاناضول برئاسه "أحمد باشا الحافظ" ، ولما قاربت تلك القوات املاك "فخر الدين" وأحس أنه لاقبل له بها فعول على الفرار خارج البلاد فسافر الي ايطاليا عام ١٦١٣م ومكث بها خمس سنوات ورجع عام ١٦١٨م وسعى لتدعيم موقفه من جديد مستغلا فرصه انشغال الدوله في حربها ضد فارس ، واضطر

السلطان "مراد الرابع" للاعتراف بسلطه "فخر الدين" عام ١٦٢٤م في اطار التبعيه للدوله ، وكانت تلك السياسه التي اتخذها السلطان لمرحله مؤقته حتى تستقر أحوال الدوله ، وما ان التقطت الدوله انفاسها حتى كلف السلطان عام ١٦٣٤م أحد الباشوات الاكفاء "كوجك أحمد باشا" [٤٥] ، بالمهمه الصعبه وهي القضاء على فخر الدين الذي تلقب بسلطان البر وعارض وجود القوات العثمانيه من السباهيه الفرسان في البلاد الواقعه تحت نفوذه ، ولقد طلب السلطان المساعده العسكريه من والي مصر "جورجي محمد باشا" ، فأرسل الباشا تجريده عسكريه من حامية مصر "الجيش بمصر" قوامها الفان من العسكر ، وانضمت تلك التجريده القادمه من مصر الى قوات الدوله وشاركت في محاربه "فخر الدين" وقواته الضخمه وتمكنت قوات الدوله والتجريده المصريه من كسر شوكه "فخر الدين" واحتلال القلاع التي شحنها بقوات عسكريه مجهزه وحوصرت القلعه التي كان مستقرا بها واذعن في النهايه للإستسلام عام ١٦٣٥م وبعدها أرسل الى استانبول حيث لقي مصرعه هناك [٤٦]، وهكذا يظهر لنا بوضوح مشاركات الفرق العسكريه للحاميه العثمانيه بمصر " الجيش بمصر " في خدمه أغراض الدوله للقضاء على الفتن وقمع الحركات الانفصاليه ببلاد الشام خلال العصر العثماني .

٣ - **تونس** :

اندفع الاسبان والبرتغاليون في هجمات شرسه على الشمال الأفريقي في أعقاب حركه الاسترداد في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر وقاسى أهالي هذه البلدان من تلك الهجمات الصليبيه ، واحتل الاسبان اجزاء مهمه على الساحل الأفريقي وشرعوا في ممارسات لا انسانيه ، فباتت الحاجه ماسه وملحه لظهور قيادات محليه قويه تجمع الشمل وتقود الكفاح ضد هذا العدوان الغاصب وقد لمع في هذا الكفاح شخصيات هامه نذكر منها "عروج وشقيقه خير الدين باربا روسا" ، واستطاع عروج الدفاع عن الجزائر وتصدى

بشجاعه وثبات للحملات الاسبانيه ، وأعلن نفسه حاكما على الجزائر ، وفي معارك طاحنه لقي عروج حتفه وهو يكافح فواصل أخوه "خير الدين" جهوده المشرفه ولكنه أيقن ضروره الاستعانه بدولة اسلاميه قويه فلم يجد سوى الدوله العثمانيه ، وعرض خير الدين الأمر على السلطان "سليم الاول" وهو في مصر عام ١٥١٧م فوافق السلطان وبعث بقوه عسكريه لمساندته من الانكشاريه ، واتجه "خير الدين" الي تونس لمد نفوذه من الجزائر اليها بعدما ظهر تخاذل الاسره الحفصيه الحاكمه بتونس ، وجرت محاولات عديده حتي بسط نفوذ الدوله العثمانيه عليها عام ١٥٦٩م [٤٧] .

وتبين لنا المصادر الاصليه المعاصره ان حاميه مصر " جيش مصر " كان لـ اسهام فعال في فتح تونس حيث ارسل والي مصر حينئذ تجريده عسكريه ضخمه من خيره العسكر ، وصاحبها عدد من الطوبجيه والمدفعجيه " والمهاتره "الموسيقى العسكرية" ، وبعدما استقرت السيادة العثمانيه بتونس ، كان عسكر مصر يزودون قلاع تونس من وقت لآخر بما يلزم من المرابطين ، وكانو غالبا من الانكشاريه والمشاه المسلحين بالبنادق، الي جانب رجال من الطوبجيه لصيانه واطلاق المدافع الكبيره [٤٨] .

رابعـا : الجبهــه الأوروبيـــه :

لم يقتصر دور الحاميه بمصر " الجيش في مصر " على ما سبق توضيحه في الميادين السابقه بالمنطقه العربيه والمحيط الهندي والخليج العربي والبحر الاحمر وحوض البحر المتوسط بل امتد أبعد من هذا ليصل الى أوربا حيث الصراعات والحروب بين الدول العثمانيه وبلدان أوروبا . ويرجع اهتمام الدوله العثمانيه توسعاتها على الاراضي الأوروبيه الي القرن الرابع عشر ، عندما وصل العثمانيون الي البلقان "تراقيا في شمال البلقان" ثم توسعوا في مقدونيا وصربيا ، وحينذاك تصدوا لاحلاف أوروبيه وخاضوا غمار معارك طاحنه احرزوا فيها بطولات وانتصارات فالدوله كانت في فتره

الفتوه والقوه ، وفي أواخر القرن الرابع عشر صارت بلغاريا تحت الحكم العثماني، وجابه السلطان العثماني "بايزيد الصاعقة" "يلدرم بايزيد" تحالفا أوروبيا عنيدا يرأسه ملك المجرفي موقعه تاريخيه حاسمه في "نيقوبولس" عام ١٣٨٤م اثبت فيها "بايزيد" الصاعقه صلابه وشجاعه المقاتل العثماني وانتزع انتصارا تاريخيا احدث كراهيه عميقه واحقادا في قلوب الأوروبيين ، وواصلت الدوله العثمانيه توسعاتها في البلقان في عهد السلطان "مراد الثاني" حيث ضم سالونيك الي حظيره الدوله بعد أن تصدى لصعوبيات شتى تحمل فيها العدو خسائر فادحه عام ١٤٣٠م ، وبعد سنوات قلائل كان الفتح الاعظم في تاريخ العثمانيين وهو اقتحام العاصمه العتيقه التاريخيه المنيعه " القسطنطينيه " عام ١٤٥٣م بقياده السلطان الشاب "محمد الفاتح" وجيشه الصامد ، وهكذا تحولت الدوله العثمانيه الي مرحله الامبراطوريه الواسعه (٤٩) .

جذبت منطقه الشرق الاسلامي ومايجرى بها من احداث تاريخيه هامه انظار العثمانيين – الي جانب عوامل أخرى –فكان أعظم توسعاتهم في المنطقه العربيه على النحو السابق ذكره – ولم يغفل السلاطين الاهتمام بتثبيت اقدامهم في أوروبا فقد واصل السلطان "سليمان القانوني" التوسع في الميدان الأوروبي واستطاع بسط نفوذ الدوله على بلغراد عام ١٥٢١م ، وحارب ملك المجر في موقعه " موهاج " بعد خمس سنوات عام ١٥٢٦م وهزمه فصارت المجر ضمن الاملاك العثمانيه ولم يكتف السلطان "سليمان" بما وصل اليه بل قاد جيوشه حتى بلغ أسوار فيينا وشرع في حصارها عام ١٥٢٩م بيد أن حصانه العاصمه المذكوره ومناعتها وشده المقاومه والصمود جعله يفضل فك الحصار وتأجيل العمليه لوقت لاحق (٥٠) .

وبصفه عامه ، فقد بلغت الفتوحات العثمانيه أقصى مدى لها بعد التراجع عن حصار فيينا المشهور وتوقفت في شرق ووسط أوروبا ، وارتسمت الحدود العثمانيه السياسيه في أوروبا على حدود المجر ، وبات ملحاً على العثمانيين ضروره الحفاظ على املاكهم الأوروبيه ويستدعي ذلك بالطبع خوض معارك جديده

ومتزايده علي الجبهه الأوروبيه ، وفي هذا الشأن يهمنا ان نتعرف على دور الجيش في مصر في هذه المعارك المذكوره لتأكيد السياده العثمانيه علي تلك الأملاك .

١- **المجـــر :**

صارت المجر " هنغاريا - أنكروز " أقصى الاملاك العثمانيه في شرق أوروبا ، والحكم العثماني بالمجر لم يكن مستقرا وثابتا الي حد كبير ، فقد تعددت المحاولات للانسلاخ عن جسم الدوله ورفض التبعيه لها ، بيد أن الباب العالي تصدي بشده لتلك المحاولات ، فمن ذلك أنه في عام "١٠٧١هـ/ ١٦٥٩م" حدثت اضطرابات واسعه في اراضي المجر ، فأرسلت الدوله احد صدورها العظام المشهورين وهو " احمد باشا كوبريلي " لاخماد تلك الفوضي والقلاقل ، وامكنه اعاده الاستقرار السياسي وتأكيد سياده الدوله بالمجر ، وعم السرور اوساط دار السلطنه وارسلت الأوامر الي باشا مصر لاطلاق الزينات ابتهاجا لنصره الاسلام في بلاد المجر (٥١) .

وفي الربع الاخير من القرن السابع عشر في عام ١٦٨٠م ارسل السلطان العثماني الي والي مصر خطا شريفا مفاده تجهيز تجريده عسكريه قوامها ثلاثه الاف مقاتل للسفر الي " انكروز " لاعاده النفوذ العثماني بها ، فعين الباشا سرداراً عاما على هذه التجريده واختار لكل جماعه سردارا خاصا .

كما الحق بالتجريده ٥٢٠ من الجبجيه العاملين في اعداد البارود وصيانه البنادق والمدافع ، ومن الملاحظ تمثيل كافه الفرق العسكريه في هذه التجريده كما هو الحال في كافه الحملات المرسله خارج مصر (٥٢) ، لمساعده الدوله في حروبها ، كما يظهر امامنا مدى نفوذ فرقه الانكشاريه واهميتها اذا أنها أسهمت وحدها بما يزيد عن ثلث قوام التجريده المذكورة ويليها في المكانه والأهميه فرقه العزب المشاه أيضا ، وكان هذا التوزيع كان يعكس نفوذ الفرق العسكريه وأهميتها في الكيان العسكري بولايه مصر. وعلي أيه حال فقد غادرت التجريده مصر في أوائل شهر ذي الحجه ١٠٩٢هـ/١٦٨٠م وابحرت علي متن السفن العثمانيه (٥٣) .

تجدد طلب الدوله ففي عام " ١٠٩٥هـ / ١٦٨٣م " ارسلت لتجهيز تجريده من عسكر مصر "الجيش في مصر" يكون تعدادها ثلاثه آلاف جندي للسفر الى المجر للانضمام الى الجيش العثماني الذي يخوض معركه "موهاج الثانيه" وبقيت التجريده بالمجر عده سنوات حيث دارت المعركه المذكوره عام ١٦٨٧م ، وفي هذه الظروف الحرجه التي مرت بها الدوله ارسلت مره اخرى الى حاكم مصر لامداد التجريده بحمله عسكريه جديده قوامها الفان من العسكر ورغم هذه الاستعدادات والمشاركة الفعاله من جانب ولايه مصر وعسكرها الا ان الدوله العثمانيه لم توفق في مسعاها بل لقيت هزيمه أمام النمسا وحلفائها الأوروبيين ، وبوجه عام انتهت سلسله الحروب العثمانيه مع النمسا بعقد معاهده "كارلو فتز" عام ١٦٩٩م والتي افادت في بنودها بتخلى الدوله العثمانيه عن ولايه المجر بعدما خضعت للحكم العثماني فتره طويله ، ومن الجدير بالذكر أن هذه المعاهده المذكوره كانت بدايه النهاية للنفوذ العثماني فقد انحسرت السياده العثمانيه تدريجيا عن الاملاك الاوروبيه الواسعه [٥٤] .

٢ - **البلقان :**

قامت في البلقان ثورات متعدده للانفصال عن الدوله العثمانيه منذ اواخر القرن السابع عشر ، بيد أن الدوله وقفت لها بالمرصاد وتصدت للاجهاز عليها واستعانت حينئذ بحاميتها العسكريه " الجيش في مصر " بولايه مصر لمؤازره القوات العثمانيه ، فمن ذلك ما حدث عام ١٦٩٥م حيث شارك عسكر مصر بالفين من المقاتلين اتجهوا الى ميدان " سالونيك " لمعاونه القوات العثمانيه المرابطه هناك لاخماد الثوره بها وبعد ثلاثه اعوام في عام ١٦٩٨م انفذت ولايه مصر تجريده عسكريه أخرى قوامها الفين وخمسمائه من مختلف الفرق العسكريه لتقويه قبضه الدوله وترسيخ اقدامها في شمالي البلقان .

ولم تنقطع الخطوط الشريفه الصادره الى ولاه مصر في الربع الاخير من القرن السابع عشر ، لطلب التجاريد العسكريه الى مدينه أدرنه وحتى الى استانبول القسطنطينيه " لتعزيز الجيش العثماني في مراكزه الرئيسيه تأهباً لسحق أيه

محاوله انفصاليه من السياده العثمانيه وقد أفاضت المصادر المعاصره فى تناول هذه الاسهامات المتعدده [٥٥] .

٣ - روسيــــــا :

تطلع حكام روسيا القيصريه في أوائل القرن الثامن عشر للتوسع على حساب جيرانهم وعلى وجه الخصوص الاملاك العثمانيه المجاوره ولقد حاول الصدر الاعظم الاستنجاد بملك السويد لوقف الاعتداءات الروسيه المتكرره ولكنه خذله وتخلى عن تقديم العون اللازم ، وما ان أعتلى " بلطه جي محمد باشا " منصب الصداره العظمى حتى اعلن عن اصراره على التصدى للاطماع الروسيه وفضل ان يتخذ زمام المبادره واعد جيشا كثيفا بلغ تعداده قرابه مائتى الف مقاتل ، ولقد أوضح المؤرخ المصرى المعاصر الى أن الدوله قد أرسلت طالبه من مصر تجريده قوامها ثلاثه الاف من خيره عسكرها لمحاربه " كفره مصقوه " [٥٦] ، وبالفعل تم اعداد تلك التجريده وابحرت من الاسكندريه بالسفن العثمانيه الى الجبهه الروسيه فى شهر مايو ١٧١١م ، وتكاملت القوات القادمه من مصر مع القوات العثمانيه وقامت بعده تحركات عسكريه ناجحه أسفرت عن محاصره المواقع الروسيه واحكام الحصار حولها وكادت تقع الهزيمه بالجيش الروسى بيد أن القيصره الروسيه "كاترين" تآمرت على الصدر الاعظم وأغرته بالمال والهدايا فأوقعت به ونصبت شباكها لاضعاف الجانب العثمانى وجرى الصلح بين الدولتين فى ٢٥ مايو ١٧١١م ، وكان الصلح كسبا كبيرا لروسيا ، ورجعت التجريده المصريه بعدما أدت دورها فى ميدان الشرف والبطوله رافعه الرأس وقد فقدت سردارها " اسماعيل بك " ولقد كافأ السلطان العثمانى عساكرها - الذين اعدهم من الغزاه المجاهدين - وأعرب عن اعجابه بشجاعتهم فميزهم عن غيرهم بعلامات خاصه " شلنك ، ما يشبه الريشه " يضعونها فى عمائمهم، وكان عوده تلك التجريده الى مصر بعد عام تقريبا وذلك فى ١٧١٢م [٥٧].

وفى نفس العام ارسلت الدوله تطلب تجريده عسكريه أخرى "من الجيش فى مصر" فى فبراير ١٧١٢ لتدعيم الجيش العثمانى على الجبهه الروسيه فعين

الباشا سرداراً علي التجريده المطلوبه وهو " مصطفى بك تابع يوسف اغا " ولما تم اعدادها ورحلت الى ميناء الاسكندريه للابحار الي جبهه القتال ، وصل خطه شريف مضمونه أن " كفره بني الأصفر " قد أذعنوا للصلح وتركوا للسلطان العثماني خمس قلاع من أعظم قلاعهم وبذلك أمضى رجال هذه التجريده المذكوره من السفر ولكنهم حصلوا على مكافأة السفر .

لم يستمر الصلح بين روسيا والدوله العثمانيه ، فجددت الدوله طلبها الى والي مصر لتجهيز تجريده أخرى في ديسمبر ١٧١٢م يكون قوامها ثلاثه آلاف من العسكر ، بعدما نقض الروس العهد ونكثوا به واعتدوا علي املاك الدوله ، عين الباشا سرداراً علي التجريده " حسن بك الاعسر " وألبسه قفطان السرداريه بدلا عن " عثمان بك بارم ديله " [٥٨] .

سعت انجلترا للتدخل بين الجانبين من خلال رؤيتها للمسأله الشرقيه والوساطه لوقف القتال وبعد اجراء مفاوضات موسعه استقر الرأى على ابرام معاهده أدرنه فى ١٨ يوليو ١٧١٣م وبموجبها تنازلت روسيا عن اطماعها وما استولت عليه في سواحل البحر الأسود مقابل إعفائها من دفع الأموال التى كانت تقدمها لحكام القرم سنويا لتأمين تجارتها .

تبدلت الأوضاع في ولايه مصر في القرن الثامن عشر وبخاصه في النصف الثاني منه حيث تصاعد نفوذ المماليك واستفحل خطرهم بالبلاد وكانت حركه "علي بك الكبير" الانفصاليه تمثل ذروه هذا النفوذ المملوكي المذكور ، ففي خلال فتره حكم "علي بك الكبير" بمصر " ١٧٦٠/١٧٧٣م " اشتعلت الحرب من جديد بين الروسيا والدوله العثمانيه " ١٧٦٨ / ١٧٧٤م " ولكن فيما يبدو أن "علي بك الكبير" قد تقاعس عن مساندة الدوله في هذه الظروف والاستجابه للخطوط الشريفه لطلب تجاريد عسكريه كما سبق توضيحه ، وبذلك لم يظهر في المصادر المعاصره دور لعسكر مصر في الحرب الروسيه العثمانيه المذكوره والتي انتهت بعقد معاهده " كوجك قينارجه " [٥٩] .

ومن الثابت أن "علي بك الكبير" قد أفاد كثيرا من انشغال الدوله العثمانيه في

تلك الحرب لتحقيق اطماعه التوسعيه واحياء السلطنه المملوكيه في الحجاز وبلاد الشام ومركزها في مصر ، ولكن المؤرخ المصرى المعاصر ، يشير في أواخر القرن الثامن عشر ١٧٨٩م الى جهود عساكر مصر "الجيش في مصر" من جديد للوقوف مع الدوله في حرب جديده تجددت ضد روسيا والمعلـــوم أن الدولـــه حينذاك كانت تمر بمرحله الانهيار والتدهور [٦٠] .

٤ - النمســا والبندقيــه :

اهتم الصدر الاعظم " على باشا داماد " باستعاده املاك الدوله العثمانيه في شبه جزيره الموره باليونان ، الأمر الذى تمخض عنه توتر العلاقات بين الباب العالي من جهه والبندقيه من جهه أخرى . ولقد تمكن الصدر الاعظم المذكور من إستعاده المدن التي كانت واقعه تحت نفوذ البندقيه في جزيره "كريت" عام ١٧١٥م وخلال تلك العمليات العسكريه شاركت ولايه مصر بتجريدة من عسكرها كان سردارها " على بك الهندى " الذى تولي القياده بعد تسريح قائدها الأسبق " أحمد بك الدالى تابع الأمير ايواظ بك الكبير القاسمي" ، ولقد تعرفنا - من خلال دراسه الوثائق غير المنشوره - علي استشهاد عدد من عسكر هذه التجريده في ميدان القتال ، وحققت التجريده نجاحا ملموسا في هذا الشأن وبعد عودتها كافأ الباشا العثماني سردار التجريده بأن اقره رسميا في رتبه الصنجقيه كما سلمه مرسوماً بالنظاره علي أوقاف الخاصكيه طيله حياته ، وعندما تحقق النصر في الميدان المذكور ارسلت الدوله في ٢٦ مارس ١٧١٦ احد الاغوات يحمل خطا شريفا لتزيين القاهره ونواحيها سبعه أيام بمناسبه نصره الاسلام علي " كفره موره " والاستيلاء على قلاعها [٦١] .

بحثت البندقيه عن حليف لها يقدم لها العون اللازم فوجدت ضالتها في امبراطور النمسا " شارل الثالث " العدو اللدود للدوله العثمانيه والذى رحب بمساعدتها ، وشرع في استفزازات معاديه للباب العالي حيث طالبه بإعاده المدن التي استولى عليها ، فما لبثت الاحوال أن تكدرت واشتعل نيران الحرب بين الدوله العثمانيه والنمسا في وقت كانت الدوله غير قادره علي مواجهه الجيش النمساوي . وكان من المتوقع أن تلقي القوات العثمانيه الهزيمه في ١٥ أغسطس ١٧١٦م ولقى

الصدر الأعظم نفسه مصرعه في القتال ، فأرسلت الدوله تطلب تجريده عسكريه من مصر قوامها ثلاثه آلاف جندي وعلى وجه السرعه في يونيو ١٧١٧م ، وعين سردارا عليها " محمد بك جركس" (٦٢) ، ولما وصلت التجريده كان الجيش النمساوي قد سارع بمحاصرة بلغراد ، ويوضح المؤرخ المعاصر أن تجريده مصر المذكوره قد شارك رجالها في الدفاع عن قلاع مدينه بلغراد بشجاعه وصلابه بيدأن الجيش العثماني قد تعرض لهزيمة أخرى في أغسطس ١٧١٧ ، فلم يكن أمام الباب العالي سوى طلب الصلح مع النمسا ، فأبرمت معاهده "بساروفتز" في ٢١ يوليو ١٧١٨م التي حققت لكل من النمسا والبندقيه مكاسب هامه على حساب املاك الدوله ، كما أفادت الروسيا أيضا بمزايا أخرى وعلى ضوء هذه المعاهده حيث سمحت الدولة العثمانيه لروسيا بدخول تجارتها الى الولايات التابعه لها وان يزور المسيحيون الروس الارثوذكس بيت المقدس الى جانب الأديره الأخرى . وهكذا يظهر اسهام عسكر ولايه مصر في هذا الميدان ، وتراجع القوات العثمانيه بعد ما تحالفت كل من النمسا والبندقيه ضد الدوله (٦٣) .

٥ - **الجبهه الفارسيه :**

في الربع الأول من القرن الثامن عشر عمت بلاد فارس الفوضى السياسيه، والعداء المستحكم بين الدولتين العثمانيه السنيه والصفويه الشيعيه ، قد دفع السلطات الحاكمه بالباب العالي الى استغلال تلك الظروف المواتيه لتعويض ما فقدته الدوله العثمانيه على الجبهه الأوروبيه - كما سبق توضيحه - قاد الصدر الأعظم "ابراهيم باشا" الجيش العثماني الى اراضي فارس "ايران" وتوسع في شمال البلاد وهنالك اصطدم بالاطماع الروسيه في عهد " القيصر بطرس الاكبر " وبذلك غدت منطقه شمال فارس ميدانا للصراع بين العثمانيين من ناحيه والروس من ناحيه أخرى ولقد توصل الطرفان الى خطه لتقسيم شمال وغرب فارس بينهما ، وفي هذه الأثناء ، وخلال الجهود العسكريه العثمانيه على الجبهه الفارسيه شاركت الحاميه العثمانيه بمصر "الجيش في مصر" بدور ملموس ، ففي يناير ١٧٢٤م أرسلت الدوله تطلب تجريده عسكريه قوامها ثلاثه آلاف جندي

للسفر الي بلاد العجم وكان ذلك في ظل شياخه جركس بك " شيخ البلد " بولايه مصر فقد سطع نجمه وارتفع شأنه فأعفا رجاله وأعوانه من السفر في هذه التجريده وحصل علي أموال طائله ممن لايرغبون في السفر مقابل أعفائهم، وأشار المؤرخ المعاصر الي هذا الوضع بقوله "انها سفرة جاءت لجركس والجماعه المتكلمين أحيتهم من العدم ونمنمت شنباتهم" [٦٤] ، ولاتخلو تلك العباره من مغزي عميق حيث تفوق النفوذ المملوكي واستغلال رجاله لكل الفرص للاثراء والصراع علي السلطه .

ولقد استغل الاختياريه "المتقاعدين" في الفرق العسكريه تلك الحاله لصالحهم أيضا ، بينما انكمش نفوذ الباشا العثماني الحاكم فقد غلت يداه عن السلطه الفعليه بولايه مصر ، وعلي أيه حال خرجت التجريده المطلوبه تحت قياده سردارها " حمزه بك " وشارك رجالها في المعارك التي دارت علي الجبهه المذكوره وفي أواخر شهر أكتوبر ١٧٢٤م وصلت اخبار ساره من استانبول لتزيين القاهره ثلاثه أيام لنصره الاسلام علي الجبهه الفارسيه واحتلال مواقع وقلاع هامه الي جانب حصول الدوله علي أموال طائله كانت في حوزه الشاه الفارسي ، بيد أن الجيش العثماني قد فقد جانباً من رجاله في هذه العمليات العسكريه والتي أسفرت في سبتمبر ١٧٢٥ عن ضم قلاع جديده في " تبريز " نفسها وهي من أكبر القلاع ببلاد العجم [٦٥] .

لم يمض وقت طويل حتي استعادت فارس استقرارها السياسي ، واعتلي الشاه "طهماسب الفارسي" ، فطالب الدوله العثمانيه بإعاده ما فقدته بلاده من اراضي حتي أكتوبر ١٧٢٧م ، كما اصر " نادر شاه " علي استرجاع ما استولي عليه العثمانيون والروس من الأراضي الفارسيه ، أما الروس فقد آثروا سحب قواتهم من فارس نظرا لما حل بها من خسائر لصعوبه التضاريس وعورتها وسوء الاحوال المناخيه ، بينما اندلع القتال من جديد بين الفرس والعثمانيين خلال عام ١٧٣٠م ، وحلت الهزيمه بالدوله العثمانيه الأمر الذي أطمع "نادر شاه" في الزحف جنوب العراق وحاصر بغداد أوائل عام ١٧٣١م ، وظل حاكمها العثماني صامدا أمام هذا الحصار حتي أمدته الدوله بجيش كبير بقياده الصدر الأعظم

"عثمان باشا طوپال" [٦٦]، وفي هذه الاثناء طلبت الدوله من واليها في مصر تجريده عسكريه من ثلاثه آلاف جندي في فبراير ١٧٣١م فأختار الباشا سرداريتها "حسين أغا" فاضطر الشاه الفارسي للتخلي عن حصاره لبغداد ولكنه عاود الحصار بعد عامين في ١٧٣٢م ، وتمكن من هزيمه الجيش العثماني بقياده " عثمان باشا " ، فتجدد طلب الدوله إلى مصر بإرسال تجريده أخرى قوامها ثلاثه الآف من خيره عساكرها " الجيش في مصر " لوقف الزحف الفارسي على العراق ، ويبدو لنا أن هذه التجريده المذكوره عندما سافرت الى جبهه القتال تعرضت لخسائر فادحة في الأرواح بعد أن قتل سردارها وتشتت رجالها ، ولم يبق سوى القليل من العسكر ، عاودت الدوله طلبها من جديد في أوائل عام ١٧٣٥م لارسال تجريده من عسكر مصر بغرض تخليص بغداد من أيدي الفرس ، وعلى أيه حال فقد اضطرت الدوله لعقد الصلح مع فارس في ٢٤ سبتمبر ١٧٣٦م أعادت الحدود بين الدولتين طبقا لمعاهده سابقة ابرمت عام ١٦٣٩م [٦٧].

وحتى أواخر القرن الثامن عشر لم نجد اشارات لخروج تجاريد عسكريه أخرى من مصر سوى في عام ١٧٧٧م ففي شهر ابريل من هذا العام طلبت الدوله تجريده عسكريه من مصر – دون تحديد عددها – فاستقر رأى إمراء المماليك على اختيار " ابراهيم بك طنان " سرداراً على هذه التجريده المتأخره لمد يد العون للدوله العثمانيه التي حل بها الضعف والتدهور في ذلك الوقت [٦٨].

وعلى النحو السابق تفصيله يظهر أمامنا الدور الرائد الذي قام به عسكر ولايه مصر " الجيش في مصر " على مدى العصر العثماني في مختلف الجبهات القتاليه في أوروبا وفي فارس وفي المنطقه العربيه والمحيط الهندي والبحر الاحمر والخليج العربي ، لنصره الدوله العثمانيه صاحبه السياده والدفاع عن المسلمين ومقدساتهم وقد ابلوا بلاءً حسنا وتعرض قادتهم وجندهم للاستشهاد في ميدان الواجب والكرامه ، ولاغرو في أن رجال الجيش في مصر بشكل أو بآخر قد اكتسبوا مهارات قتاليه مختلفه في المعارك العديده التي خاضوها في الجبهات السابقه ، فأفادوا واستفادوا من ميادين القتال المتباعده في كل مكان ، ولم يتخل جند الحاميه بمصر "الجيش في مصر" قط عن أي نداء وجهته الدوله لطلب العون

العسكرى بل وتقديم الاسلحه والبارود والمؤن والعتاد - على نحو ما سبق تفصيله- وبذلك تحملت خزينه مصر اعباء جديده ومتزايده للانفاق على حروب الدوله العثمانيه فكانت ولايه مصر بحق ولايه متميزه ذات مكانه خاصه فى نظر الباب العالى كما كانت فى عصور تاريخيه سابقه .

هوامش الفصل الرابع

هوامش الفصل الرابع

(١) برنارد لويس : استانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية ، ت . سيد رضوان علي ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٩٧٣ ، ص ص ١٧٧ : ١٧٩ .

DEHERAIN, F, Egypte Turque, Paris1931,PP.10-12 -

(٢) ابن أبي السرور البكري : المصدر السابق ورقه ٢٥ : ٣٩ .

- أولياجلبي : المصدر السابق ص ٢٤٧ ومابعدها .

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ص ص ٢٧٥ : ٢٨٥ .

(٤) ارشيف المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س ٢٤ص٨٦ ق١٨٩ ، س٢٢ص١٧٠ق٣٧٩، س٩ص١٥٧ق٣٠٢ ، ق٣٠٩ ، س٢٠ ص١١٩ق٢٧٤ ، محفظه دشت رقم ٢ ص ٢٣٠ .

(٥) محمد أنيس ، السيد حراز : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦ .

DEHERAIN ,OP- Cit . pp . 44 - 46. -

- ابراهيم الصالحي : المصدر السابق، ورقه ٩٢٣ – ٩٢٧ .

(٦) ابن اياس : المصدر السابق ، ص٤٦٣ ومابعدها .

(٧) مؤلف مجهول : المصدر السابق ، ورقه ١٠٧ .

- ابن اياس : المصدر السابق ، ص ٤٦٤ ومابعدها .

(٨) ابن زنبل : المصدر السابق ، جـ٢ورقه ١٨٢ : ١٨٥ .

(٩) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٨٨٠ ومابعدها .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س٨ص٢١٤ق٨٦٥ ، محكمه الباب العالى س٣ص٢١٨ق١١٢٤ .

(١٠) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ورقه ٨٨٢ : ٨٨٤ .

(١١) نفس المصدر السابق ، ورقه ٨٨٤ ومابعدها .

(١٢) نفس المصدر السابق ، ورقه٨٨٥ ومابعدها .

(١٣) الدمرداش: المصدر السابق ورقه ١٦ومابعدها .

(١٤) شمس الدين سامي : قاموس الاعلام ، جـ٤ ، ص٢٤٨٥ ومابعدها .

(١٥) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه٨٨٠ .

- شمس الدين سامي : المصدر السابق ، جـ٥ ، ص ٣٦٩٨ .

- الدمرداش : المصدر السابق ، ورقه ١٧ ومابعدها .

(١٦) أحمد جلبي بن عبدالغني : المصدر السابق ، ص٢٨ ، ص٤٣ .

- ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ورقات ٦٢٨ ، ٦٣٠ ، ٦٦٥ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه الباب العالى س١٢ص١٥٠ق٧٥٩ .

(١٧) احمد جلبي بن عبدالغني : المصدر السابق ، ص٤٢ ومابعدها .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه الباب العالي ، س١٢ص١٥٥ ق٧٦٤ .

(١٨) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٦٨٠ ومابعدها .

DEHERAIN , OP . cit.P.45-48

(١٩) الدمرداش : المصدر السابق ، ورقه ٥٣ ومابعدها .

DEHERAIN ,OP. cit.p.48 .

(٢٠) الدمرداش : المصدر السابق ، ورقه ٥٥ ومابعدها .

(٢١) الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٨٣٧ ومابعدها .

(٢٢) محمد أنيس ، حراز : المرجع السابق ص ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢٣) نفس المرجع السابق ، ص٣٣ومابعدها .

(٢٤) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٧ق٥٠٨ ، ق١٠٧٦ ، س١٨ ق٩٣٠ ، س٢٥ ق١٠٠٠ .

(٢٥) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٩ ق١١٨ ، ق٤٧١ ، س١٨ق١٥ ، محكمه مصر القديمه س٩٠ق٤١٥ .

- احمد جلبي : المصدرالسابق ص٤٧ ومابعدها .

(٢٦) نفس المصدر السابق ، ص٤٨ومابعدها .

(٢٧) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٧٧١ ومابعدها .

- احمد جلبي : المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٢٨) الصالحي : المصدر السابق ورقه ٨٨٠ - ٨٨٣ .

(٢٩) نفس المصدر السابق ، ورقه ٩٨٢ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ص ١٥٨ - ١٦٠ .

(٣٠) قطب الدين النهروالي : البرق اليماني في الفتح العثماني ، مخطوط بدار الكتب المصريه برقم ٢٤١٤ تاريخ ، ورقه ٨ ومابعدها .

- سيد سالم : الفتح العثماني الأول لليمن ، القاهرة ١٩٦٩ ص١٩٤ .

(٣١) احمد جلبي : المصدر السابق ، ص١٧ ومابعدها .

- مؤلف مجهول : المصدر السابق ، ورقه ١٠٩ ومابعدها .

(٣٢) قطب الدين النهروالي : المصدرالسابق ، ،ورقه ٢٨ .

(٣٣) نفس المصدر السابق ص٢٩ ومابعدها.

- خليل ساحلي : ميزانيات اليمن في اواخر ق١٦ واوائل ق١٧، ندوه تاريخ العرب الحديث مايو ١٩٧٧ ، القاهره ، ص٥ .

(٣٤) نفس المرجع السابق ص٥ ومابعدها .

(٣٥) قطب الدين النهروالي : المصدر السابق ورقه ٢٨ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١٠ق١٠٤٧ ، محكمه قوصون س٢٤٠ق٣٦٢ .

(٣٦) احمد جلبي : المصدر السابق ص ٣٨ ومابعدها .

- ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٧١٦ .

(٣٧) أحمد عزت عبدالكريم :المرجع السابق ، ص ص ٢٤ - ٢٦ .

(٣٨) محمد أنيس وحراز : المرجع السابق ص٣٣ ومابعدها .

(٣٩) عبدالعزيز نوار : تاريخ العرب الحديث ، جـ١ "العراق" ، القاهره ١٩٧٧ ، ص٨٠ .

(٤٠) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص٣٩ ومابعدها .

- أحمد جلبي : المصدر السابق ، ص٣١ ومابعدها .

(٤١)نفس المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤٢) مؤلف مجهول : المصدر السابق ، ورقه ١١٠ - ١١٢ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١٤ق٧٧٦، محكمه الباب العالي س١٢ق٧٦ .

(٤٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ص ص٣٧٥ - ٣٧٨ .

- ابن طولون : اعلام الورى ، تحقيق محمد دهمان ، دمشق ١٩٦٤ جـ٢ ، ص٨٣ .

(٤٤) ابن زنبل : المصدرالسابق ، ورقه ١٤٥ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٣ق٦٩٩،س٢٨ق٢١٥،س٢٨ق٤٤٣،س١٠ق١٦٢،ق٤٧٤،ق٥٣٦، محفظه دشت رقم ١١٧ص ١١٨.

(٤٥) ابن طولون : المصدر السابق جـ١ ، ص ٣٣٦ ومابعدها .

- المحبي : خلاصه الأثر في اعيان القرن الحادي عشر ، برقم ١٣١٢١، المكتبه العامه بجامعه عين شمس ، جـ٣ ، ص١٣٥ .

(٤٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٧ ق٩٥٧ ، ق١٣-١٠ .

- المحبي: المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

(٤٧) احمد جلبي : المصدر السابق ، ص ٣٠ .

- ابن أبي السرور البكري : الكواكب السائره ، نسخه مصوره بمعهد الدراسات العربيه برقم ٤١٩ تاريخ ، ورقه١٨ .

(٤٨) عبدالعزيز نوار : المرجع السابق جـ ١ ، ص٦٣ ومابعدها .

- عبدالكريم رافق : المرجع السابق ، ص٩٢ .

(٤٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س٩ ق٣٤٣، ق٣٦٨ ، ق٣٤٦، ق٢٨٦،ق٤٣٥ ، محكمه طولون س١٩٢ق١٧٤١ .

(٥٠) محمد أنيس ، حراز : المرجع السابق ص ص ٣٨-٥٢.

- برنارد لويس : المرجع السابق ، ص ص ١٥ - ١٨ .

(٥١) عبدالكريم رافق : المرجع السابق ص٩٢ ومابعدها .

(٥٢) ابراهيم الصالحي : المصدر السابق ورقه ٥٥١ : ٥٨١ .

DEHERAIN ,OP. cit.p.48 .

(٥٣) الصالحي : المصدر السابق ، ورقه ٧٠٩ - ٧١١ .

(٥٤) نفس المصدر السابق ، ورقه ٧١٢ .

- عبدالكريم رافق : المرجع السابق ص١٨٣ .

(٥٥) الدمرداش : المصدر السابق ورقه ٥ ، ٦ .

- الصالحي : المصدر السابق ورقه ٧٨٣ ومابعدها .

(٥٦) احمد عبدالرحيم : في أصول التاريخ العثماني ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٥٦ .

- محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدوله العثمانيه ، بيروت ١٩٧٧ ، ص١٤٢ .

(٥٧) احمد جلبي : المصدر السابق ، ص٢٢٨ ومابعدها .

- الجبرتي : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص٥٠ .

(٥٨) احمد جلبي : المصدر السابق ص ص ٢٥٨ - ٢٦١ .

(٥٩) الجبرتي : المصدر السابق جـ٢ ، ص١٤٢ .

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص١٧٤ ومابعدها .

(٦٠) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ١٤٣ ومابعدها .

(٦١) محمد فريد بك المحامي : المرجع السابق ص١٤٤ ومابعدها .

- احمد جلبي: المصدر السابق ، ص ٢٦٦ ، ص٢٧٠ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١١٥ق٩٦ ، ق٤٧٧ .

(٦٢) احمد جلبي: المصدر السابق ، ص٢٩٠ ، ص٤٢٦ .

(٦٣) محمد فريد بك : المرجع السابق ، ص١٤٥ .

- سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١١٥ق١٠٨ ،ق٢١٥ .

(٦٤) أحمد جلبي: المصدر السابق ، ص٤٠٤ ،ص٤٠٧.

(٦٥) نفس المصدر السابق ، ص ٤٣٣ .

(٦٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمه العسكريه س١٢٥ق٤٦٢، محكمه طولون ، س٢١٩ ق١١٥٣ ، ق١١٥٤ .

– أحمد جلبي : المصدر السابق ، ص ٥٨٣ .

(٦٧) نفس المصدر السابق ، ص٥٨٣ .

– الجبرتي: المصدر السابق جـ٢ ، ص ٨ .

(٦٨) نفس المصدر السابق ، ص ٩ ومابعدها .

الفصـــل الخامـــس

العسكريـة العثمانيـه المملوكيـه في مواجهه العسكريه الفرنسيه

في أواخر القرن الثامن عشـر

الفصل الخامس

العسكريه العثمانية المملوكية في مواجهه العسكريه الفرنسيه

في أواخر القرن الثامن عشر

سوف نتناول أوضـاع الجيش في مصر خلال القرن الثامن عشر ، وماطرأ عليها من تغيير واسع النطاق أدى في النهايه الى النتيجه المحتومه التي جرت أمام زحف جنود الحمله الفرنسيه على مصر أواخر هذا القرن ونعرض فيما يلي لأهم العناصر التي تكون منها في ذلك الوقت .

أولا : العنصـــر العثمانـــــي :

رغم تزايد الوجـود المملوكي في الكيـان العسكري بشكل عام [illegible] العنصر العثمـاني قائما وان كان بشكل محدود عما كان عليه خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وبدراستنا - للوثائق غير المنشوره - اتضح أن المستوى الاجتماعي لرجال هذا العنصر العثماني كان متواضعا في غالب الأحيان ، وقد انتسبوا الى مدن وولايات مختلفه ، منها استانبول ، انطاكيه ، قيساريه ، منتشا ، ازمير ، نكسار ، ملاطيه ، عينتاب ، أرزيوم ، بني شهر ، البوسنه ، غاليبولي ، اسبرطه ، كريت وروودس وغيرها ، ويبدو لنا من دراسه تلك الوثائق ان رجال العنصر العثماني قد أقبلوا على الأنضمام لفرقه مستحفظان " الانكشاريه " بشكل ملحوظ ، الى جانب فرقه عزبان "المشاه " والفرق الأخرى كالمتفرقه والجاويشيه والسباهيه الفرسان الذين يخدمون في شتى الاقاليم ، ولقد سلك رجال هذا العنصر في مراتب السلك العسكري حتى وصل بعضهم الى رتبه " جوربجي " ولم نعثر على ما يفيد بلوغهم مراكز قياديه في الجيش فقد احتكر هذه المراكز رجال العنصر المملوكي الذي استفحل خطره وعظم شأنه ، وقد لاحظنا اشتغال بعض العسكر العثمانيين في خدمه الباشوات الحاكمين ، كالعمل في الحراسه الخاصه بهم ومباشره أعمالهم ومصالحهم الخاصه وهذا أمر طبيعي أن يألف الباشوات العثمانيون الى بني جلدتهم لانجاز تلك المهام في ظل طغيان النفوذ المملوكي ، كما تخصص نفر من العسكر العثماني في قيادة

السفن الكبيرة التي تمخر عباب البحار كالبحر الاحمر ، فيطلق على أحدهم لقب (قبودان بحر القلزم) ويبدو أن هذه المهمه كانت شاقه وخطيره في وقت تعددت الاشاره فيه الى غرق بعضهم فيلقى حتفه [١] .

وخدم بعض العسكر العثماني أيضا في الثغور كالسويس والاسكندريه وفي الجماعات الملحقه بخدمه الجيش ، مثل جماعه جبجيان الذين يقومون بتصنيع البارود وصيانه الاسلحه ، ويفهم من بلوغ رجال منهم الى رتبه "جوربجي" أنهم استقروا لفترات طويله بالقاهره وولايه مصر بصفه عامه على الرغم من بقاء اسراتهم – كما يظهر من الوثائق – في بلادهم الأصليه المذكوره آنفا على سبيل المثال . ولقد اقتحم العسكر العثماني كغيرهم الميدان الاقتصادي ، واشتغلوا في أنشطه مختلفه ، ففي مجال الحرف ، عمل بعضهم في مهنه " الحلاقه " في أحياء عديده بالعاصمه وكان العاملون بهذه المهمه على مستوى إجتماعي متواضع وينتسب معظمهم الى فرقه مستحفظان العسكريه ، وامتهن آخرون مهنه الدلاله للعديد من البضائع والطوقات التي صارت متداوله بهدف الحصول على مورد نقدي ثابت ومنتظم من الكيان العسكري ، ويبدو أن العسكر العثماني قد برع نفر منهم في الدلاله لدرجه ان منهم من بلغ مرتبه كبيره وهي " شيخ طائفه الدلالين " وهو يعمل في نفس الوقت في فرقه مستحفظان [٢] .

كما تخصص فريق منهم في صناعه الأحذيه المعروفه في ذلك الوقت وحقق ثروات معقوله قد تصل الى خمسه أكياس مصريه كما يتبين ذلك من دراسه تركاتهم "الكيس المصري يساوي خمسه وعشرين الف نصف فضه أو باره " [٣] .

واشتغل بعض العسكر العثماني أيضا في مجال التزام الأراضي بالاقاليم، وان كان دورهم في هذا المجال لم يشكل ظاهره قويه، ولعل تفسير ذلك يرجع الى أن كيانهم في القرن الثامن عشر صار غير ذي بال ، فلا يقوى على مزاحمه المماليك في المزادات التي تجرى في أرجاء الديوان ، كما أنهم يعجزون – بامكاناتهم الماديه المتواضعه – عن سداد الحلوانات المرتفعه والمطلوبه بهذه الالتزامات الواسعه [٤] .

وزاول بعضهم أيضا مهنه التجاره وكان نشاطهم فيها أكثر وضوحا ومردودا ، وكون هؤلاء ثروات معقولة في ذلك الوقت ، ولعل أهم البضائع التي تاجروا فيها "التوابل ، البن ، الاقمشه" وتجار تلك البضائع المذكورة حققوا ثروات تصل الى ما يزيد عن خمسه وعشرين كيسا مصريا ، وتأتي تجاره السجاجيد " السجاد " والبسط في المرتبه التاليه وكان العاملون فيها ينتمون الى فرقه " عزبان " ، وقدرت تركاتهم لما يقرب من سبعه أكياس مصريه أو أكثر ، ثم تجاره الدخان وكانت تدر على مشتغليها قدراً لا بأس، من الثروه قد تبلغ ثلاثه أكياس مصريه ، هذا بالاضافه الى تجاره المكسرات المختلفه " الجوز - اللوز - البندق " والحطب الرومي وذلك في بولاق وخان الخليلي ، وفضل البعض أن يدخل ميدان التجاره برأس المال فقط للحصول على مكاسب دون ممارسه هذا النشاط ، وعمل آخرون في تأجير الحوانيت " البكاكين " التى تقع في حيازتهم أو يستأجرونها من جهات الأوقاف ثم يقومون بتأجيرها لصالحهم بما يحقق لهم النفع [٥] .

وفيما يتعلق بأوضاع العسكر العثماني الاجتماعيه ، فالمعتاد أن احدهم يأتي الى مصر تاركا اسرته في بلده الاصليه ولقد سبق له الزواج ، ولما تطيب له الاقامه بمصر يشرع في الزواج مرة أخرى مع بقاء الزوجه الأولى التي تقوم على تربيه أبنائه ، ويتضح لنا ذلك عند تقسيم التركه والمخلفات بين الورثه الشرعيين جميعا سواء القادمين من الديارالروميه أو المقيمين بوادى النيل ولقد لاحظنا في دراسه عقود الزواج المذكوره إقبال العسكر العثماني على الزواج من المعتوقات " البيضاوات أو غيرهن " وربما يعود ذلك الى التقارب العرقي من حيث الأصول ، وظهرت أيضا بعض المصاهرات التي عقدوها مع عناصر اسلاميه بمصر كالمغاربه الى جانب بعض التجار والحرفيين المصريين وان كان ذلك بشكل محدود ، بعدما تزاملوا مع هؤلاء واولئك في ميادين الحياه الاقتصادية المختلفه هذا من ناحيه والأخرى وجدنا اقدام بعض العسكريين من أصول مملوكية أو صحليه لمصاهره العسكر العثماني بعدما ترسخت بينهم رابطه الزماله وتوثقت عرى الصداقه والروابط في الميدان العسكرى والمعترك الاقتصادى في آن وعلى سبيل

المثال ، زواج أحد شيوخ الطوائف " شيخ طائفه النحاسين " من ابنه عسكري عثماني الأصل ، كما ظهر بين العسكر العثماني تعدد الزوجات حيث يكون أحدهم سبق له الزواج من زوجتين في بلاده ، وبعدما مكث في وادي النيل فتره من الوقت يتزوج الثالثه ، وان كانت هذه الحالات لاتشكل ظاهره واسعه يمكن تعميمها .

ولعله من الامور النادره ان الجندى العثماني كان يتجه الى تطليق الزوجه الأولى في بلاده بعدما يقترن باخرى في مصر ، خاصه وانه قد انجب من الأولى أبناء يعيشون معها في موطنه الاصلى (٦) .

وفي حالات قليله ، كان العثماني تطأ أقدامه أرض الكنانه وهو لايزال غضا في مقتبل الشباب ولم يسبق له الزواج ومن ثم يكون زواجه الأول بمصر وقد لاحظنا في مثل هذه الأحوال أنه كان يسعى للزواج من الجاريه أو المعتوقه ، وعلى وجه العموم فإنه رغم استيطان العسكر العثماني مصر لفترات طويله إلا أنهم يحرصون على بقاء ارتباطهم ببلادهم ومواطنهم الاصليه ويبدو ذلك من حيازتهم للعقارات والأسبله والحمامات الى جانب اتجاههم لاقامه المساجد وتعميرها على أن يتولى شئون تلك المساجد من يعملون في نظاره الوقف كما يحدد صاحب الوقف "الواقف" (٧) .

ومن المثير للملاحظه ، أن حالات تكررت في عزوف بعض العسكر العثماني عن الزواج سواء في بلادهم أو في مصر رغم ارتفاع مستوياتهم الاجتماعيه وامكاناتهم الماديه ويفهم ذلك من دراسه تركاتهم التى تؤول الى اقاربهم وأهلهم في بلادهم الاصليه ، ومن بين هؤلاء ، كان قباطنه السفن الذين يعملون في البحر وقيادة السفن للابحار من مكان لآخر طيله حياتهم ومن ثم يتعذر عليهم الاستقرار في مكان بذاته .

ومن الطبيعي ، أن نجد بعض العسكر العثماني أيضا – رغم زواجهم أكثر من مرة– لاينجبون فلا ذريه لهم وقد تشكل هذه ظاهرة تثير الانتباه في القرن الثامن عشر (٨) .

وعلى أيه حال فقد سكن العسكر العثماني في جماعات متقاربه في احياء معينه مثل خان الخليلي حيث الوكالات والخانات التابعه لهذا الحي ، وفيها يعيش ذوى الدخل المحدود ، الى جانب بعض الوكالات الاخرى بحوش الديوان العالي " وكاله المزين " ، وفي احياء أخرى مثل ، الصليبه الطولونيه والدرب الأحمر والشوايين وباب الزهومه وقنطره الأمير حسن ، وحول بعض الاسواق والاماكن التجاريه وينبغي أن نشير هنا الى أن العسكر العثماني – حسبما تبين لنا – لم يسكنوا الأحياء الارستقراطيه حيث القصور الفخمه المحاطه بالبساتين والحدائق الغناء حول بركه الازبكيه مثلا أو بركه الفيل ، وهذا يتفق مع أوضاعهم الاجتماعيه والاقتصاديه في ذلك الوقت (٩) .

وفيما يتعلق بالدخل العام للعسكر العثماني ، فقد تبين أن غالبيتهم كانت ثرواتهم تقل عن كيس مصرى وقلما تقفز الى ما يربو على اربعين كيسا مصريا اذا كان اصحابها قد اشتغلوا في التجاره على نطاق واسع ، ومن المألوف أن يلجأ العسكر العثماني الى اختيار نفر منهم للقيام بشئون الوصايه على قاصريهم والاشراف على تركاتهم ، واذا تعذر ذلك أمام الجندى فإنه قد يتجه لاختيار احد زملائه في الفرقه العسكريه التي يخدم بها سواء كان من أصل مملوكي أو محلي طالما أنه أطمأن اليه ووثق به ليقوم بشئون الوصايه المذكوره ، وقد تحدث خلافات حول توزيع التركات وحقوق الورثه القادمين من الديار الروميه وينبغي عليهم بدايه اثبات احقيتهـــم أمام القسام العسكرى " قاضي العسكر " وقد يتطلب الامـــر تدخل الباشا العثمانـــي نفســـه للاسراع في فصل تلك الدعاوى وحسم الخلافات المثاره خاصه اذا ماطل الحائزون على التركه في تسليم انصبه باقي الورثـــه (١٠) .

ولعل من ابرز ما تحلي به العسكر العثماني في ذلك الوقت هو الطابع الديني ، وقد حرص غالبيتهم على اداء فريضه الحج خاصه وأنهم بمصر صاروا أكثر قرباً من الامـاكن المقدسه عن ذى قبل ، واذا أحس أحدهم بدنو أجله قبل أن يؤدى هذه الفريضه كان يوصي بتقديم بدل نقدى من التركه لاحد زملائه أو من بني جنسه يؤدى نيابه عنه فريضه الحج (١١) .

وخلاصه القول ، ان ابناء العنصر العثماني - ابان القرن الثامن عشر - قد تراجع نفوذهم وفقدوا مكان الصداره في جيش مصر ، وانحصر في الرتب البسيطه دون بلوغ المراكز القياديه الهامه - كما كان الحال في القرن السادس عشر والنصف الاول من القرن السابع عشر - كما انهم ساهموا بقدر متواضع نسبيا في الأنشطه الاقتصاديه وبخاصه في مجال التجاره وبصفه عامه فإن مستواهم الاجتماعي كان بسيطا وهذا يتفق مع تدهور أحوال الدوله العثمانيه في القرن الثامن عشر .

ثانيا : العنصر العثماني الوافد الي مصر :

والي جانب العنصر العثماني الذي استوطن وادي النيل في مصر فإن الوثائق - غير المنشوره - تكشف لنا عن وجود عنصر عثماني وافد عرف باسم " القابي قوليه بمعنى عبيد الباب ، أي عسكر الباب العالي " ، حيث اتضح أن الدوله العثمانيه بعثت بهؤلاء العسكر الي مصر في النصف الأول من القرن الثامن عشر وربما كان ذلك رغبه منها في محاوله استعاده حيويه العنصر العثماني في جيش مصر ، ورجال القابي قوليه المذكورين كانوا ينتمون الي فرقه مستحفظان الكائنه باستانبول ، وترجع أصولهم الي عده مدن وولايات منها : استانبول ، ازمير ، جاليبولي ، عينتاب ، قرمان ، توقات وغيرها وقد لاحظنا أن بعضهم كان يرجع الي أصل مملوكي "معاتيق" وهذا يفسر لنا تواجد العنصر المملوكي حتى في جيش الدوله الرئيسي في الباب العالي باستانبول . ولقد تركزت مهام العسكر القابو قوليه في عاصمه ولايه مصر " القاهره " ، فلم نعثر على وثائق تفيد بخروجهم الي مسرح العمل بالاقاليم وبذلك يتبين أمامنا تحديد مهامهم ومسئولياتهم في مقر حكم الباشا العثماني حيث يستقر بقلعه الجبل ، ويخضع هؤلاء العسكر المذكورين لقائدهم " سردار القابو قوليه "[١٢] ، ورغم صمت الوثائق عن تحديد مهامهم بشكل واضح فإننا نستطيع - قدر الامكان - وضع تصور لها في إطار دراسه أحوال الدوله العثمانيه حينذاك، ففي أوائل القرن الثامن عشر ، نشبت في ولايه مصر فتن عسكريه طاحنه تمخض عنها فقدان

الباشا العثماني لهيبته ومكانته في خضم تلك الاضطرابات وافتقد السيطره على موازين الأمور أمام ظهور الكيانات المملوكيه الى فرضت وجودها في الميدان السياسي والعسكري والاداري والاقتصادي في آن واحد ، ومن هذا المنطلق لعله قد دار بخلد الدوله رغبتها في تعزيز قدرات الباشا العثماني والذي يمثل السلطان في مصر بإنفاذ تلك القوات العسكريه لخدمته وربما انها كانت تحمل معها - في إطار سرى - تعليمات وأوامر خاصه لاينبغي اخبار امراء المماليك المتنفذين بفحواها وهذا أسلوب دأبت عليها الدوله في أحايين كثيره وفي ظروف مشابهه - وقد يكون من أهداف الدوله - غير المعلنه - التخلص من عناصر مشاغبه داخل جيش الدوله نفسها فأبعدتهم الى مصر لإقحامهم في معترك الصراعات العسكريه والسياسيه المضطربه ، فتحقق بذلك غرضين في آن واحد ، وربما كانت تسعى كذلك لتعزيز قبضتها على طريق الحج لتأمين الطريق امام موكب الحج والتصدى لاعتداءات العربان المدمره في بعض السنوات بما يضر بسمعة الباب العالي في الأوساط الإسلامية ، حيث عثرنا على بعض الوثائق التى أفادت بوفاة عدد من عسكر (القابى قوليه) المذكورين خلال رحلة الحج (١٣) .

ولم يتضح من المصادر المتاحة ما إذا كانت رواتب رجال القابى قوليه تصرف من خزانة مصر أم الدولة ولعل أغلب الظن هو إستلام رجال هذه الجماعة الوافدة لرواتبهم مقدماً من الجهة التى أرسلتهم وهذا أمر مألوف عندما تخرج جماعة عسكرية لمهمة معينة ولوقت محدد ، وفيما يتعلق بأحوالهم الإجتماعية ، فمن المألوف أن يترك عسكر القابي قوليه أسراتهم في بلادهم بالديار الرومية ، على إعتبار أنهم عائدون بعدما يفرغون من أداء المهام الموكولة إليهم خارج دار السلطنة ، بيد أننا لاحظنا من خلال الوثائق ، إقبال نفر منهم على الزواج في مصر وكغيرهم من رجال العنصر العثماني المستقر معه أقبلوا على التزوج بالمعتوقات ، كما صاهر عدد منهم الأفندية المسئولين عن الشئون الإدارية والمالية بجيش مصر (الحامية في مصر) وخاصة من طالت إقامته بمصر من جند القابى قوليه ، بينما عزف نفر آخر منهم عن الزواج مطلقاً سواء في بلادهم أو في مصر وبالتالي تؤول تركاتهم إلى أهليهم وأقاربهم ببلادهم (١٤) .

ولدينا ملاحظة في هذا الصدد - تعرفنا عليها من خلال دراسة متأنية للمصادر المعاصرة - وهي وفاة أغلب عسكر القابي قوليه المذكورين في مصر في سن مبكره وقد تركوا أبنائهم قصراً ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة المهام الصعبة المكلفين بها حيث التصدى للتمردات الشرسة التى قامت بها جماعات العربان أو لعدم التكيف مع البيئة الجديدة وقد طالت إقامتهم وهم لا يعرفون موعد العودة إلى ديارهم فالمهام لم تكن لها تاريخ محدد في بعض الأحيان (١٥) .

كما عرف عسكر القابو قوليه تعدد الزوجات في بلادهم قبيل وصولهم إلى مصر ، ورغم ذلك فإن منهم من لم ينجب ، وعندما يحس أحدهم بقرب أجله فإنه يختار أحد زملائه من القابى قوليه وهو يفضل من ينتمى إلى بلدته التى نزح منها ليكون وصياً على التركة حتى تصل الورثه ويتم ذلك كله في حضور سردار القابي قوليه ورجاله ، وفيما بعد تطورت العلاقات بين عسكر القابي قوليه وباقي فرق جيش مصر فوجدنا منهم من أختار أوصياء من رجال هذه الفرق وخاصة ذوى الرتب العليا مثل (كتخدا مستحفظان) وغيره (١٦) .

وفي ميدان الحياة الإقتصادية لم نعثر فى الوثائق إلى إشارات تفيد إقتحام رجال هذه الجماعة الوافدة الميدان المذكور ولعل ذلك راجع إلى عدم الإستقرار لفترات طويلة بمصر وأنهم كانوا يشعرون من حين لآخر بقرب رحيلهم عنها للعودة إلى بلادهم ، كما أن نفوذ قائدهم (سردار القابى قوليه) كان قوياً ومستمراً الأمر الذى يحول دون خروجهم عن النطاق العسكرى المحدد ، وتبين لنا المصادر إستقرارهم في القاهرة في الوكالات والخانات مثل (وكالة تحت الربع - وكالة النحاس - وكالة الخيش بخان الخليلي- وكالة خليل جوربجي مستحفظان بالجمالية ، خان الدوادار ، خان جعفر أغا) وغيرهم(١٧).

ولقد عاش القابوقوليه في جماعات مترابطة - كما هو الحال في معظم الأقليات في مساكن بسيطة متواضعة تعكس المستوى الإجتماعي - كما يبدو من دراسة مخلفاتهم - فكان معظمهم لا ترتفع قيمة تركته إلى مقدار كيس مصرى ، وقليل منهم من تراوحت تركاتهم بين كيس وأربعة أكياس مصرية ، ورغم هذا فإن

الطابع الديني كان راسخاً لديهم ويظهر ذلك من خلال حرص الكثيرين على أداء فريضة الحج أو التوصية ببدل تفدى للقيام بها إذا لم يتيسر لأحدهم أدائها في حياته [١٨].

أما بالنسبة لسردار القابى قوليه فكان يدعى أحياناً (أغا القابى قوليه) وهو برتبة (أوده باشي) ويبدو أنه كان يتغير من وقت لآخر حيث لاحظنا تعدد أسمائهم في وقت ليس ببعيد ما بين (١٧١٨/١٧٢٢م) والسردار هو المتكلم لهذه الجماعة والمهيمن على شئونها وعليه أن يتصدى لكل ما يمس رجاله من دعاوي وغيرها ويجرى في حضوره وبمعرفته تعيين الأوصياء على التركات والأبناء القصر سواء في حياة القابى قوليه أو بعد وفاة أحدهم حسبما يحدد في وصيته إذا كان قد عين شخصاً بذاته .

ويعد السردار بمثابة وكيل لأرملة المتوفى من القابى قوليه وذلك لإستخلاص حصتها هي وأبنائها من الميراث وعادة كان السردار المذكور يحضر وقت حصر التركات ليحصل علي عوائده المقرره علي كل تركه حتى إذا لم يكن لها وريث وتراوحت تلك العوائد – من خلال دراسة إحصائية – ما بين ٧٪، ١٠٪ ، كما أن السردار بمثابة أمين بيت مال القابى قوليه في نفس الوقت، أما جاوش قابوقوليه، فهو المندوب الذي يرسله السردار إذا تعذر حضوره بنفسه ، فيحصل هذا المندوب المذكور على عوائد تصل إلى (ثمانية أعشار الألف) .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه الجماعة العسكرية الوافدة بيت مال خاص بهم تؤول إليه تركات المتوفين من رجالها ولا وارث شرعي لهم بعد إستقطاع كافة العوائد والرسوم ، ويتولى أمانته سردار القابوقوليه نفسه أو يعهد بها إلى من يثق في نزاهته وأمانته [١٩] .

ومما سبق يتضح ، أن العنصر العثماني الوافد في الكيان العسكري بمصر ، جاء في ظروف خاصة بالولاية في النصف الأول من القرن الثامن عشر فيما عرف بأسم (القابى قوليه) ورجالها ينتمون إلى فرقة الإنكشاريه ومستحفظان بالدولة نفسها ، وقد كلفوا بمهام معينة الغرض منها محاولة تثبيت نفوذ الباشا العثماني ممثل الدولة أمام تصاعد قوى المماليك ، ولما كانت إقامتهم بمصر

لفترات معينة ويخضعون مباشرة لقائد خاص بهم فإنهم لم يشاركوا – فيما نعلم – في المجال الإقتصادي ، وظهر من دراسة تركاتهم أنهم في الغالب كانوا على مستوى إجتماعي بسيط .

ثالثا : العنصر المحلي :

إن دراسه الوثائق – غير المنشورة – الخاصه بسجلات المحاكم الشرعيه والتي دونت بشكل دقيق معلومات هامه وغزيره ، تضع أمامنا صوره جليه لدخول أبناء العنصر المحلي الميدان العسكري والانضمام الي الفرق العسكريه للجيش في مصر في العصر العثماني ، رغم تحريم قانون نامة مصر ذلك لغير العثمانيين ، وكان في مقدمه هذه العناصر المحليه ، أصحاب النفوذ الديني من الاشراف وأبناء الشيوخ والعلماء فضلا عن رجال الحرف والتجار القاهريين ويؤيد القنصل الفرنسي المعاصر بالقاهره ما جاء بالوثائق المذكورة حيث أوضح بأن الفرق العسكريه " الأوجاقات " قد اضحت مسرحاً لدخول أعداد من رجال التجاره والحرف القاهريين منذ السنوات الأخيره للقرن السادس عشر ، ولم يقتصر أقبال العناصر المحليه علي المصريين فحسب بل وجدنا بعض الشوام والاكراد والمغاربه الذين استوطنوا أرض الكنانه بحثا عن أسباب الرزق في ميادين التجاره والحرف وشئون المال قد تسللوا الي الجيش . فقد كانت مصر حينذاك مصدر جذب كبير لكل من يسعي باحثا عن لقمه العيش ، فيجدها دون مشقه أو مضايقه .

ولقد استمر دخول العناصر المحليه علي هذا النحو المذكور في سائر الاوجاقات خلال القرن السابع عشر ، بل تزايد الأقبال عن ذي قبل بعدما التقى العسكريون والمحليون في ميادين اقتصاديه كثيره وتزايدت الروابط الاجتماعيه وتعددت المصالح والاهداف [٢٠] . كان اتجاه العناصر المحليه في الميدان يتركز على الفرق العسكريه صاحبه النفوذ والسطوه والسلطان كأوجاق المتفرقه "الحرس الخاص بالباشا " والجاويشيه ، ومعلوم أن هذين الأوجاقين قد تميزا بوضعيه خاصه كما سبق أن أسلفنا وارتبطت هذه الوضعيه بمدى قوة الدولة ، أما في القرن السابع

عشر فقد تراخت تدريجيا قبضه الدوله العثمانيه على ولاياتها فتراجعت أوجاقات السلطه عن الصداره ليحل محلها أوجاقات أخرى كالانكشاريه " مستحفظان " والعزب أكثر عدداً ونفوذا وصارت كل من فرقه المتفرقه والجاويشيه تدوران في فلك الاوجاقين المذكورين .

ولكن ما هي الدوافع المهمه التي دفعت برجال وأبناء العناصر المحليه الى معترك الحياه العسكريه الصارمه ؟

لقد تعددت الدوافع التي حدت بالعناصر المحليه للالتحاق بالاوجاقات "الفرق العسكريه" العثمانيه بمصر كما هو الحال بالنسبه لبقيه الولايات العربيه التابعه للدوله العثمانيه والتي مرت بظروف وتطورات سياسيه واقتصاديه بدرجات متفاوته ولعل أبرز هذا الدوافع ما نوضحه على الوجه التالي :

١ – الرغبه في توفير مورد مالي وشبه منتظم من خلال الرواتب النقديه "العلوفات" والعينيه "الجرايات والعليقه" ويظهر لنا ذلك الدافع من خلال دراسه تركات الذين دخلوا هذا الميدان من فئات اجتماعيه مختلفه بالمجتمع المصري " الى جانب المشتغلين في أعمال التجاره على نطاق محدود " تجاره الخردوات ..." كما صادفنا عددا من شيوخ الاسواق واتباعهم وهم بالطبع في مستوى اجتماعي أفضل من سابقيهم بصفه عامه [٢١] .

كما دخل هذا الميدان بهذا الدافع أيضا بعض رجال العلم من صغار الشيوخ الذين اشتغلوا في مجال الحرف والتجاره "العطاره" ، والى جانب أبناء البلاد المذكورين دخل رجال العناصر الاسلاميه الوافده كالشوام والمغاربه والأحباش والفرس مدفوعين بذات الدافع [٢٢] .

٢ – التمتع ببعض امتيازات الطبقه الحاكمه ، وقد إهتم بذلك أبناء الرعيه من المحكومين – وبصفه خاصه أولئك الذين عانوا بشكل مباشر من تسلط الحكام سواء من الكشاف أو الملتزمين ورجالهما – فكانوا يجبرون على دفع أموال الميرى والفائض وحق الطريق وغيرها من المظالم في مجال الزراعه ، فكان أمنيه الفلاح وحلمه – الذي يداعبه أن يرى أبنه من العسكر أو من المنتمين الى الكيان العسكري حتى يرتفع ولو بشكل محدود الى مستوى اجتماعي أفضل .

٣ - الدخول في حمايه العسكريين " الاوجاقات " وخاصه في فرقتي "مستحفظان وعزبان" في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأقبل على ذلك جماعات كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال الكبيره مثل بيت الشرايبي الشهير وآل المحروقي وغيرهما فضلا عن شيوخ الطوائف وشيوخ الاسواق بالقاهره وبولاق ومصر القديمه ، ومن الملاحظ أن معظم هذه العناصر كانت من غير المصريين من المغاربه والشوام والأحباش وقليل من أبناء المجتمع المصري . فكان إنتساب أبناء هذه الفئات الاجتماعيه المذكوره - صاحبه النفوذ الاقتصادي - للفرق العسكريه يوفر لهم نوعا من الحمايه والضمان، والتقارب مع رجال الطبقه الحاكمه والمسيطره في آن واحد [٢٢]، ولكننا نود الاشاره الى أن بعض كبار التجار الاثرياء وأبنائهم كانوا أعضاء عاملين وفعليين في عده فرق عسكريه " أوجاقات " وارتقى عدد منهم الي مراتب قياديه ، بينما كان البعض الاخر مجرد متمتعين بحمايه الأوجاقات الاقوى . ولعل قوه أوجاق مستحفظان في الجوانب السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه كان يرجع - الي جانب عوامل أخرى - لانتساب معظم أثرياء التجار اليه ، فارتكز بذلك على قاعده اقتصاديه متينه توفرت من خلال الحصول على عوائد ورسوم من تركاتهم وغيرها .

وينبغي أن نوضح تطور الالتحاق بالجيش في مصر في هذا المدى الزمني *الواسع* ، فالبدايه كانت في *أواخر القرن السادس عشر* عندما تسابق كبار التجار في أسواق شهيره مثل خان الخليلي - الهرامزه على الالتحاق بهذا الكيان كما يظهر لنا من دراسه تركاتهم ، ثم تصاعدت تلك الظاهره بشكل أوسع في الربع الأول من القرن السابع عشر حيث لوحظ دخول عدد من أثرياء التجار العاملين في تجاره الاقمشه والحراير والبن والتوابل والمشغولات الذهبيه وغيرها وانحصر دخولهم حينئذ في أوجاقي المتفرقه والانكشاريه حتى هذا الوقت ، كما اقتحم شيوخ الطوائف الحرفيه هذا الميدان جنبا الي جنب مع كبار التجار ، الأمر الذي مكن الفرق العسكريه من ممارسه بعض الضغوط على طوائف الحرف ، وساعد ذلك على فتح الطريق أمامها لبسط حمايتها على هذه الطوائف

كما يتضح من كتابات المؤرخين المعاصرين ، وتزيدات تلك الظاهره ، في الثلث الأخير من القرن السابع عشر وبلغت ذروتها مع بواكير القرن الثامن عشر وكان معظم القادمين من العناصر المحليه ينتمون الى أوساط تجاريه تعمل في تجاره البن والتوابل ممن تزايدت ثرواتهم ، واضحي الإقبال ظاهرا على أوجاقى "مستحفظان / عزبان" (٢٤) .

لقد توغل رجال العناصر المحليه في صفوف الجيش في مصر وشكلوا نسبه عددية كبيره في النصف الأول من القرن الثامن عشر وارتبطت مصالحهم بالكيان العسكري ولكن ينبغي أن نؤكد بأن درجه فعاليتهم لم تكن لتتناسب مع هذا التزايد العددي .

والدوله العثمانيه كانت تسعى بكل الوسائل الى استبعاد تلك العناصر المحليه من الميدان العسكري ففي عام ١٧٠٩م صدرت الاوامر الى حاكم مصر باخراج هؤلاء " أولاد العرب " من الفرق العسكريه ، فتجمع رجال العناصر المحليه أمام القاضي العثماني ووقفوا موقفا صلبا وأكدوا أمامه أنهم " عسكر وأبناء عسكر "، ويؤكد تلك الظاهره العنصر الفرنسي بالقاهره في ذلك الوقت حيث أشار الى أن العنصر المحلي قد تغلغل بشكل واضح في كيان الجيش بمصر (٢٥) .

وإن كانت ظاهره الالتحاق بالكيان العسكري قد صادفت نوعا من الفتور في بعض الاحيان وخصوصا في أوقات الفتن العسكريه الطاحنه مثل فتنه "أفرنج أحمد" عام ١٧١١م ، بيد أنه في النصف الأخير من القرن الثامن عشر تغير الوضع بعدما صارت السلطه السياسيه والاقتصاديه الفعليه بأيدي كبار أمراء المماليك واتباعهم ، وملأوا الفراغ الناجم عن ضعف السياده العثمانيه والفرق العسكريه ذات الطابع العثماني كما كانت من قبل ، حينئذ انحسرت تلك الظاهره بشكل ملحوظ (٢٦) .

رابعاً : العنصر المملوكي :

ولقد استمر وجود المماليك وعمليات التجاره في الرقيق قائمه في العالم الاسلامي رغم زوال السلطنه المملوكيه في أوائل القرن السادس عشر ، وحرص السلاطين العثمانيون وصدورهم العظام والباشوات على اقتناء المماليك من سائر الجنسيات سواء من الأوروبيين " البيض " أو من الافارقه "السود" وعنى رجال الطبقه الحاكمه بولايه مصر وغيرها من الولايات الآخرى بمجاراه السلاطين العثمانيين ، وعاشوا حياه حافله بالوان الترف والرفاهيه واكتظت قصورهم بالعبيد والجواري وغيرها من مظاهر الأبهة والعظمه ، ولم يقتصر هذا الآمر على رجال الاداره بل امتد بشكل واسع خلال القرن السادس عشر وصار في متناول الاغوات " القاده العسكريين " بل ورجال الحاميه " الجيش " أنفسهم ، وتفيض سجلات المحاكم الشرعيه بأمثله كثيره في هذا الشأن .

وقد سبق الاشاره الي أنه من الوسائل المتبعه والتي جرت للالتحاق بالاوجاقات " الفرق العسكريه " ، كان شراء المماليك وادخالهم هذه الفرق ثم عتقهم فيصيروا احراراً ، على أن تبقى علاقه الولاء نحو سادتهم مستمره ، وفي بعض الأحيان - كما أوضحنا - كان الساده يشترطون مقاسمه مماليكهم في العلوفات المقرره لهم نظير عتقهم [٢٧] .

وعلى هذا المنوال أصبح للدفتردار " ناظر الأموال " والروزنامجي المسئول عن الشئون الماليه " والكشاف والصناجق " حكام الاقليم " والبكوات وامراء الالويه الشريفه " وأغوات الأوجاقات وصغار العسكر ، لكل منهم مماليك تابعين له ، وتختلف أعدادهم تبعا للمستويات الاجتماعيه للساده ، فعلى حين بلغ عدد مماليك أحدا الاغوات القاده العسكريين " عشرين مملوكاً صار للعسكرى العادى مملوكين أو أكثر وكانت العلاقات الاجتماعيه بين الساده والمماليك - غالبا - طيبه ووديه ، فوجدنا من الساده من كانوا يتبرعون لماليكهم ومعاتيقهم بالمال والسلاح والخيول اللازمه لحياتهم العسكريه ، واذا كان رجال الطبقه الحاكمه في مصر في العصر العثماني قد اهتموا بشراء المماليك منذ القرن السادس عشر فإن

هناك فئات من طبقه المحكومين قد انتهجت نفس النهج ، فكان للأشراف والعلماء مماليكهم الذين انتظموا في مختلف الفرق العسكريه بالجيش في مصر [٢٨] .

وهكذا صار العنصر المملوكي منذ وقت مبكر في العنصر العثماني من الروافد الهامه التي تغذي الكيان العسكري بمصر واستمر ورود المماليك خلال القرن السابع عشر والثامن عشر ، مما أدي لطغيان الصبغه المملوكيه في فرق الحاميه "الجيش" وتداعت تدريجيا وبمرور الوقت الصبغه العثمانيه التي حرصت عليها الدوله خاصه أنه لم تنتهج الدوله ذاتها أسلوبا منتظما لتجديد الدم العثماني كما هو الحال بالنسبه لنظيره المملوكي في الكيان العسكري بولايه مصر .

شهدت أسواق الرقيق بمصر واستانبول وغيرها من العواصم الاسلاميه الكثير من الصفقات التجاريه - إبان القرن الثامن عشر - وصار تجار الرقيق طائفه حرفيه كغيرها من الطوائف الاخري تدعي طائفه الجلابه ويقوم علي رئاستها شيخ الجلابه ، ومن ابرز أسواق الرقيق في القاهره "خان الخليلي - سوق السلاح - الصليبيه الطولونيه قرب مسجد ابن طولون ... " واختلفت جنسيات المماليك ، فمنهم من أتي من " جورجيا - القوقاز - قفقاسيا" ، بينما انحدر المماليك السود من أواسط وغرب أفريقيه وجاءوا الي مصر علي أيدي الجلابه السودانيين والمغاربه والمصريين من أهل الوجه القبلي فضلا عن التجار الأوربين وبعض الاشراف والمماليك أنفسهم ، واختلفت اسعار المماليك تبعا لاعمارهم وقدراتهم البدنيه والعقليه ومهاراتهم المختلفه ، وفي القرن الثامن عشر لم تقتصر حيازه المماليك في مصر علي رجال الطبقه الحاكمه بل صار في مقدور أبناء المجتمع من المصريين وغيرهم من الأقليات الاسلاميه الاخري ، شراء المماليك والجواري وعني الكثير منهم بعتقهم طلبا للثواب من الله حتى ولو كان المعتق فقيرا كما إهتموا برعايتهم بعد عتقهم والتوصيه لهم بجانب من تركاتهم [٢٩] .

ولقد تلقي المماليك في مصر في القرن الثامن عشر - كما هو الحال في عصر الدوله المملوكيه - تدريبات عسكريه مختلفه فقد ربوا علي ركوب الخيل لاتقان فنون الفروسيه ، كما استخدموا كافه الاسلحه المعروفه من السيوف والرماح

والبنادق ، كما أنهم تربوا تربيه دينيه بعد اعتناقهم للاسلام وهم يتعلمون اللغه العربيه الى جانب التركيه ويحفظون من القرآن الكريم ، وبوجه عام كان المملوك يعيش حياه قاسيه لاكتساب مهارات ضروريه للحياة العسكريه الصارمه ، فهو يتعود علي تحمل كافه الظروف المناخيه واجتياز المسالك الصحراويه واساليب الكر والفر ، وعلي المملوك أن يظهر قدراته وجسارته وشجاعته الفائقه في هذه التدريبات ومهارته في التعود علي ممارسه فنون الحرب والقتال ، ولقد أبدى بعض الرحاله الاوروبيين أعجابهم بالنظام العسكرى للمماليك في القرن الثامن عشر ، وطاعه المماليك لسادتهم ، فهم يعيشون في بيوت سادتهم حتي سن معين - غالبا من الخامسه عشر الى الثامنه عشر - حيث يُعتق المملوك ويُسمح له بإرخاء لحيته ويتسلم من استاذه "سيده" سلاحا وحصانا ايذاناً ببدء دخوله مجال العمل العسكرى بشكل رسمي ، وتبقى علاقه الولاء والطاعه نحو سيده ، ولقد أوضح الرحاله الأجانب في تقاريرهم بأن المماليك لم يكن يعوزهم سوى التكتيك الأوروبى في القتال فضلا عن مسايره التطورات الحديثه لفنون الحرب والسلاح ، وفي نفس الوقت اثنى هؤلاء الرحاله علي احترام المماليك وطاعتهم لسادتهم حتى بعد عتقهم ، كما اشادوا بلياقتهم البدنيه ومظهرهم الانيق ، وقد أوضح هؤلاء الرحاله أن امراء المماليك بمصر عاشوا حياه مترفة لم يشهدوا لها مثيلا في استانبول نفسها ، فقد يصل عدد المماليك التابعين لاحد الامراء قرابه مائتين مملوكا ، ومن الجدير بالملاحظه في هذا المقام أن كبار الامراء كان لهم أعداد هائله من المماليك فمن ذلك ، " علي بك الكبير " الذى حاز من المماليك قرابه سته آلاف مملوك، ومع هذا فإنه كان يحول دون زياده اعداد المماليك لدى الأمراء الأخرين عن حد معين بما لا يشكل خطراً علي نفوذه وسلطانه [٣٠] .

فكيف كانت العلاقه بين الأمير المملوكي واتباعه " المماليك " ؟

كان الأمير المملوكي يعد بمثابه الأب الروحى لمماليكه فقد تركوا بلادهم وهم في مقتبل العمر وانقطعت صلاتهم بمواطنهم الاصليه وصارت مصر لهم وطنا ومستقرا والامير المملوكي يعني عنايه كبيره بشئونهم حتي يفرغون من فتره

تدريبهم العسكري واعدادهم الحربي وتربيتهم الدينيه ثم يقوم بعتقهم ولكن تبقى العلاقه وطيده بينهما فلم تنقطع العلاقه بهذا العتق ، بل تستمر وتقوى بولاء المملوك لسيده ووقوفه الي جانبه وقت الازمات ، وعندما يعين أحد الامراء في منصب كبير كأمير للحج مثلاً فإنه يختار عددا من مماليكه " معاتيقه " لمرافقه الموكب ولمساعدته في مواجهه الاخطار التي قد يصادفها من جانب العربان أو غيرهم خلال الرحله الشاقه والطويله الي الأراضي المقدسه في ذلك الوقت حيث تستغرق ذهابا وعوده ما يزيد عن ثلاثه أشهر وفي هذا المقام ينبغي أن نؤكد على تفاني غالبيه المماليك للأخذ بثأر سيدهم اذا راح ضحيه مؤامره من خصومه أودت بحياته ، مهما طال الزمن فعلى سبيل المثال ، ما أقدم على [illegible] بك قطامش " وهو من أتباع "قيطاس بك الكبير تابع ابراهيم بك الفقارى" [٣١] عندما قتل سيده المذكور في مؤامره على "أبدى عابدى باشا" في قراميدان ١٧١٤م ، حينئذ فضل "محمد بك قطامش" المذكور مغادره الديار المصريه الى الديار الروميه حتى هدأت الأحوال ، وتحين الفرصه ورجع الى مصر – بعد ما رجحت كفه الفقاريه – بموافقه علماء مصر بعد ما أرسل عرض بشأنه الي الدوله ، وكان رجوعه عام ١٧٢٥م أي بعد مقتل سيده بحوالي أحد عشر عاما ورغم ذلك فانه خطط للثأر لمقتل سيده من خصومه الذين كانوا له من قبل ، وبالفعل تمكن من الايقاع بهم وكان على رأسهم " علي بك الهندى " ، ولم يكتف "قطامش" بذلك وانما سعي لتكوين عصبيه مملوكيه قويه بعد ما تمكن من صنجقه أربعه من اتباعه ، بيد أن الاحوال لم تطب له طويلا حيث لقي مصرعه نفسه في واقعه تسمى " واقعه الدفتردار " ضمن حلقات الصراع المملوكي على النفوذ والرئاسه بمصر في القرن الثامن عشر [٣٢] .

ولما كان المماليك يشمون رائحه الغدر بسيدهم ويستشعرون بمؤامره تحاك ضده في الخفاء ، فإنهم يسارعون بتحصين بيته للدفاع عنه وقت اللزوم ، ومن الملاحظ في حلقات هذا الصراع المملوكي على السلطه قيام المتصارعين من امراء المماليك

ادخال الفرق العسكريه " الاوجاقات " في جلبه هذا الصراع للارتكاز على قوتها وبذلك صارت فرق جيش مصر حينذاك في خدمه الأقوى والاكثر نفوذا وأتباعاً ولم يعد جيشا قوياً قادرا على حفظ الامن والاستقرار وتأكيد سياده الدوله العثمانيه بوجه عام كما كان في القرن السادس عشر مثلا .

وعندما يعتلي الأمير المملوكي منصب " شياخه البلد " ويصبح شيخا للبلد وهو قمه النفوذ المملوكي في مصر وصاحب السلطه الفعليه بالبلاد فإنه يتجه لمكافاه اتباعه وزملائه " خشداشيته " بمنحهم رتبه الصنجقيه وشغلهم في المناصب الهامه ، وفضلا عن ذلك فإنه كان يسعى نحو المزيد من الروابط واواصر القربى مع اتباعة كان يزوج ابنته احد اتباعه " خازنداره " وهذا ما جرى على سبيل المثال عندما زوج " اسماعيل بك الكبير " كريمته لخازنداره وتابعه " ابراهيم بك قشطه " وهكذا ، وفي غالب الأحوال كان المملوك يتزوج من أرمله سيده واستاذه أو ابنته بعد وفاته ليفتح بيت سيده، وكان الأمراء يوصون في تركاتهم بنصيب لمماليكهم ومعاتيقهم سواء من الأموال أو العقارات أو حصص الالتزامات وغيرها وتفيض الوثائق بحالات كثيره في هذا الشأن ، وعلى سبيل المثال ما أوصى به أحد الأمراء بوقف عقار له كائن بحي بركه الازبكيه لعتقائه الأربعه وهم من السود وذلك في عام ١٧٢٢م [٣٣] .

بيد أن العلاقات بين الأمير المملوكي ومماليكة قد تسوء وتتكدر في بعض الأحيان، فإذا كان الأمير بخيلا مقتراً على مماليكه فظا وجشعاً في معاملته اياهم ، فإنهم يسعون للانتقام منه وقتله في بعض الحالات ، وهذا ما حدث على سبيل المثال " للأمير محمد جلبي بن ابراهيم جوربجي الصابونجي " الذي تسبب مماليكه في قتله وهو في طريقه الى السويس ، أما الكاشف " اسماعيل كاشف أبو الشراميط " وكان من كشاف "مراد بك المعروف" ، قد تصرف في حصص التزامه واسندها الى زوجته بكاملها فحرم بذلك مماليكه ولم يكتف بذلك بل أنه تعدى على ممتلكاتهم ، فثاروا عليه وقتلوه هو وزوجته ، وعوقبوا بعد ذلك بتنفيذ الإعدام فيهم وهكذا [٣٤] .

وسعياً وراء السلطه والشهره والنفوذ قد يتخلى بعض المماليك الطامعين والطموحين عن ولائهم وإخلاصهم لسادتهم وابنائهم ، وهذا ما حدث عندما تربع "علي بك الكبير" على مشيخه البلد وصار الحاكم الذائع الصيت في مصر وخارجها ، تحايل علي ابن سيده " الامير عبدالرحمن كتخدا "صاحب المآثر العمرانيه العظيمه والذى أحبه شعب مصر ، فنفاه من القاهره حتى لا يشكل مصدر خطوره عليه ، وفيما بعد تعرض "علي بك الكبير" نفسه لأقطع مما ارتكبه بحق ابن استاذه ، عندما انقلب عليه تابعه المشهور محمد بك أبو الذهب " - وكان في قمه نفوذه وسطوته ، وجمع "أبو الذهب" المماليك القراتمه " القدامى" الذين فقدوا سادتهم ولاذوا بالفرار والتخفي بالوجه القبلي ، كما أغرى زملاء علي بك " خشداشيته " الحاقدين عليه وكون بذلك جبهه معارضه قويه وحارب استاذه وانتهى الأمر بمقتل "علي بك" واهمل أبو الذهب شئون مماليك سيده " وقام أكثرهم بمصر بطالاً ... " [٢٥] .

المماليك في الجيش " العامليه " بمصر في القرن الثامن عشر :

تعرضنا من قبل للوجود المملوكي في الكيان العسكرى بولايه مصر في صدر العصر العثماني إبان قوه الدوله وتماسكها في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وان شراء المماليك على أيدى رجال الطبقه الحاكمه في مصر كان من الروافد القويه لتزويد الفرق العسكريه " الاوجاقات " بالرجال باستمرار رغم مخالفه هذا المسلك لقانون نامه مصر الصادر عام ١٥٢٥م والذى اختص العنصر العثماني فحسب بالعمل العسكرى دون سواه من العناصر الأخرى ، ولقد تزايد بشكل متدفق ودائب ورود المماليك " البيض والسود " خلال القرن الثامن عشر بعدما بلغت الدوله العثمانيه مبلغا من الضعف مما أفسح الطريق أمام العصبيات المحليه لأن ترفع رأسها وتقوى على حساب هذا الضعف في الولايات العربيه بوجه عام .

ومن خلال دراستنا المتأنيه والفاحصه – بسجلات المحاكم الشرعيه بمصر – في القرن الثامن عشر والمصادر المعاصره ، اتضح أن فرق الحاميه "الجيش" قد اكتظت باعداد هائله من المماليك لدرجه أفقدتها الصبغه العثمانيه ، وصار العنصر العثماني – على نحو ما سبق دراسته – غير قادر بحال من الأحوال على التصدي لخطوره العنصر المملوكي وفعاليته والامور صارت في غير صالح العثمانيين فقد احتكر امراء المماليك المناصب القياديه الهامه في سائر الفرق العسكريه كما ارتقوا الى الوظائف العليا والمؤثره في الكيان السياسي والاداري والاقتصادي بولايه مصر في آن واحد (٣٦) .

لقد تغلغل المماليك في كافه الفرق العسكريه ، وقد نجد الأمير المملوكي يخدم مع مماليكه في أوجاق " فرقه " واحده في نفس الوقت وبخاصه في الاوجاقين الرئيسيين المتنافسين " مستحفظان – عزبان " ، وربما يسعى الأمير المملوكي الى الحاق مماليكه في فرق عسكريه مختلفه ليكونوا له أعوانا ومساعدين خاضعين لنفوذه وسطوته داخل الاطار العسكري فيقفون بجانبه في أي أزمه أو صراع حول السلطه والامثله على ذلك كثيره ومتعدده .

والبكوات من امراء الالويه الشريفه الذين اشتغلوا في حكم الاقاليم " صناجق – كشاف " كان يحرصون على أنْ يكون لهم مماليكهم الذين يعملون في مختلف فرق الجيش ويرتقون للرتب العسكريه العليا " جوربجي – كتخدا – اغا " وغيرها (٣٧) .

ولم تخل فرق الفرسان " السباهيه " الذين يخدمون في الاقاليم من أمثله عديده في هذا الشأن ، فمن ذلك نجد أحد أغوات فرقه الكوملييه وهو من اتباع أمير مملوكي ، قد حقق نفوذا واسعا في المجال العسكري ومارس نشاطا كبيرا في الزراعه والالتزام ، وصاهر أحد كبار التجار الأمر

الــذى اتاح له فرصـــه واسعه لتحقيــق ثروة هائلــه بلغــت قرابه خمسمائه كيــس مصــرى عام ١٧٢٤م ، على حين لم يزد دخل "جوريجى كوملى" فى نفس الفرقه العسكريه عن كيس مصرى واحد رغم جهوده فى الميدان الزراعى لتحسين هذا الدخل[٣٨] .

ومن الجدير بالملاحظ فى التغيرات التى طرأت بالكيان العسكرى إبان القرن الثامن عشر أيضا ، أن مكانه فرقتى الجاويشيه والمتفرقه - صاحبتا النفوذ والسيطره فى القرن السادس عشر - قد تدهورت وانخفض المستوى الاجتماعى للعسكر المنتمين اليهما حتى ولو كانوا [illegible] ويظهر ذلك من خلال دراسة مخلفاتهم فمن ذلك أحد المماليك الجاويشيه بديوان مصر قـد بلغــت ثروتـه مبلغاً متواضعــا للغايــه حيث كان " واحد على ثلاثين من الكيس المصرى " عام (١١٣٦هـ) ولم يعد رجال هاتين الفرقتين - فيما يبدو - غير قادرين على استخدام الخيول فى تحركاتهم كما كان الأمر من قبل فقد انحدرت بهم الاوضاع لاستخدام الحمير بدلا منها [٣٩] .

ولم يغفل رجال الماليه والكتبه بالفرق العسكريه أهميه شراء مماليك لهم وادخالهم بفرق الحاميه المختلفه ، ويسلكون السلك العسكرى للوصول الى أعلى الرتب حتى رتبه الصنجقيه التى تؤهل صاحبها لشغل منصب هام ، كما أن الاهالى من التجار والشيوخ كان لهم اتباعهم الذين دخلوا الأوجاقات وتدرجوا فى الرتب العسكريه المختلفه ، وكان من المألوف وراثه العمل العسكرى حيث يخلف الأبن والده فى مكانته ، فمن ذلك أحد البكوات المماليك ، وصل إبنه الى درجه أغا توفكجيان ، أى قائد فرقه التوفكجيه على حين انتشر اتباعه فى مختلف الفرق العسكريه الأخرى [٤٠] .

اهم البيوتات المملوكيه في القرن الثامن عشر :

يعود تأسيس البيوت " البيوتات " المملوكيه في مصر الي عصر السلطنه المملوكيه، وقد رسخت تدريجيا النظم والتقاليد المملوكيه واستمرت حتي غروب شمس هذه السلطنه في أوائل القرن السادس عشر بعد الفتح العثماني للبلاد ، وكما هو معلوم لم يستأصل العثمانيون شأفه خصومهم المماليك جذريا بل استعانوا بمن بقي منهم لما لهم من خبرات اداريه وعسكريه سابقه وصاروا جزءً من الحاميه العثمانيه منذ بدء تكوينها كما نظمها قانون نامه مصر .

والبيوت المملوكيه التي عرفتها مصر في القرن الثامن عشر تعد في الواقع امتدادا للتقاليد المملوكيه السابقه ولكنها في صوره مضطربه عن ذي قبل فقد تغيرت وتعددت الوسائل والأهداف ، حيث كانت طموحات هذه البيوت تتطلع نحو الفوز بمنصب مشيخه البلد " زعامه المماليك في مصر " وليس عرش السلطنه المملوكيه كما هو الحال سابقا ، واذا كان السلطان المملوكي قد دأب علي توزيع الاقطاعات العسكريه الواسعه علي ممالكه مكافأه علي خدماتهم وضمانا لبقاء ولائهم نحوه ، صار مؤسسو البيوت المملوكيه في مصر في القرن الثامن عشر حريصين علي الحاق اتباعهم في مختلف الفرق العسكريه بجيش مصر للحصول علي رواتب نقديه وعينيه " علوفات ، جرايات - عليقات " مع استمرار رابطه الولاء تجاههم ، فالانتماء العسكري كان لسادتهم في المقام الأول ، مع اطلاق يد الاتباع " المماليك " من جانب امرائهم " سادتهم " لمباشره اعمال النهب والسلب لاموال الرعيه وممتلكاتهم دون مراعاه لمصالح المحكومين وسوء الاوضاع الداخليه "اتباع جركس بك - اتباع مراد وابراهيم بك -" [٤١] .

ولقد شهد القرن الثامن عشر صراعات دمويه متلاحقه بين هذه البيوت المملوكيه ، وقد ينقسم البيت المملوكي الواحد الي عده فروع وهكذا تتسع دوائر الصراع

سعيا وراء السلطه والاستئثار بشئون الحكم وباستقراء احداث هذا القرن يمكننا أن نفسر ظهور تلك البيوت لعاملين رئيسيين :

أولهما : تراخي قبضه الدوله العثمانيه من خلال ممثليها " الباشوات " ، وتراجع النفوذ العسكري للحاميه العثمانيه دعامه السياده واساس ارتكازها ، الأمر الذي هيأ المجال امام البيوت المملوكية لملأ هذا الفراغ السياسي والعسكري لصالحها، ولقد اسهمت تلك البيوت بدورها في اضعاف فعاليه الوجود العثماني حتى انفرد امراء المماليك بالنفوذ والسلطه الفعليه في النصف الثاني من هذا القرن بشكل واضح كما يظهر من وثائق ومصادر هذه الفترة .

ثانيهما : الصراعات الدائبه بين الكيانات المملوكيه - في غياب السلطه المركزيه القويه - للوصول الى كرسي الحكم وشغل المناصب الهامه في الولايه " شياخه البلد - الدفترداريه - اماره الحج ... " وقد حاول بعض الباشوات استغلال تلك الصراعات في بعض الأوقات لضرب تلك البيوت المملوكيه بعضها ببعض مما أدى الي اشتعال هذا التنافس بشكل مستمر حتي قدوم حمله نابليون الى مصر ١٧٩٨م وتمتد جذور البيوت المملوكيه الي القرن السابع عشر بمصر حيث اندلاع الصراع بين طائفتي الفقاريه والقاسميه ويشير المؤرخ المعاصر الى ذلك حيث أوضح أن غالبيه امراء مصـــر وحكامها ابان القرن الثامن عشر ينحدرون من هاتين الطائفتين [٤٢] .

بالنسبه لطائفه الفقاريه ظهر بها بيوت مملوكيه مثل بيت البلفيه بيت "رضوان بك" الشهير"أمير الحج" الذي تمتع بنفوذ هائل في مصر حتي وفاته عام ١٦٥٥م وقد أنشأ قصبه رضوان خارج باب زويله واوقفها على مماليكه أما بالنسبه لطائفه القاسميه فقد انقسمت الى ، بيت "رضوان بك أبو الشوارب" وهو استاذ "أيواظ بك الكبير" ، ولقد سطع نجم "أبو الشوارب" المذكور بعد وفاه "رضوان بك" أمير الحج الفقارى - السابق ذكره - ، ثم ظهر فيما بعد بيت "البشناقه" و"أحمد بك بوشناق" المعروف بقاطع السباع " وكان له اسهام فعال في منافسه طائفه الفقاريه ، وخلفه في هذا الصراع ابن شقيقه وهو " ابراهيم بك بوشناق" الشهير بأبو شنب .

ومما سبق تتضح امامنا عدة نقاط نسوقها على الوجه التالى :

أولا : احتل العنصر المملوكي مكانه منذ بدايات العصر العثماني في الكيان العسكرى لجيش مصر " الحاميه العثمانيه " ولكن تحت اشراف عثماني مباشر ، وتجدد الدم المملوكي باستمرار من خلال تزويد الفرق العسكريه بالمماليك كوسيله رئيسيه من وسائل الالتحاق بالسلك العسكرى رغم مخالفه القانون .

ثانيا : استفحل العنصر المملوكي وزاد خطره بشكل ملموس في القرن الثامن عشر وتزايدت اعداد المماليك ، ولم تفلح الدوله العثمانيه في وقف هذا الزحف المملوكي المتصاعد رغم اصدار فرمانات عديده بهذا الخصوص وفي المقابل كان الوجود العثماني يتراجع في الكيان العسكرى لافتقار الدوله الي سياسه منتظمه تعمل علي تجديد الدم العثماني بصوره متوازيه على الأقل .

ثالثا: نشأت البيوت المملوكيه وتغلغلت في صميم البناء العسكرى للجيش "الحاميه" ولم يعد الانتماء للفرق العسكريه التي يخدم بها المملوك والامتثال لأوامر قادتها وانما انصرف الولاء للسيد المملوكي "الاستاذ" ولم يعد الانتماء للفرق العسكريه الا لمجرد الحصول على الراتب النقدى والعينى .

رابعا : ساهمت التقاليد المملوكيه " الولاء من المملوك لسيده – رابطه الخشداشيه أي الزماله " – وان كان قد اعتراها القصور أحيانا – في دعم الكيان المملوكي الي حد كبير مما هيأ له السيطره السياسيه والاقتصاديه والعسكريه في آن واحد.

خامسا : عاش الامراء المماليك بعقلية العصور الوسطي وتغنوا بفروسيتهم وبطولاتهم وإنجازاتهم الغابره ولم يلاحقوا التطور المذهل في مجال الحرب وأساليب القتال وتقدم الاسلحه وظنوا أنهم بوسائلهم التقليدية قادرين على مواجهه العسكريه الاوروبيه المتطوره عندما داهمت البلاد الحمله الفرنسيه عام ١٧٩٨م .

حاله الجيش " الحاميه " في مصر قبيل المواجهه العسكريه :

درسنا فيما مضى العناصر المكونه للجيش في مصر بالتفصيل فالعنصر العثماني المستقر فقد سطوته وفعاليته ، والعنصر العثماني الوافد " القابوقوليه "

لم يتمكن من اعاده حيوية العسكريه العثمانيه في الحاميه بمصر رغم جهود الدوله في هذا المضار وحتى الدوله نفسها بلغت في القرن الثامن عشر مبلغا من الضعف والانهاك لم تعد معه قادره على مواجهه المتغيرات الدوليه وصارت مطمعا لدول أوروبا التي خطت خطوات واسعه نحو تقويه اقتصادياتها وظهرت في أرجائها ثوره صناعيه عملاقه تمخض عنها تطور مذهل في شتى الميادين ، فصار البون شاسعا بين الغرب الأوروبي المتقدم والشرق الاسلامي المتخلف عن ركب الحضاره الحديثه .

أما العنصر المحلي سواء من المصرين أو الاقليات الاسلاميه من شوام ومغاربه وغيرهم فلم يكن لهم دور يذكر في تقويه الكيان العسكري ، بل أنهم رغبوا في تحقيق مصالح خاصه بهم والوصول الى وضعيه إجتماعيه أفضل [٤٢] .

وفيما يتعلق بالعنصر المملوكي - كما سبق أيضاحه - فقد سيطر على البناء العسكري وتزايدت اعداده باستمرار وارتبط رجاله بتقاليد مملوكيه راسخه إعتراها الضعف والفتور ، وانهكت الصراعات المملوكيه الداخليه - حول السلطه والمناصب - من فعاليات هذا العنصر على الدوام ، هذا فضلا عن تخلف رجال هذا العنصر عن التطور الهائل الذي شهدته أوروبا في فنون الحرب والقتال ومقومات المعارك واستراتيجياتها ، والاسلحه المتقدمه وغيرها .

فما هو المنتظر من العسكريه العثمانيه المملوكيه التي غربت شمسها - منذ وقت طويل عندما تواجه العسكريه الفرنسيه المتطوره وجها لوجه في ميادين القتال في أواخر القرن الثامن عشر على أرض مصر الخالده ؟

هذا ما سوف نتعرض له في معركتي شبراخيت وانبابه حيث حسمت العسكريه الفرنسيه الحديثه الموقف لصالحها رغم كل الصعوبات التي تعرض لها جنود الحمله الفرنسيه خلال رحله شاقه وظروف قاسيه .

الاستعدادات العسكريه "المملوكيه - الفرنسيه" :

في صباح التاسع عشر من شهر مايو ١٧٩٨م ابحرت حمله "بونابرت" من سواحل فرنسا سراً ، على متن أسطول حربي ضخم بلغ ما يربو على أربعمائه

سفينه ، أقلت حوالي ستين الف مقاتل تحت قياده القائد الأعلى "نابليون بونابرت" الذى ذاع صيته في العالم بعد ما حقق انتصارات هائله في أوروبا ، وكانت حكومه الاداره في فرنسا تنوى توجيه ضربه عسكريه مباشره للعدو اللدود انجلترا ، بيد أن القائد الفرنسي المحنك قام بدراسه متأنيه وشامله خلص فيها بعدم جدوى هذه الضربه ، وجعل البديل عنها هو الاستيلاء على مصر شريان الحياه بالنسبه لانجلترا بحكم موقعها الاستراتيجي على خطوط المواصلات العالميه التي تربط انجلترا بالهند أكبر مستعمراتها في الشرق .

هبطت حمله "بونابرت" أرض مصر في وقت كان المماليك هم أصحاب السلطه الفعليه في البلاد وأصبحت السياده العثمانيه مجرد شكل ظاهرى - عمثله فى الباشا العثماني وبقايا الحاميه العثمانيه التي اعتراها الضعف والتدهور .

تقاسم كل من "مراد بك وابراهيم بك" السلطه في ولايه مصر وهما من اتباع "محمد بك أبو الذهب" "المماليك المحمديه" ، وما ان وصل الفرنسيون الي الاسكندريه حتى بلغت أخبارهم اسماع السلطات الحاكمه في القاهره ، ودعا "باكير باشا" الديوان فوراً الي الانعقاد والتأم شمل الديوان حيث حضر البكوات المماليك الموجودين بالقاهره والكشاف والاعيان وعدد من العلماء ، واستهل "مراد بك" الجلسه بمناقشه القضيه المفاجئه وهاجم الباشا في كلامه متهما الدوله العثمانيه بالتواطؤ مع الافرنج ومعلنا تحديه وقدرته ، وبالطبع استنكر الباشا هذا الاتهام المذكور ونفاه ، ودعا الي جمع الكلمه وبذل الهمه والاستعداد للحرب بكل الوسائل . غادر "مراد بك" القاهره على رأس جيش قوامه حوالي عشرين الفا يضم حوالي أربعه آلاف من المماليك الفرسان واتباعهم وعدد "من اهالي القاهره" " المتطوعون " ورجال من البدو ، كما أمر بتحرك المراكب والغلايين " غليون " المجهزه ببعض المدافع تجاه الشمال للاستعانه بها عند اللزوم [٤٤] .

كانت الاستعدادات قد بذلت من قبل لترميم القلاع والحصون - بعد ما أفادت أخبار سابقه باستيلاء الفرنسيين على مالطه في يونيو ١٧٩٨م - واستعد كاشف البحيره بقواته وجموع العربان وانتشر الفزع بين أهالي القاهره وعمت الفوضى

وحتى يشعر الناس بالاطمئنان وتهدأ خواطرهم صدرت أوامر بفتح المقاهى طوال الليل وإضاءه الشوارع وتعليق القناديل على كافه البيوت والمحلات ، ورغم ذلك فقد تسابق الاثرياء في نقل الأمتعه والأموال وغيرها استعدادا للهروب من العاصمه ، أما العلماء فقد اجتمعوا بالجامع الأزهر كل يوم وكذلك مشايخ الطرق الصوفيه وغيرهم للدعاء وقراءه القرآن والبخارى لدفع هذه النازله وتفريج المكروب الذى حل بالبلاد وأهلها ، وفي يوم الثلاثاء ، السابع عشر من يوليو ١٧٩٨م نودي بالنفير العام وخروج الناس للمتاريس وتكرر النداء عدة مرات فى كل أحياء العاصمه، فخرج أهالى الحارات وارباب المحلات والدكاكين والاسواق جماعات الى بر بولاق ، وتقدم ارباب الاشاير والمتصوفه يحملون الأعلام ويضربون بالطبول والزمور وهم يصيحون ويذكرون أذكارا عديدة ، وقد أتجه نقيب الأشراف السيد "عمر مكرم" إلى القلعة أحضر بيرقا كبيرا عرف بالبيرق النبوى ، وأنتشر حوله منذ خروجه وحتي وصوله إلي بولاق الالاف من أهالي البلاد وهم يتسلحون بالنبابيت ويكثرون من الصياح والضجيج ، ولم يعد فى القاهرة سوى العجزة المسنين والنساء والأطفال ، وصارت بولاق مركز تجمع عظيم ، ومن الملاحظ أن فى هذه الأحوال تضرب الفوضى اطنابها وينتشر النهب والسلب وينشط اللصوص والمجرمون ، وترتفع أسعار الحاجيات والبضائع والسلع بشكل مذهل ، وأختلف الناس وتشعبت آراؤهم فى الطريق الذى يتخذه الافرنج فى زحفهم تجاه القاهرة ويعيب المؤرخ المعاصر علي الحكام المماليك أنهم لم يحاولوا التعرف علي أحوال العدو للافاده من نقاط الضعف ما أمكن لتجنب الخسائر يقول "وليس لأحد من أمراء العساكر همة أن يبعث جاسوسا أو طليعة تناوشهم القتال قبل دخولهم" [٤٥] كما ينتقدهم فى تكاسلهم عن إشغال العدو بمناوشات سريعة ومفاجئة قبيل الدخول فى معركة حاسمة وهم أدرى بطبوغرافية البلاد وأهل مصر أدرى بشعابها ، كان موقف أهالى الإسكندرية مشرفا ولقد بذلوا كل إمكاناتهم المتاحة لمواجهة العدو المسلح والمدرب ، والفارق فى التسليح ووسائل القتال وأساليبه كانت في غير صالحهم ، ويكفى ما ذكره "بونابرت" نفسه بأن كل

بيت كان قلعة ، وأنتهك الفرنسيون حرمة المساجد وقتلوا العديد من الأهالى المدافعين ، وذبحوا الرجال والنساء الكبار والصغار وحتى الإطفال ، فكانوا يتعاملون بوحشية منقطعة النظير لعده ساعات حتى سيطروا على الموقف وقد تعرض "بونابرت" لمحاولة لإغتياله فى أحد شوارع الإسكندرية على أيدى أحد القناصة بيد أن حراسه تسلقوا البيوت وتمكنوا من القبض عليه وقتله فورا ، وذلك قبيل وصوله إلى بيت القنصل الفرنسى المواجه للميناء الشرقى ولقد أصيب "كليبر" بجرح شديد من رصاصة فوق عينه ، كما أصيب "مينو" بعدة جروح وذلك فى بداية القتال ، ويندر أن يصاب أثنان من كبار القادة فى الدقائق الأولى لاية معركة .

أمر "بونابرت" بتعليق المئات من النسخ المنشورة الموجه لأهل مصر وكان مكتوبا باللغات العربية والتركية والفرنسية ، ومضمونه الدعوة للهدوء والتسليم وقد أظهر فيه أحترامه للدين الإسلامى والعلماء ورغبته فى معاقبة المماليك الظالمين وإقامة العدل وغيرها من الشعارات التى تخدم أغراضه وتلبى أحتياجاته [٤٦] .

وجرت مفاوضات بين الفرنسيين والسيد "محمد كريم" حتى أعلان الإستسلام والخضوع للمستعمر المحتل وأقسم السيد "محمد كريم" يمين الولاء لبونابرت الأمر الذى أرتأى أنه من الأجدى تنصيبه حاكما على الإسكندرية من قبله ودون الدخول فى تفصيلات فأن "بونابرت" كان يخطط بإن لا ينفق وقتا فى الإسكندرية ويمكث بها حتى أنه لم يدع لعسكره الفرصة للتعرف على معالمها ، فكان "بونابرت" فى سباق مع الزمن وأجبر جنوده على تحمل كافة المشاق والصعوبات للتحرك بسرعه صوب شبراخيت وقد تعرض جنود الحملة الذين أنقسموا إلى عدة فرق عسكرية لهجمات العربان المتكررة وقاسوا من قلة المياه وشدة العطش فى صيف قائظ ومناخ لم يألفوه من قبل حتى بلغوا دمنهور ثم الرحمانية ، وهناك أجتمع "بونابرت" بكبار قواده وجنوده لرفع معنوياتهم وذكرهم بالامجاد والبطولات التى حققوها قبل ذلك فى ميادين عسكرية متعددة ، وأمر باطلاق الموسيقى العسكرية لترديد النشيد الوطنى (المارسيليز) لماله من أهمية كبرى فى

أثارة حماستهم وتهيئتهم لمعركة فاصلة [٤٧] . كان "بونابرت" قد جرد أهل الإسكندرية من الأسلحة والزمهم بوضع الشارة المثلثة الالوان الدالة على شعار الجمهورية الفرنسية ، وميز كبار المشايخ والأعيان بارتداء الوشاح (الأزرق والأحمر والأبيض) كما هو الحال لدى الفرنسيين ، وترك بالإسكندرية حامية عسكرية قوامها قرابة الفين إلى جانب عدد من الساعدين والملاحين في أسطول الحملة وقام بمكافأة قواده ورجاله الذين أثبتوا كفاءه في الإستيلاء على الإسكندرية .

موقعة شبراخيت (١٣ يوليو ١٧٩٨) :

تعرف "بونابرت" – عن طريق عيونه – علي تحركات "مراد بك" حتي بلغ بلدة شبراخيت الواقعة علي بعد ثمانية أميال جنوب الرحمانية ، وكانت فرقة ديزية الفرنسية قد التحمت في مناوشة جرت يوم ١٠ يوليو مع فرقة من فرسان المماليك يقودها "محمد بك الألفي" أسفرت عن هزيمه المماليك دون خسائر ودون صعوبه عندما ركزت المدفعيه نيرانها تجاه الهجوم المملوكي الذي كان يعوزه التكاتف والنظام [٤٨] .

درس "بونابرت" خطط المماليك من خلال تقرير قدمه احد قواده ، فأصدر قراره بفرض معركه سريعه في شبراخيت فواصلت قواته البريه والبحريه سيرها حتي وصلت الي شبراخيت في فجر يوم ١٣ يوليو ، وشدد القائد علي جنوده بضروره الالتزام بالنظام الصارم خلال سير المعركه وأنه لامناص من مواجهه المماليك إلا بجبهه منظمه وثابته ، ولما استقر جنود الحمله الفرنسيه على أرض المعركه واتخذت الفرق العسكريه مواقعها ، اصدر "بونابرت" أوامره لكل فرقه بأن تشكل مربعاً عمق كل ضلع من اضلاعه سته طوابير وجعل في قلب المربع الفرسان وعربات الامتعه ، بينما جعل المدفعيه في زوايا هذه المربعات العسكريه المنظمه ويفهم من ذلك أن القائد المحنك اراد أن يفاجيء المماليك بمعركه فور وصوله الي شبراخيت يوم ١٣ يوليو ، كما أنه اتخذ أسلوب الدفاع أكثر من الهجوم وبتكتيك حربي لم يألفه الفرسان المماليك من قبل – أما "مراد بك" فإنه ما ان وصل الي

شبراخيت حتى قرر – على ضوء الاحداث – ان يتخذ موقع الدفاع بقواته التى تحرك بها زاحفا من القاهره ، وجعل الاسطول النهرى بالنيل شرق معسكره خط دفاع قوى ، ومسرح المعركه الدفاعية تجاه الشمال والشمال الغربي وقد أفاد من وجود ترعه متفرعه من النيل شمالي شبراخيت أيضا لتكون خطا دفاعيا وحاجزا طبيعياً ، وهكذا نظم مراد بك بخبراته وتجاربه قواته البريه والنهريه بحيث جعل خطا دفاعيا متقدما من الفرسان الشجعان وخلفهم الترعه المذكوره وتبعهم ما يشبه " القلب " من الفرسان وأتباعهم الى جانب المشاه ومساعديهم . وتقف المدفعيه المنصوبه على سفن الاسطول النهرى لتأمين الجانب الايمن لقوات المماليك [٤٩] .

كانت الحاله المعنويه للقائد المملوكي عاليه وسعى لبثها في صفوف المماليك والمتطوعين ، وكان يظن أن الأمر لايعدو نزهه حربيه حيث صرح بأنه سوف يشرح الفرنسيين كما يشرح الشمام الذى يأكله بسهوله ويسر ولم يكن مدركاً للفارق الشاسع بين الحرب الحديثه بكل مقوماتها والحرب القائمه على الكر والفر والمواجهه المباشره للفارس وما يظهره من امكانات وقدرات فرديه في المقام الأول كما تمرس عليها هو وبنى جنسه منذ أمد بعيد [٥٠] .

يشير المؤرخون الى أن جيش المماليك – مهما كانت التقديرات – كان أقل عددا من قوات الحمله الفرنسيه بقدر كبير فالفارق العددى كان لصالح الفرنسيين ، أما المماليك فقد كان كل منهم يحمل " جبخانه " فوق حصانه الى جانب كميه كبيره من السهام الطويله فضلا عن سيفه البتار وقد يحارب المملوك بسيفين في آن واحد وهو يقبل على الحرب بقلب شجاع ثابت جسور ، وقد بدت ملابس المماليك الحربيه الأنيقه والثمينه المرصعه بالجواهر وخوذاتهم المموهه بالذهب ، وهم يتمتعون ببنيه قويه تميل الى الضخامه والطول والوسامه لفتت انظار اعدائهم، وقد عكست أشعه الشمس في مطلع النهار هذه المظاهر الخلابه [٥١] .

بدأت احداث معركه شبراخيت في صباح يوم الثالث عشر من شهر يوليو والقوات المتحاربه على النحو المذكور ، ولقد أصيب "مراد بك" بالدهشه والحيره لما رآه من تشكيلات الفرنسيين على شكل مربعات منظمه ومحكمه كما سبق

توضيحه فهو لم يألف هو والمماليك هذا الاسلوب في ميدان القتال من قبل ، الأمر الذي جعل فرسان المماليك يدورون من وقت لآخر حول هذه المربعات العسكريه سعيا لمهاجمتها دون طائل وظلوا على هذا الحال قرابه ثلاث أو أربع ساعات ، فكان ولابد من الالتحام بين الاسطولين المملوكي والفرنسي في نهر النيل قباله شبراخيت واطلقت المدافع في الجانبين مما شجع فرسان المماليك لمحاوله الهجوم بعد فتره وجيزه وما ان اقترب هؤلاء الفرسان من مرمى . القوات الفرنسيه " المربعات " حتى امطرتهم بوابل من طلقات المدافع والقنابل اليدويه ورصاص البنادق وجرت محاولات متكرره لاقتحام تلك المربعات واختراق صفوفها ولكنهم باءوا بالفشل في كل مره ، فاضطروا للانسحاب الى مواقعهم الاماميه لمعسكر المماليك (٥٢) . اصدر القائد الفرنسي الأعلى أوامره لاحدى الفرق الفرنسيه بالهجوم المتواصل على قوات المماليك بهدف تخفيف العبء عن الاسطول الفرنسي الذي تعرض لعده خسائر ، خاصه وقد طلب بعض القاده البحريين من "بونابرت" المبادره بنجدتهم لما تعرضوا له من انتقام بعض الترك الذين صعدوا على السفن الفرنسيه وقاموا بذبح الملاحين وقطعوا رؤوسهم ، وتغير الموقف تدريجيا بعد المحنه التي تعرض لها الفرنسيون في النيل . عندما أصابت قنبله أطلقها الفرنسيون على المركب التابع للمماليك والذي كان يحمل كميات من الجبخانه والبارود مما احدث انفجاراً مدوياً واحترق المركب وتطاير المقاتلون من فوقه الى مياه النيل ، مما أحدث ذعراً واسعاً في صفوف المماليك ، فتراجع الفرسان المماليك عن محاوله جديده للهجوم على الفرنسيين ولاذوا بالفرار فتقدم الفرنسيون وتمكنوا من احتلال شبراخيت دون صعوبه . وهكذا اثبت بونابرت لقواته التي انخفضت معنوياتها خلال رحله شاقه بين الاسكندريه وشبراخيت لما تعرضت لها من صعوبات جمه ، بأن الانتصار على المماليك أمر لابد من تحقيقه وليس هناك ثمه تخوف من محاربتهم فقد هزموا في شبراخيت وتركهم يتراجعون دون مطارده بعيده المدى (٥٣) .

وعلى هذا النحو ، لم تستمر معركه شبراخيت وقتا طويلا ، فقد حسمت

العسكريه الفرنسيه الموقف باتباع "بونابرت" أسلوبا عسكريا جديد لايقدر المماليك على التعامل معه حيث اتخذ لقواته أشكالاً على هيئه مربعات كل مربع بمثابه وحده عسكريه متكامله يصعب اختراقه ، ورغم أن الاسطول المملوكي قد اثبت فعاليه لابأس بها واحدث خسائر في الاسطول الفرنسي إلا أن الامور تبدلت بعدما أحرق المركب الذي يحمل كميات من الجبخان والبارود فعمت الفوضى وساد الذعر أوساط المماليك (٥٤) .

وكان "بونابرت" حريصا في تحركاته على اتخاذ زمام المبادره والاحاطه باسرار العدو العسكريه واسلوبه في القتال وبناء على هذه المعلومات الدقيقه كان يضع الخطه المناسبه مما أكسب الفرنسيين تفوقا ملحوظا الى جانب تفوقهم العددي . وبذلك عجزت العسكريه العثمانيه المملوكيه عن مواجهه العسكريه الفرنسيه المتطوره ، في أول لقاء حربي مباشر على أرض شبراخيت .

وينبغي أن نؤكد أهميه الانضباط والنظام في المعسكر الفرنسي والطاعه التامه لأوامر "بونابرت" لدى قواده وجنوده خلال الاعداد للمعركه وأثناء المعركه ذاتها مما أفشل محاولات المماليك الهجوميه المتكرره .

معركـــة امبابــــة (٢١ يوليـــو١٧٩٨م) :

لم يمهل "بونابرت" جنوده بعد معركة شبراخيت سوى ساعات معدودة. وأصدر أوامره لأستئناف الزحف ، ولم يظل أحساسهم بالنصر سوى وقت قصير حيث عاودتهم مشاعر إنخفاض معنوياتهم ، لما قاسوه من مشقة الطريق وصعوبة جر عربات المدافع مما أدى لتحطم عجلاتها على أرض جافة تتخللها العديد من القنوات ، كان لزاما أصلاحها على الفور والعمل على تسوية وتمهيد الطريق منعاً لتكرار ذلك ، وقد أفاد أحد القادة بأنه في اليوم التالي لمعركة شبراخيت أصبحت أقدام الجنود المتعبة مشققة كالارض التي يدوسونها في طريقهم ، وصور قائد آخر حالة القوات الفرنسية خلال زحفها ، بأن الجيش على الجملة متذمر ، والضباط كانوا يسمحون لجنودهم بالإنتشار في سائر القرى الواقعة على طريقهم للحصول على ما يمكنهم من الأحتياجات والمؤن ، ولما رفضت أحدى

القرى أمدادهم بالبضائع التى طلبوها ضربوا أهلها بحد السيف وأحرقت القرية وقد بلغ عدد الضحايا بها قرابة تسعمائة رجل وأمرة وطفل ليكونوا عبره لغيرهم، وهذا بعكس تذمر جنود الحملة وسخطهم لما حل بهم وبالتالي فقد صبوا جام أنتقامهم على النحو المذكور وقد يكون العدد المذكور مبالغا فيه ، ولكن تبقى دلالة المسلك الوحشي لجنود الحملة رغم إدعاءات المنشور الذى أذاعة "بونابرت" عند الوصول إلى الأسكندرية(٥٥) . كانت أوامر "بونابرت" بالزحف السريع تعني عدم أتاحة الفرصة للمماليك للتفكير الحربي السديد لعمل خطوط دفاعية تعوق زحف الحملة الفرنسية وتكبدها الكثير من الخسائر ، فما هي سوى أيام قلائل حتى وصلت قوات الحملة إلى (وردان) في يوم ١٨ يوليو ، ووجد القائد الفرنسي أنه من الحكمة أن يترك لجنوده الفرصة للراحة الكافية ريثما تتكامل كافة الفرق ويجرى دراسة الموقف بدقة وعناية مع قادته بعدما توافرت لديه المعلومات الدقيقة عن العدو، ثم تحركت قوات الحملة بعد يومين في ٢٠ يوليو إلى قرية (أم دينار) الواقعة على بعد ثمانية عشر ميلا شمال القاهرة ، ووصلت أخبار تفيد بأن "مراد بك" قد جهز المماليك على الساحل الغربي للنيل في بر (أمبابة) التى حصنها جيدا، وأن "إبراهيم بك" يعسكر بعدد من المماليك والمتطوعين على الساحل الشرقي عند بولاق ليقطع الطريق على الفرنسيين (٥٦) ويصف الجبرتي أحوال المدافعين المماليك بعبارات تقطر ألما وحزناً "..وأصبح يوم السبت فوصلوا إلى أم دينار فعندها أجتمع العالم العظيم من الجند والرعايا والفلاحين المجاورة بلاد مصر، ولكن الأجناد متنافرة قلوبهم منحلة عزائمهم مختلفة آراؤهم حريصون على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم مختالون في زيهم مغترون بجمعهم محتقرون شأن عدوهم مرتبكون في رويتهم مغمورون في غفلتهم وهذا كله من أسباب ما وقع من خذلاتهم وهزيمتهم ..." (٥٧) ومماسبق نجد المؤرخ يحلل العوامل التى أدت في النهاية إلى النتيجة المتوقعة سلفا، فالمماليك - بما عرفوا عن قبل - قد تخلوا عن أصول العسكرية المملوكية أيام عزها ومجدها ، وغفلوا عنها وصاروا

يعيشون في رفاهية وترف فلا يريدون ترك حياتهم المنعمة ، هم يحاربون – في الظاهر – بلا هدف محدد بعدما أنحلت عرى التقاليد المملوكية وأحياتهم الغرور لاحتقادهم – بدون فهم ووعي – أمر العدو الفرنسي ولم يتخذوا من هزيمة شبراخيت درساً بليغاً يستخلصون منه العبر والعظات .

ويضيف المؤرخ المعاصر بأنه كان من المتوقع لدى المماليك وأهل مصر بأن الفرنسيين قادمون على البرين الغربي والشرقي للنيل في أن ولكن "بونابرت" خالف ظنونهم وواصل الزحف على البر الغربي فحسب ، ومن الجدير بالذكر أنه سر كثيرا بتركز قوات المماليك بقيادة "مراد بك" في البر الغربي حتى لا تتعرض القوات الفرنسية لأخطار أثناء العبور إلى البر الشرقي للنيل ، ومن ثم فضل الدخول في معركة حاسمة على أرض (أمبابة) حاولت قوة من العساكر المملوكية الأشتباك بمقدمة الفرنسيين عند بلدة (بشتيل) وهي بلدة مجاورة لإمبابة على البر الغربي ، ولكن القوات الفرنسية تعرضت لها بالبنادق المتتابعة الرمي وأنزلت بهم الهزيمة وقتل في هذه المحاولة ايوب بك الدفتردار وعدد كبير من كشاف "محمد بك الألفي" ومماليكهم وطاردتهم قوة فرنسية بلغ قوامها ستة ألأف مقاتل ، حدثت هذه الأشتباكات المذكورة وأنتهت على النحو المشروح وكان "بونابرت" بعيداً عنها . وعندما أقترب الفرنسيون من المتاريس التي نصبها المماليك بدأ الفريقان المتحاربان في تبادل القصف بالمدافع وشارك العسكر البحاره في المعركة وفي هذه الأثناء كان قد حضر من دمياط عدد وفير من العسكر الأرناؤد وأنضموا إلى المماليك في أمبابة وقاتلوا معهم خلف المتاريس [٥٨] .

ومن الملاحظ أن "بونابرت" قد أصدار أوامره قبيل المعركة بأتخاذ نفس الأسلوب الذي سبق في شبراخيت ، حيث تشكيل القوات على هيئة مربعات وفيما بين هذه المربعات تتوزع الأمتعه والفرسان وفي أركان هذه المربعات تتخذ المدفعية مواقعها ، والقى فيهم خطبة حماسية رائعة وأمرهم بأتخاذ موقعا موقف الهجوم وهو يشير إلى الأهرام قائلاً "أيها الجنود أن أربعين قرنا تنظر إليكم من قمة هذه

الأهرام " (٥٩) وإن كان هناك من يستبعد حدوث هذه الخطبه المذكورة حيث إن الوقت لم يكن كافيا قبيل المعركة فضلاً عن صعوبة أبلاغ قرابة خمسة وعشرين ألفا من الجنود صوته في هذا الموقف المهيب ولكنه قد تملكه أحساس جارف وهو يشاهد الأهرام – عن بعد – ومآذن القاهرة بأنه إزاء معركة تاريخية ستجرى علي أرض الحضارة والتاريخ ، وسوف يدخل بها سجل التاريخ .

بدأت معركة أمبابة الشهيرة عندما تبادل المتحاربان القصف المدفعي – كما سبق الإشارة– ولما شاهد جنود "إبراهيم بك" ما يجرى على البر الغربي صاح العامة والغوغاء من أبناء الرعية وأرتفعت الأصوات وتعالت الصيحات بانواع الدعاء . ويعلق المؤرخ المعاصر علي ذلك بقوله "وكأنهم يقاتلون ويحاربون بصياحهم وجلبهم فكان العقلاء من الناس يصرخون عليهم ويأمرونهم بترك ذلك ويقولون لهم إن الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة والمجاهدين أنما كانوا يقاتلون بالسيوف والحراب وضرب الرقاب لا برفع الأصوات والصراخ والنباح فلا يستمعون ولا يرجعون عما هم فيه ومن يقرأ ومن يسمع ..."(٦٠)

ولقد حاول كثير من العساكر المماليك والأمراء وعلى رأسهم "إبراهيم بك" الوالى العبور إلى البر الغربي حيث تزاحم الناس بشكل كبير نظر لقلة المراكب . فما أن وصلوا بعد مشقة حتي كانت الهزيمة قد نزلت بقوات "مراد بك" في أمبابة . ويوضح المؤرخ المعاصر بأن الرياح قد أشتد هبوبها في وجوه المماليك وأرتفعت الأمواج بنهر النيل ، وحملت الرياح العاصفة الغبار والرمال ، فلا يقدر أحد من المماليك أن يفتح عينيه . فالرياح كانت تهب من جهة الشمال وأشتد الأمر بالمدافعين لدرجة عظيمة فقد أظلمت الدنيا من دخان البارود وصوت أصوات المدافع وطلقات البنادق .

لم تستغرق المعركة وقتا طويلا فقد بدأت في منتصف النهار في جو قائظ وأستمرت نحو الساعة أوبزيد وفشل "مراد بك" بقواته المعسكره في ميدان القتال في مواجهة الهجوم الفرنسي عندما أقتربت الفرق المتقدمة من المتاريس

وهي على شكل مربعات [٦١] - كما كانت في شبراخيت - وأحاطت تلك الفرق بمعسكر المماليك من الأمام والخلف وتزايدت طلقات المدفعية الفرنسية وطلقات البنادق وأصابت الرياح المذكورة المماليك وساعدت المهاجمين إلى حد كبير ، وغرق الكثير من الخيالة (الفرسان) المماليك كما وقع منهم الأسرى في أيدى الفرنسيين ، وفر "مراد بك" من الميدان هو ومن معه إلى الجيزة وخلفت المعركة عددا هائلا من قتلى المماليك فكانت غنائم الفرنسيين لا تحصى من الأسلحة والأمتعة والذهب والأموال وغيرها ولما إنهزم المماليك في البر الغربي للنيل حول الفرنسيون أتجاه المدافع والبنادق صوب البر الشرقي وتوالى القصف على عسكر أبراهيم بك حتى أدركو الهزيمة وفقدوا الأمل في تحقيق أى تقدم وركب "أبراهيم بك" والباشا والأمراء والعسكر والرعايا وتركوا جميع الأثقال والخيام كما هي لم يأخذوا منها شيئا..."[٦٢] أما "إبراهيم بك" والباشا والأمراء فقد هربوا في أتجاه الصالحية وبعدها أرسل ليأخذ حريمه وأمتعه غير آسف على مصر لقد أشتد الكرب بأهالي مصر بعد الهزيمة المذكورة وفرار الحكام وبدا أهالى القاهرة يسارعون بالهروب وهم لا يعرفون إلى أى مكان يخرجون فقد عم القلق وساد الأضطراب فتلاحقوا وتسابقوا وخرجوا من كل حدب ينسلون ويبيع الحمار الاعرج أو البغل الضعيف بأضعاف ثمنه وخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجته حاملة طفلها ومن قدر على مركوب أركب زوجته أوابنته ومشى هو على أقدامه وخرج غالب النساء يبكين في ظلمة الليل ..." [٦٣] ولما غادر الناس العاصمة على هذا النحو من شدة الضيق والفزع لم يسلموا من أيذاء العربان وقطاع الطرق ، فقد أنتشرت الفوضى وأختل الأمن في أرجاء البلاد . وبعدها أنتقل "بونابرت" إلى البر الشرقي وسكن بقصر "محمد بك الألفي" بالأزبكية وكان قد فرغ من أنشائه وأنفق فيه أموالا عظيمة وأثثه بالفرشه الفاخر - قبيل قدوم الحملة بوقت قصير [٦٤] .

ومما سبق تتضح لنا ملاحظات عديدة نعرضها على الوجه التالي :

أولاً : لم يعد للعنصر العثماني وجود يذكر في معركتي شبراخيت وأمبابة وهو العنصر الأصيل في تكوين الحامية العثمانية (جيش مصر) منذ الفتح العثماني للبلاد فقد توارى وجوده وأنزوى أثره في القرن الثامن عشر .

ثانياً : لم يتفهم أمراء المماليك بقيادة "مراد بك وإبراهيم بك" الإخطاء التي وقعوا فيها في معركة شبراخيت لتجنب تكرارها وإنما أرتكبوا ذات الأخطاء في معركة أمبابة الفاصلة ويرجع ذلك إلى جهلهم بتطور فنون الحرب الحديثة ، وجمود العقلية العسكرية المملوكية التي عاشت على أمجاد الماضي الغابر .

ثالثاً : أفتقار المماليك إلى النظام والإنضباط فقد عمت الفوضى الصفوف ولم يصمدوا طويلاً ككتلة واحدة أمام العدو الفرنسي ولم يتصدو ببراعة إلى عملية التطويق التي نفذتها القوات الفرنسية المهاجمة بكل دقة وأحكام .

رابعاً : توارى نفوذ الباشا العثماني وصار في ركاب "إبراهيم بك" الذي عسكر بقواته على البر الشرقي دون مشاركة فعالة في المعركة .

خامساً : مشاركة الرعايا من الفلاحين والبدو وغيرهم من المتطوعين أضرت أكثر مما أفادت في هذه المعركة فهي قوات غير مدربه وأسلحتها - إن وجدت - لا قيمة لها في معركة حديثة يصل فيها مرمى المدفع والبندقية لمسافات بعيدة .

سادساً : التفوق العددي كان لصالح القوات الفرنسية رغم الأختلاف في تحديد أعداد قوات المماليك حيث قدر "بونابرت" قوات المماليك ومن معهم من الإنكشارية البدو بما يقرب من ثمانية وسبعين الف مقاتل وهذا رقم مبالغ فيه للغاية ، فإن مجموع قوات الحامية بمصر بكل عناصرها لم تكن لتصل إلى (عشرين الفاً) في أحسن الأحوال .

سابعاً : حرص نابليون على أتخاذ زمام المبادرة وفرض المعركة على المماليك قبل أتخاذ أجراءات دفاعية تعوق زحف القوات الفرنسية ، فضلاً عن تتبعه لكافة تحركات الخصم والحصول على المعلومات الهامة عن طريق عيونه .

ثامناً : التفوق الواضح في مجال التسليح والتكتيك الحربي الحديث جاء لصالح العسكرية الفرنسية في مواجهة العسكرية العثمانية المملوكية التي إنقضى عهدها وصارت في عداد التاريخ .

هوامش الفصل الخامس

هوامش الفصل الخامس

(١) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س٢٠٩ ق٣٤ ، س١٢٠ ق٣٩ ، س١١٥ ق٢٢٤ ، س١١٥ ق٧٣٣ ، ق٦٥١، س١١٥ ق١٢٩ ، ق١٦٣ ، س١٢٠ ق٢٧٦ ، ق٢٨٢ ، ق٤٣٢ ، ق٦٠٤ ، ق٦٥٩ ، ق١٤٢ ، س١٢٢ ق١٣٢ ، ق٨٠، ق٣٩، ق١٨، ق٩، ق٥٨١، س١٢٠ ق٢٥ ، س١٥٢ ق٤٣٩ ، س١٣٤ ق٢١ ، ق٢٢ ، س١٤٨ ق٤٨ ، ق٢٠٠ ، س١٢٤ ق٤٩٦، س١٢٥ ق٣٩٧، ق٢٨٤ ، س١٤٨ ق٥٠ ، س١١٥ ق١٦٣.

(٢) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٢٠ ق٥٨١ ، س١٥٢ ق٤٣٩ ، س١٢٢ ق٣٩ ، س١١٥ ق٢٢٤ ، س١٢١ ق٨٠٠ ، س١٢٠ ق٥٨١ ،س١٢٥ ق٢٤٨ .

(٣) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٢٤ ق٥٨١ ، س١٢٣ ق٦١٥ ، س١٢٠ ق٢٧٦ ، ق٢٨٢ .

(٤) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٢٢ق١٣٢، س١١٥ق٢٢٤.

(٥) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٥ ق٧٣٣ ، س١٢٠ ق٢٨٢، ق٣٢٤ ، ق٦٥٩، س١٨٨ ق٢٨٦، س١٢٥ ق٨٦٦ ، س١٤٨ ق٢٨ ، س١٢٥ ق٣٩٧ ، ق٢٤٨ ، س١٥٢ ق٣٣٢ ، س١٢٥ ق٣٢٤ ، س١٢٥ ق٨٦٦ .

(٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١١٥ ق٢٢٩ ، س٢٠٩ ق٣٤ ، س١١٥ ق٧٣٣ ، ق٧٢٧ ، س١١٥ ق٦٥١ ، ق٦٦٨ ، ق١٢٩ ، ق١٦٣ ، س١٢٠ ق٢٧٦، ق٢٨٢، ق٤٣٢ ، ق٦٠٤ ، ق١٦٦ ، ق١١٢ .

(٧) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٢ ق١٨ ، س١٢١ ق٨٠٠ ، س١٢٠ ق٥٨١ ، س١٥٢ ق٤٣٩ .

(٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٠ ق٢٨٢، س١٣٤ ق٥٨ ، س١٢٠ ق٢٨٥ ، ق٢٥ ، س١١٩ ق٨٣ ، ق٩٦،محكمه الباب العالي س١٨٠ ق٤٤٤ ، ق٥١٤ .

(٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س٢٠٩ ق٣٤ ، س١٢٠ ق٣٩، س١٢٠ ق٢٧٦ ، ق٢٨٢ ، ق٦٥٩ ، س١٢٤ ق١٠٥ ، ق٢١٦ ، س١٤٨ ق٢٠٠ ، س١٢٤ ق٣٧٣ ، س١٤٨ ق٢٨ ، س١٤٨ ق٥٠ .

(١٠) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٢٤ ق٢٧٣، ق٤٩٦ ، س١٢٤ ق٥٨١ ، ق٣٧٣ ، س١٢٥ ق٥٢٤ ، ق١٤٢ ، ق٢٨٢ ، س١٢٣ق٢٣٢.

(١١) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س٢٠٩ ق٣٤ ، س١٢٠ ق٣٩ ، ق٢٧٦ ، س١٢٠ ق٢٨٢ ، ق٦٥٩ ، س١٢٤ ق١٠٥ ، س١٨٩ ق٢١٦ ، س١٤٨ ق٢٠٠ ، س١٢٤ ق٣٧٣ ، س١٤٨ ق٢٨ ، س١٤٨ ق٥٠ ، س١٢٠ ق١١٢، س١٤٨ ق٢٩ ، ق٥٨ ، ق٣٩ .

(١٢) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٥ ق٦٧٢ ، س١٢٠ ق٢٧٦ ، ق٣٣١ ، ق١٦٦ ، ق١٤٢ ، ق٧٧٧ ، س١١٩ ق٣١١ ، س١٢٠ق١٢٣ ، س١٢٠ ق١٦٨ ، س١٢٤ ق١٠٥ ، س١٢٥ ق٨٦٦ ، ق٢٤٨ ، محفظه دشت رقم ٢٢١ ق١٨٥ .

RAYmond,A,OP.CIT.tomeII, p.665. -

(١٣) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٥ ق٦٧٢ ، س١٢٠ ق٢٦٦ ، ق٣٣١ ق٤١٧ ، ق١٤٢ ، س١١٩ ق٣١١ ، س١٢٠ ق٧٧٧ ،س١١٤ ق٤٠٨ ، س١١٩ ق٥٢٣ ، س١٢٤ ق١٠٥ .

- أحمد جلبي : المصدر السابق ص ص ٢٣٠- ٢٤٥ .

(١٤) سجلات المحاكم الشرعيـة ، محكمـة القسمة الشرعية ، س ١٢٠ ، ص ٢٧٦، ق١٢٢ ، س ١١٤ ، ق ٤٠٨ ، ق ٤٢٢ ، س ١١٩ ، ق ٥٢٣ ، س ١٢٤ ، ق ١٠٥

- أحمد جلبي : المصدر السابق ص ١٢٣ وما بعدها

(١٥) سجلات المحاكم الشرعية ، محكمة القسمة العسكرى ، س ١٢٣ ، ق ٤٤٣ ، س١٢٥ ق٣٤١ ، س١٢٥ ق٢٤٨ ، ق٦٥٨ ، س١٢٠ ق١٢٢ ، س١١٩ ق٥٢٣ ، س١١٥ ق٦٧٢ ، س١٢٠ ق٢٧٦ ، ق٣٣١ ، ق١٤٢ .

(١٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٤ ق١٠٥ ، س١٢٢ ق٤٤٢ ، س١٢٥ ق٣٤١ ، س١٢٥ ق٢٤٨ ، س١١٩ ق٣١١ ، س١٢٥ ق٨٦٦ ، س١١٩ ق٣١١ ، س١٢٠ ق٧٧٧ ق١٨٨ ، ق١٦٦ ، س١١٤ ق٤٠٦ ، س١٢٠ ق١٢٢ ،محفظه دشت رقم ٢٢١ ص١٨٥ .

(١٧) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٥ ق٦٥٨ ، ق٢٤٨ ، ق٣٤١ ، س١١٤ ق٤٠٨ ، ق٤٠٦ ، س١١٩ ق٥٢٣ ، س١٢٠ ق١٤٢ ، ق١١٦ .

(١٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٠ ق١٢٣ ، ق١٢٢ ، س١١٥ ق٧٢٧ ، ق٢٧٦ ، ق٢٣١ ، ق٢٥١ ، ق١٦٦ ، س١١٩ ق٤٨١ ، س١٢٠ ق٧٧٧ ، ق١٨٨ ، س١١٤ ق٤٠٨ ، س١١٩ ق٥٢٣ ، محفظ دشت رقم ٢٢١ ص ١٨٥ .

(١٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٤ ق١٦٣ ، ق٢٠٢ ، س١٢٢ ق٢٤٢ ، س١٢٥ ق٣٨٦ ، ق٣٤١ ، ق٦٥٨ ، س١١٥ ق٦٦٨ ، ق٧٢٧ ، س١٢٠ ق١٢٢ ، س١٢٥ ق١٧٦ ، س١١٩ ق٣١١ .

(٢٠) عراقى يوسف : المرجع السابق ص٨٩ ومابعدها

Raymod , A.OP.cit.,pp.661-663 . -

(٢١) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٤ ق٤٠٤ ، ق٢٨ ،س١٢٥ق٦٢٦ ،س١١٩ق٣٣ ، ق٥٠٨ ، س١٢٢ق١٧٢ ، س١٢٠ ق٢١ .

(٢٢) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١٢٥ ق٤١٥ ، س١٢٠ ، ق٤١٥ ، ق١٦٨ ، ق٣٧٤ ، ق٤٥٨ ، ق١٩٠ ، ٥١٨ ، ق٢٠٢ ، ق٢١٦ ، ق٢٤٣ ، ق٩٠ .

(٢٣) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٠ ق١١٤ ، س١١٩ ق١٩٢ ، س١٢٢ ق٢١٥ ، ق١٢٨ ، ق٦٨ ، ق٩٠ ، ق٨١ .

(٢٤) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه س١١٩ ق٢٥٣ ، س١٢٠ ق٧٦١ ، ق٦٠٨ ، ق١١ ، ق٥١٨ .

(٢٥) أحمد جلبي : المصدر السابق ، ص ص ٢١٥– ٢٢٨ .

Raymod , A.O-P.cit.,p.665 . -

– اوليا جلبي : المصدر السابق ، جـ٩ ص ص ٢٨٠ – ٣١٥ .

(٢٦) أحمد جلبي : المصدر السابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٥٠ .

– سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٥٤ ق٣٧٥ ، ق٣٧٦ ق٥١٢ ، س١٤٣ ق٢١٧ ، ق٢٨٧ ، ق٤١٥ ، س١٢٥ ق٢٠٩ ، ق٢١٣ ، س١٢٠ ق٣٦٨ ، ق٢٠٢ .

(٢٧) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س٢١٢ ق١٧٣ ، س١١٦ ق٤٤ ، س١١٤ ق٣١٤ ، ق٥٠١ ، س١٢٥ ، ق٦٣٦ ، محكمه المنصوره س٤٩ ص٢٧٨ ، ق٥١٥ ، س٢٣ ق٨٣ ، س١٨ ق١٧٨ وسجلات الديوان العالي ، س١ ق٣١٠ ، ٧١٥ .

– عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٨٥ وما بعدها .

(٢٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٢٤ ق٤٥٤ ، س١١٥ ق٤٥٢ .

(٢٩) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٤ ق٣١٤ ، ق٥١٧ ، س١١٩ ق٣٤ .

(٣٠) مؤلف مجهول : كتاب سلاحشور دربيان استعمال آل حرب ، مخطوط تركى بالمتحف البريطاني ورقه ٥ ، ورقه ٧ .

(٣١) - SAVARY: Lettres sar L, Egypte tomeII p.193

– الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، طبقه بولاق ، ١٢٣٩هـ ، ص١٦٧.

–احمد جلبي : المصدر السابق ، صص٢٦٥ – ٢٨٠ .

(٣٢) نفس المصدر السابق ، ص ص ٢٧٠ ، ٢٨٥ .

– احمد كتخدا عزبان : الدره المصانه في اخبار الكنانه ، مخطوط مصور عن النسخه الاصليه بالمتحف البريطاني ، ص ص ٤١٧ – ٤٢٦ .

(٣٣) الجبرتي : المصدر السابق جـ ٢ ص١٢ ، ٣٩.

- محكمه المنصوره س٢٢ ق٨٢ ، ق٥١٩ ، س١٨ ق١٨٧.

(٣٤) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ١ ص٢٠٧ ، ص٢٥٥ ، جـ٢ ص١٣٤

SAvary, OP. cit P.225.

(٣٥) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ١ ص٢٥٥ ، ص٤١٨ .

(٣٦) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٨ ق٨٢٢ ، س١١٥ ق٧٠٥ ، س١١٦ ق٤٤ ، س١٢٢ ق١٦٨ ، س١٢٠ ق١٢٠ ق٢١ ، ق٢٨ ، ق٥٤ ، ق٩٠ ، س١١٩ ق٥١٦ ق٢٢ ، س١١٨ ق٨٢٢ ، س١١٩ ق٣٤ .

(٣٧) محكمه المنصوره س١٨ ق١١ ٢، ق٣١٥

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص٨٨ ومابعدها .

(٣٨) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١١٨ ق٨٢٢ ، ق٧٠٥ ، ق٥٤.

(٣٩) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ٢ ص٢١، ص٣٩ ، ٥٨ .

(٤٠) نفس المصدر السابق ، جـ٢ ص١٣٤ ، ص١٤٥ .

- عراقي يوسف : الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ١٩٨٥ ط ١ ، ص٤٥ وما بعدها .

(٤١) محمد مصطفى زياده : بعض ملاحظات جديده في تاريخ دوله المماليك بمصر ، حوليه كليه الآداب ، جامعه القاهره عام ١٩٣٦ ص ص ٧٠ - ٧٥ .

- الجبرتي : المصدر السابق ، جـ١ ص ٦٠ ، ص١٠٠ ، ص١٠١ .

(٤٢) مصطفى بن ابراهيم : المصدر السابق ، ص ص ١٦٥ - ١٩٠

- احمد جلبي : المصدرالسابق ص ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٤٣) سجلات المحاكم الشرعيه ، محكمه القسمة العسكريه ، س١٠٣ ق٣١٦ ، س١١٩ ق٤٣٨ ، س١٢٤ ق٢٢ ، س١٦٧ ق٢٤٨ ، س٢٤٨ ، س١٨١ ق٣٥٥ ، س١٧٢ ق٤٩٧ ، س١٨٢ ق٢٩١

- عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ص ٦٥ - ٧٠ .

(٤٤) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٣، ومابعدها .

- كرستوفرهيرولد : بونابرت في مصر " مترجم " ، القاهره ١٩٦٧ ص٩٠ ومابعدها .

(٤٥) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ٣ص٧ومابعدها .

(٤٦) هيرولد : المرجع السابق ، ص٩٢ ومابعدها .

(٤٧) الجبرتي : المصدر السابق جـ٣ ، ص٨ ومابعدها .

- هيرولد : المرجع السابق ص ص ١١٤ - ١٢٠

(٤٨) الجبرتي : المصدر السابق جـ٣ ص٦ ومابعده .

(٤٩) هيرولد : المرجع السابق ص ص ١٢٤ - ١٣٠ .

(٥٠) نفس المرجع السابق ص١٢٨ .

(٥١) الجبرتي : المصدر السابق جـ٣ ، ص٧ ومابعدها .

- هيرولد : المرجع السابق ص ١٢٩ ومابعدها .

(٥٢) الجبرتي : المصدر السابق ، ص٦ ومابعدها

(٥٣) هيرولد : المرجع السابق ص ص ٦٢٥ - ١٢٠ .

(٥٤) VIVANT DENON Voyage dans la Basse et haute Egypte Paris PP.77-90.

- الجبرتي : المصدر السابق ، ص٧ ومابعدها .

(٥٥) هيرولد : المرجع السابق ، ص١٣١ ومابعدها .

(٥٦) الجبرتي : المصدر السابق ، ص ص ٦ - ٩ .

Denon , op - cit . pp . 85 - 95 .

(٥٧) الجبرتي : المصدر السابق ، ص٧ ومابعدها .

(٥٨) هيرولد : المرجع السابق جـ٢ ، ص١٣٣ ومابعدها .

- الجبرتي : المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٨ ومابعدها .

(٥٩) هيرولد : المرجع السابق، ص١٣٣ .

(٦٠) الجبرتي : المصدر السابق جـ٣ ص٨ .

Denon , op - cit . pp . 92 - 98 .

(٦١) الجبرتي : المصدر السابق جـ٣ ص٨ ومابعدها .

(٦٢) نفس المصدر السابق ، جـ٣ ص٩ ومابعدها .

(٦٣) نفس المصدر السابق جـ٣ ص٩ .

(٦٤) عيرولد : المرجع السابق ، ص ص ١٣٧ - ١٤٠ .

- الجبرتي : المصدر السابق ، جـ٣ ص ص ١٠ - ١٥ .

الخاتمــــــــة

خاتمـــــــة

ظهرت الدولة العثمانية على المسرح السياسى العالمى بعدما أحتوت تلك العاصمة العريقة والمنيعة (القسطنطينية) على أيدى السلطان الشاب محمد الفاتح فى منتصف القرن الخامس عشر (١٤٥٣م) ، بعد حصار عسكرى محكم، أظهر فيه القائد وجيشه إصراراً وعزيمة لا تلين ، وضرب الجيش العثمانى خلاله أروع البطولات العسكرية على مدى عدة شهور ، فأثبت بذلك أنه من أقوى الجيوش فى العالم فى ذلك الوقت ، وأضحت تلك العاصمة التاريخية مقراً للسلطنة العثمانية لعدة قرون تحت أسم (إستانبول) حتى أوائل القرن العشرين عندما خيمت على العالم سحب الحرب العالمية الأولى .

وتعددت جهود الجيش العثمانى بعد هذا الفتح العظيم فى شرق أوروبا ، وتغلغل فى أراضى أوروبا حتى بلغ العاصمة الشهيرة (فيينا) وحاصرها أكثر من مرة .

لقد تميز الجيش العثمانى فى ذلك الوقت بالخبرة الفائقة فى ميدان الحرب ، وأستخدم أحدث الأساليب العسكرية ، وأتقن رجاله سواء من الفرسان (السباهية) أو المشاه (الإنكشاريه) والطوبجية وغيرهم إستعمال أدوات القتال والأسلحة المختلفة ، وعرف هذا الجيش الأسلحة النارية والمدافع الكبيرة الضخمة المتحركة على عجلات ، إلى جانب الأسلحة التقليدية المعروفة كالسيوف والرماح وغيرها.

وبقي الجيش العثمانى أداة طيبة فى أيدى السلاطين العثمانيين الفاتحين ، حتى أخذ يتدخل تدريجياً فى المجال السياسي وشئون الحكم منذ أوائل القرن السادس وصار يلعب دوراً مؤثراً وحيوياً فى إسناد العرش لمن يحرز على تأييده ويتمتع بدعمه الفعال ، ولا شك أن ولوج الجيش هذا الميدان خارجاً عن نطاقه الأصلي . كان بداية الإختلال في دعائم وأسس العسكرية العثمانية وان بقى الجيش

العثمانى متماسكاً إلى حد كبير محتفظاً بقدراته حتى النصف الأخير من القرن السابع عشر .

ولقد أحرزت العسكرية العثمانية تفوقها الواضح عندما اصطدمت بالعسكرية المملوكية التي غربت شمسها في أوائل القرن السادس عشر في مواقع تاريخية في مرج دابق والريدانية ووردان وخلصت مصر للعثمانيين منذ عام ١٥١٧م . وأعرب المؤرخون المعاصرون عن إعجابهم ودهشتهم لتفوق العسكرية العثمانية في هذه المعارك وطوى التاريخ صفحات مشرفة لدولة المماليك التي بلغت حينذاك مرحلة الشيخوخة . وذلك منطق التطور التاريخي . صارت مصر ولاية ضمن أملاك الدولة العثمانية الواسعة بيد أنها كانت ولاية من نوع خاص فهى متميزة بحكم الموقع والتاريخ والمقومات المختلفة ، ومن ثم فقد ترك السلطان سليم الأول نواه للحامية العثمانية (الجيش في مصر) اكتمل تكوينها بعد سنوات قلائل عندما صدر في عهد خلفه السلطان (سليمان القانونى) القانون المشهور (قانون نامة مصر) عام ١٥٢٥م والذى حدد الإختصاصات ووضع الضوابط العسكرية اللازمة للحفاظ على هذا الكيان العسكرى ، وقصر دخول السلك العسكرى على العنصر الحاكم العثمانى (التركى) . وبعد قرابة ثلاثين عاماً من صدور القانون المذكور أضيف إلى هذا الكيان العسكرى أوجاق (فرقة عسكرية) جديد وهو (أوجاق المتفرقة) وكان بمثابة حرس خاص للباشا العثمانى وبذلك صارت الحامية (الجيش فى مصر) تضم سبع فرق عسكرية وظلت على هذا الحال حتى أواخر العصر العثماني وقدوم حملة بونابرت عام ١٧٩٨م .

كانت تلك الفرق العسكرية من المشاه (الإنكشاريه والعزب) ومن الفرسان (الكرمليه - التوفكجيه - الجراكسه) فضلاً عن فرقة الجاويشية التى عهد إلى رجالها خدمة الديوان وإنجاز شئون الإدارة وإبلاغ حكام الأقاليم بأوامر الباشا العثمانى الحاكم وغيرها ، وفرقة المتفرقة التى كانت تقدم خدماتها للباشا العثماني من حيث القيام بأعمال الحراسة والمساعدة فى نواحى إدارية وعسكرية

مختلفة كخدمة القلاع والموانى وغيرها ولقد توزعت تلك الفرق العسكرية فى القاهرة وسائر الأقاليم والبنادر والثغور والقلاع المنتشرة فى نواحى البلاد على السواحل الشمالية وفى الوجه القبلى وعلى طول الطريق الذى كان يسلكه موكب الحج المصرى سنوياً إلى الحجاز . وحصر القانون المذكور نشاط عسكر الحامية (الجيش) على الجانب العسكرى والتمرس بإستمرار على فنون القتال بالتدريب المتواصل ، وحرّم القانون على هؤلاء العسكر الإشتغال بأى عمل خارج عن هذا النطاق من شأنه أن يبعدهم عن إختصاصهم الأصلى فلا يعملون فى مجالات الحياة الإقتصادية المختلفة . وكان الباشا وقادة الفرق العسكرية (الأغوات) لديهم من السلطات والصلاحيات ما يكفى لردع المخالفين ومعاقبتهم وقد تصل العقوبة إلى حد الفصل من الخدمة العسكرية أو إلى حد الإعدام إذا ما إقترف أحد العسكر جرماً يستوجب ذلك .

بيد أنه بدراسة المصادر المعاصرة المختلفة دراسة متعمقة ومتأنية ، خلصنا إلى القول بأن ما سنه القانون من بنود وما أصدرته الدولة من فرمانات شىء والواقع العملى كان شيئاً آخر ، فلم يتم تنفيذ هذا القانون إلا فى غضون سنوات قلائل وما أن طابت الإقامة للعسكر فى أرض وادى النيل حتى تخطّوا تدريجياً تلك الضوابط العسكرية وخرجوا إلى ميادين الحياة الإقتصادية فى الزراعة والحرف والتجارة وعملوا فى ميدان الإلتزام وغيرها ، وبذلك تزامل العسكر مع رجال العناصر المحلية والوافدة فى ميادين الحياة الإقتصادية سواء فى ميدان الزراعة أو الحرف المختلفة أو فى ميدان التجارة وغيرها ، وبدأت المصاهرات الإجتماعية تأخذ طريقها بين الجانبين ، الأمر الذى شجع أبناء الطبقة المحكومة لتمتع ببعض مزايا الطبقة الحاكمة ، وتمثل ذلك فى إنضمام العديد منهم إلى الفرق العسكرية المختلفة ، ورغم أن الدولة قد رفضت دخول عناصر غير تركية إلى هذا الكيان العسكرى وتعددت الفرمانات الصادرة من دار السلطنة لإبعادها . فإن ذلك لم يحدث بل على العكس تمسك المصريون والوافدون من الشوام

والمغاربة وغيرهم بوجودهم داخل فرق الحامية (الجيش فى مصر) ، كما أنتسب آخرون إليها وابتاعوا العلوفات التى تَدر عليهم دخولاً ثابتة من خلال المرتبات النقدية التى حصلوا عليها ، ويمكننا تفسير هذه الظواهر المذكورة آنفاً ، بأن الدولة العثمانية كانت قد بلغت أقصى إتساعها وازدهارها فى القرن السادس عشر ، ومنذ أواخر هذا القرن بدأت تعانى بعض الصعوبات الإقتصادية التى تمخضت عن توقف الدولة عن التوسع وبالتالى فقدانها موارد جديدة ، هذا بينما أثمرت حركة الكشوف الجغرافية التى قامت بها دول أوروبية كالبرتغال وأسبانيا وهولندا وغيرها عن تدفق خيرات العالم الجديد من الذهب والفضة إلى أوروبا ، وبدأت ظاهرة التضخم وتضاؤل قيمة العملة فى الدولة العثمانية وبالتالى إنخفاض القيمة الشرائية ، الأمر الذى أسفر عن إندلاع العديد من فتن العسكر وثوراتهم فى ولاية مصر منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن السابع عشر ، وراح أحد الباشوات العثمانيين ضحية هذه الثورات مما شجع الدولة على ضرورة التصدى لها فأنفذت بعض الباشوات الأكفاء الذين نجحوا فى إستئصال شأفة الفوضى والفساد وأستعادوا هيبة الدولة ومكانتها من جديد.

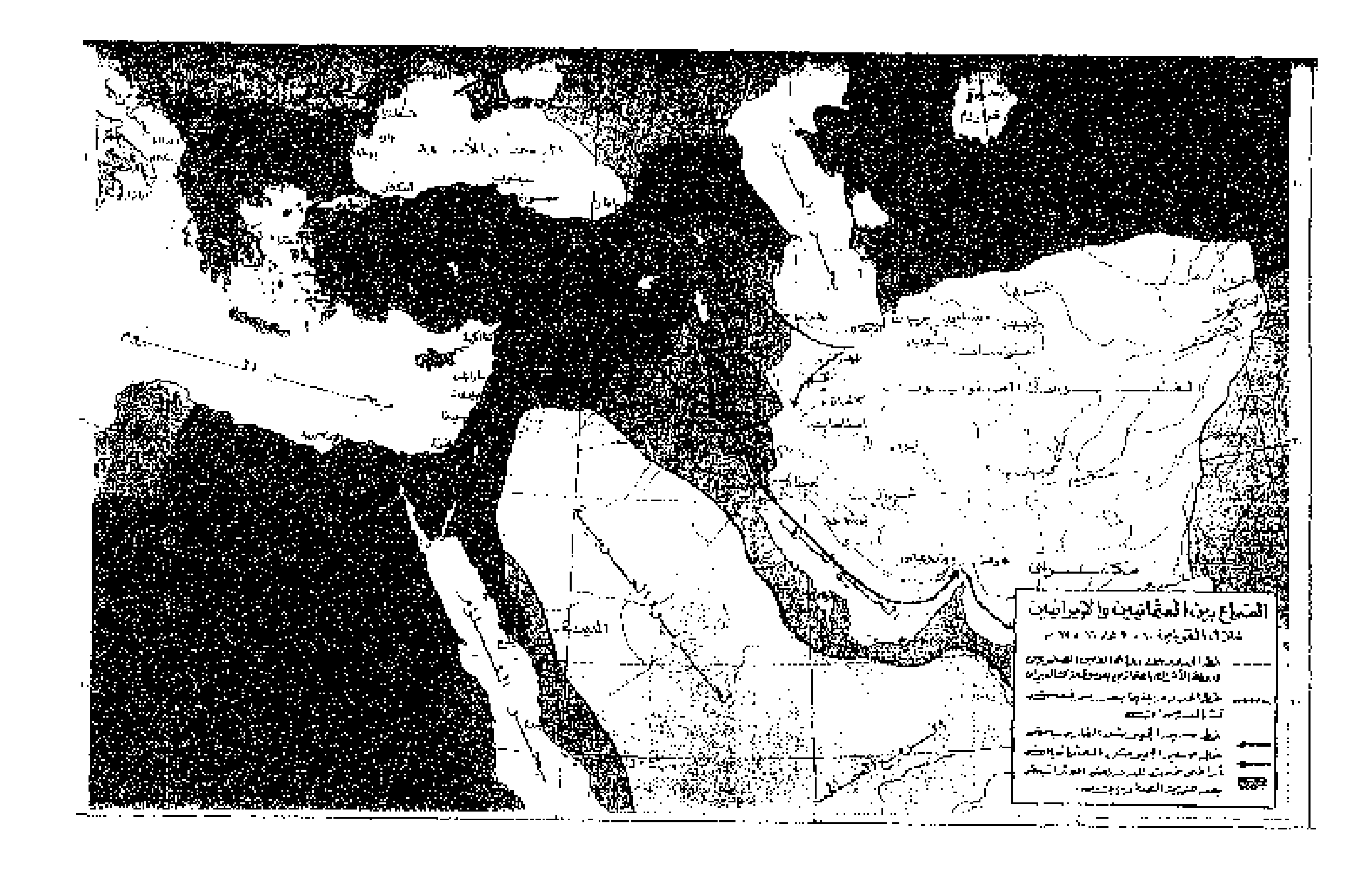
كان القرن السابع عشر يمثل مرحلة إنتقالية بين عصر الإزدهار السابق وبوادر الضعف المتزايدة ومحاولات التماسك التى قام بها عدد من الصدور العظام فى النصف الأخير من هذا القرن . غير أن العنصر المملوكى كان يتزايد بشكل ملحوظ فى فرق الحامية (الجيش فى مصر) وفى المقابل لم يكن هناك تجديد للدم العثمانى بنفس القدر فتراجع تدريجياً العنصر العثمانى أمام العنصر المملوكى المتنامى بإستمرار ولقد شهد القرن الثامن عشر ظهور منصب (شيخ البلد) وهو أقوى الزعامات المملوكية كما عرف الصراعات المملوكية الدامية بين البيوتات المملوكية حول السلطة والمناصب الهامة فى الولاية ، بينما بلغت الدولة العثمانية حينذاك مرحلة الشيخوخة وإنتقلت السلطة الفعلية فى أيدى شيخ البلد المملوكى وصار الباشا العثمانى مجرد ممثل عن السلطان يقبع فى مقر الحكم

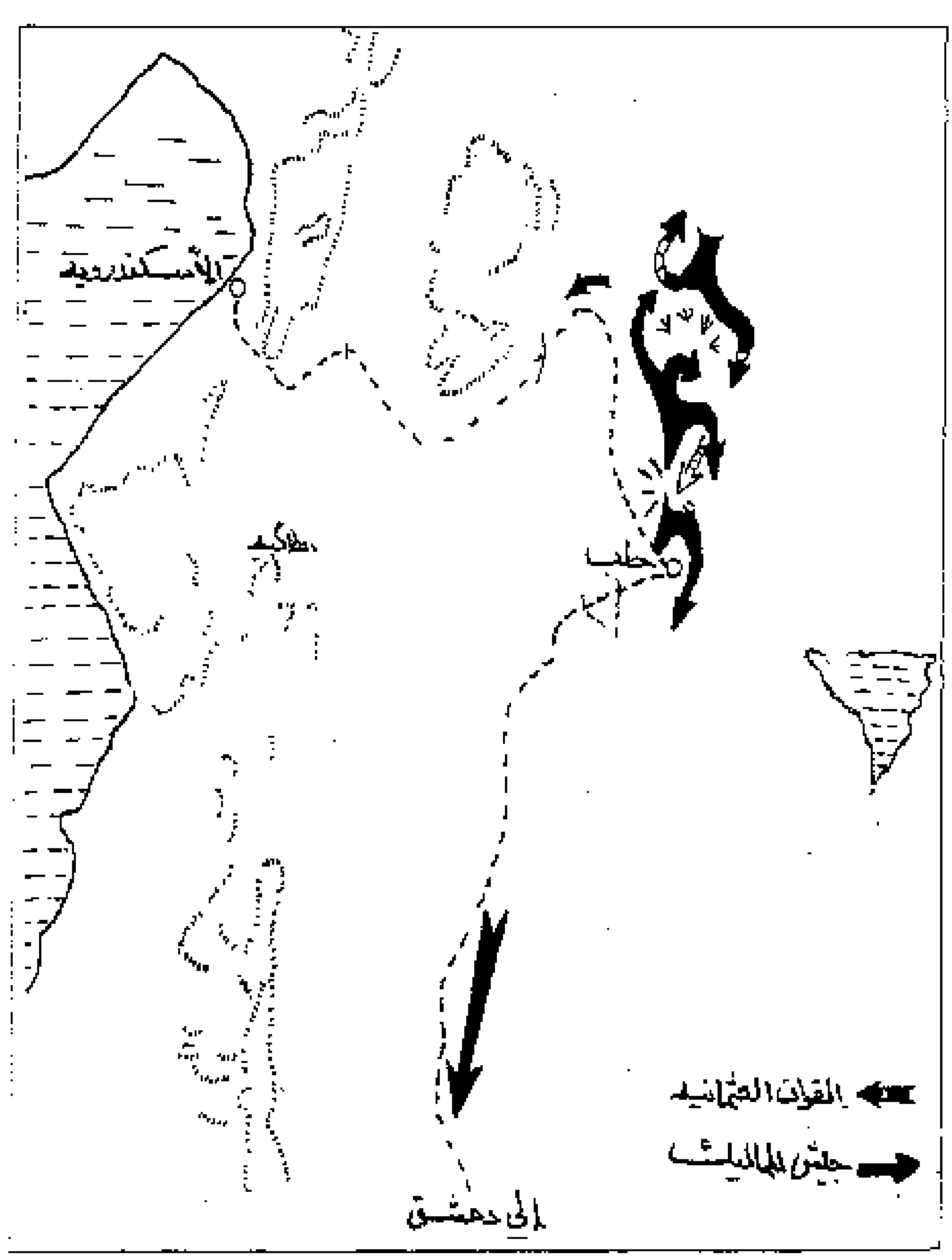
بالقلعة ، ولعل حركة على بك الكبير كانت خير دليل على ذلك ، وأعقبها فترة حكم محمد بك أبو الدهب ثم الحكم الثنائي بين مراد بك وإبراهيم بك اللذان شهدا قدوم حملة بونابرت على مصر .

وعاش المماليك أصحاب النفوذ والسلطة والثراء بعقلية العصور الوسطى يجترون أمجادهم الغابرة ويتباهون بفروسيتهم وقدراتهم الحربية النادرة ، وهم لا يدركون ما أصابهم من تخلف عن ركب التقدم العسكرى فى أوروبا . وظن أمراء المماليك أنهم قادرون على إنزال الهزيمة بالإفرنج الفرنسيين الذين وطأت أقدامهم أرض مصر ، وتصور مراد بك أن الأمر سيكون ميسوراً لغاية . وكان اللقاء التاريخي بين العسكرية العثمانية المملوكية المتهالكة وبين العسكرية الفرنسية المتطورة في شبراخيت وإنبابه بمثابة صدام بين حضارتين تاريخيتين ، إحداهما إنزوت وتحولت نحو المغيب والأخرى متألقة وتتصاعد بشكل رهيب . لقد حطمت العسكرية الفرنسية تلك القوات المملوكية وبقايا فرق الحامية العثمانية ، فى معركتين متتاليتين ، وتمكنت قوات الحملة الفرنسية من السيطرة على مصر فى وقت وجيز ، وأجهزت على المقاومة الشعبية في أرجاء البلاد ، فدخلت مصر فى ظل حكم فرنسى لم يدم طويلاً لإعتبارات دولية فسرعان ما رحل الفرنسيون بعد ثلاث سنوات عن وادي النيل تحت ضغط بريطانيا التى رسمت خطة تأجيل تقسيم تركه الرجل المريض لتفوز فيها بنصيب الأسد فيما بعد .

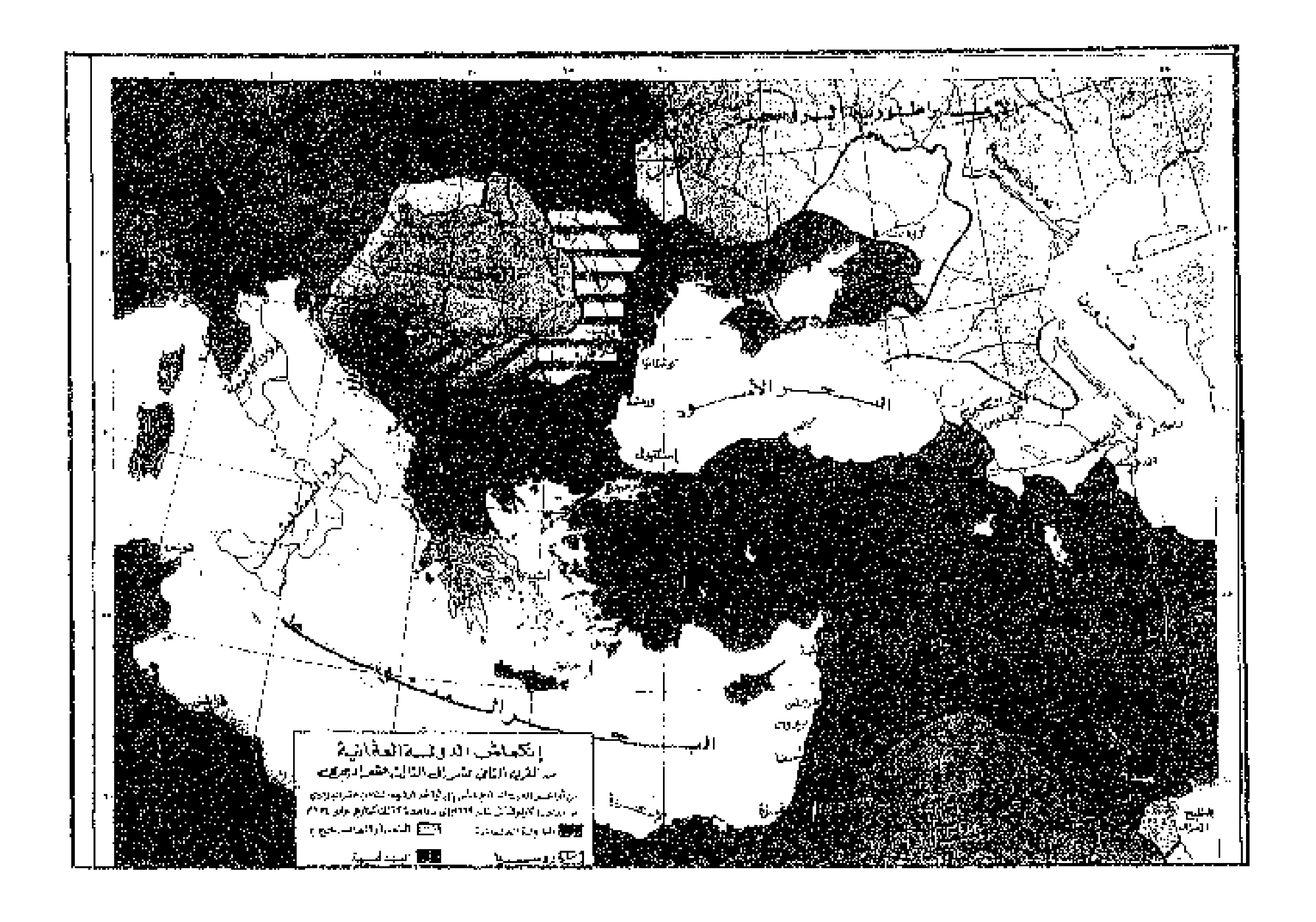
وبوصول محمد على باشا إلى حكم مصر ، بدأ عهد جديد واتجه بكل قوة نحو تأسيس دولة مصر الحديثة ، لتؤدى مصر دورها التاريخى بين الأمم والشعوب ، كما عرفها العالم منذ أقدم العصور ، دون كلل أو لغوب .

الخرائط والأشكال


الصراع بين العثمانيين والإيرانيين



معركة مرج دابق


إنكماش الدولة العثمانية
من القرن الثاني عشر إلى الثالث عشر الهجري
البحر الأسود
إستانبول



أزياء ضباط الانكشارية



[illegible]

صولاق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أزياء عسكرية



أزياء قادة إحدى وحدات الإنكشارية و الأورطة



آشجي اوسطه سي
هو معلم الطهاة وكان الطهاة في
[illegible]
[illegible]

قره قوللقجي

اوتوز يكيك آشجي اوسطه سي
هو رئيس طهاة الأورطة رقم (٣٢)
وهو من ضباط الإنكشارية [illegible]
[illegible]

قره قوللقجي

برنجي اورطه نك آشجي اوسطه سي
هو شيخ طهاة الأورطة الأولى في
أوجاق الإنكشارية وكان يرتديهم
(البدلة الشتوية)

أزياء رسمية



جوقة السلطان أو الوالي (مهتر خانه) [illegible]



مصيري اجرا اوقطوب حيمت بكتبا مينه خودت ايدن خواجكانه
الخلع التي توزع على من سيعلمون المناصب العلمية

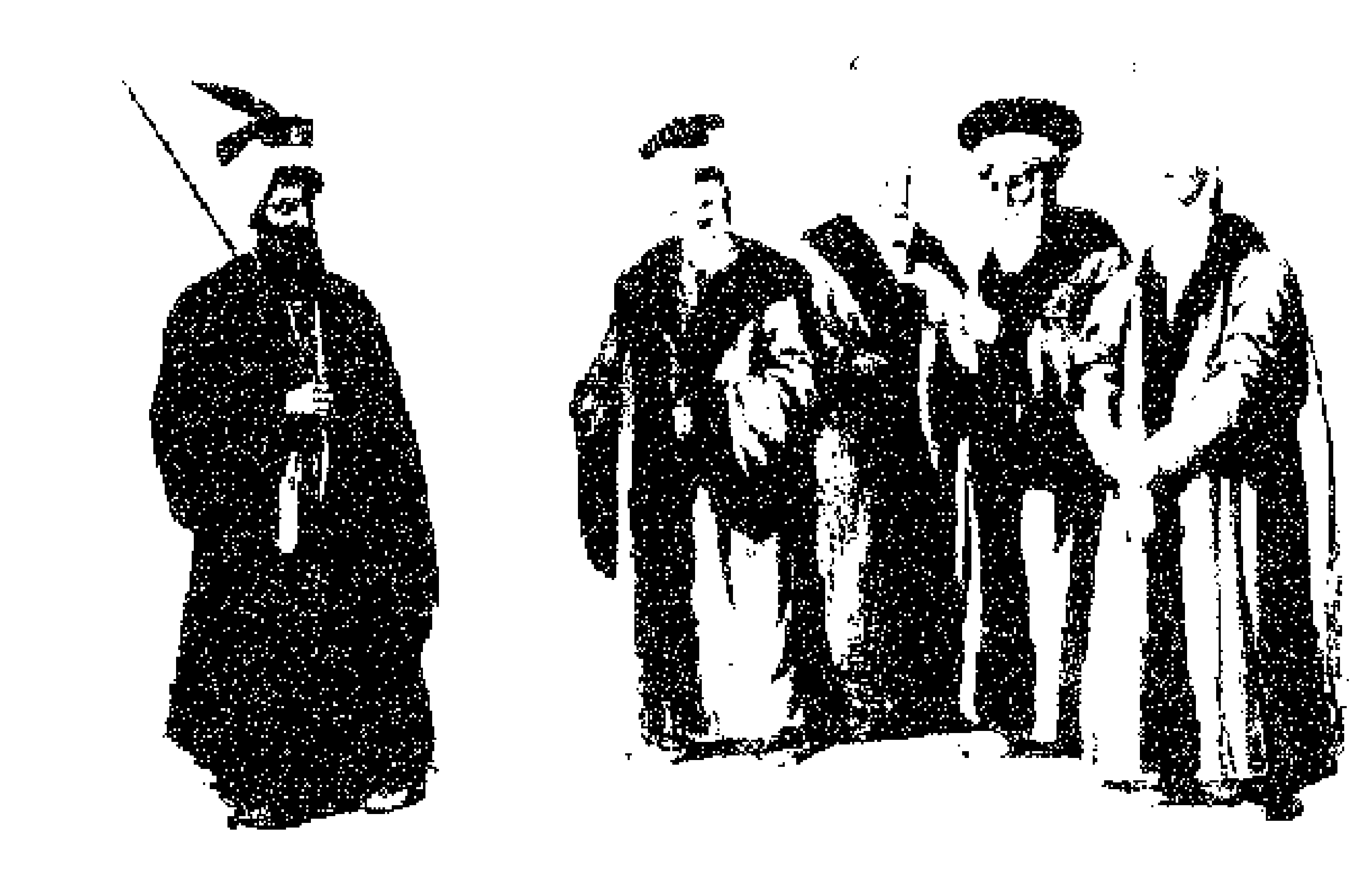
منصب اولد خذ خواجكان خلعت غكتسا ايتديرانمس
الخلع التي كانت تقدم للضباط من قبل السلطان

تشريفات خليفة سي افندي
افندي التشريفات السلطانية

دواة كتخدا باي افندي حضرتلري
وكيل الصدر الأعظم

تشريفات افندي
مدير المراسم

توزيع الخلع من قبل مندوب السلطان



أزياء أصحاب المراتب العلمية والإدارية



صدر اعظم

GRAND-VEZIR

رئيس الوزراء

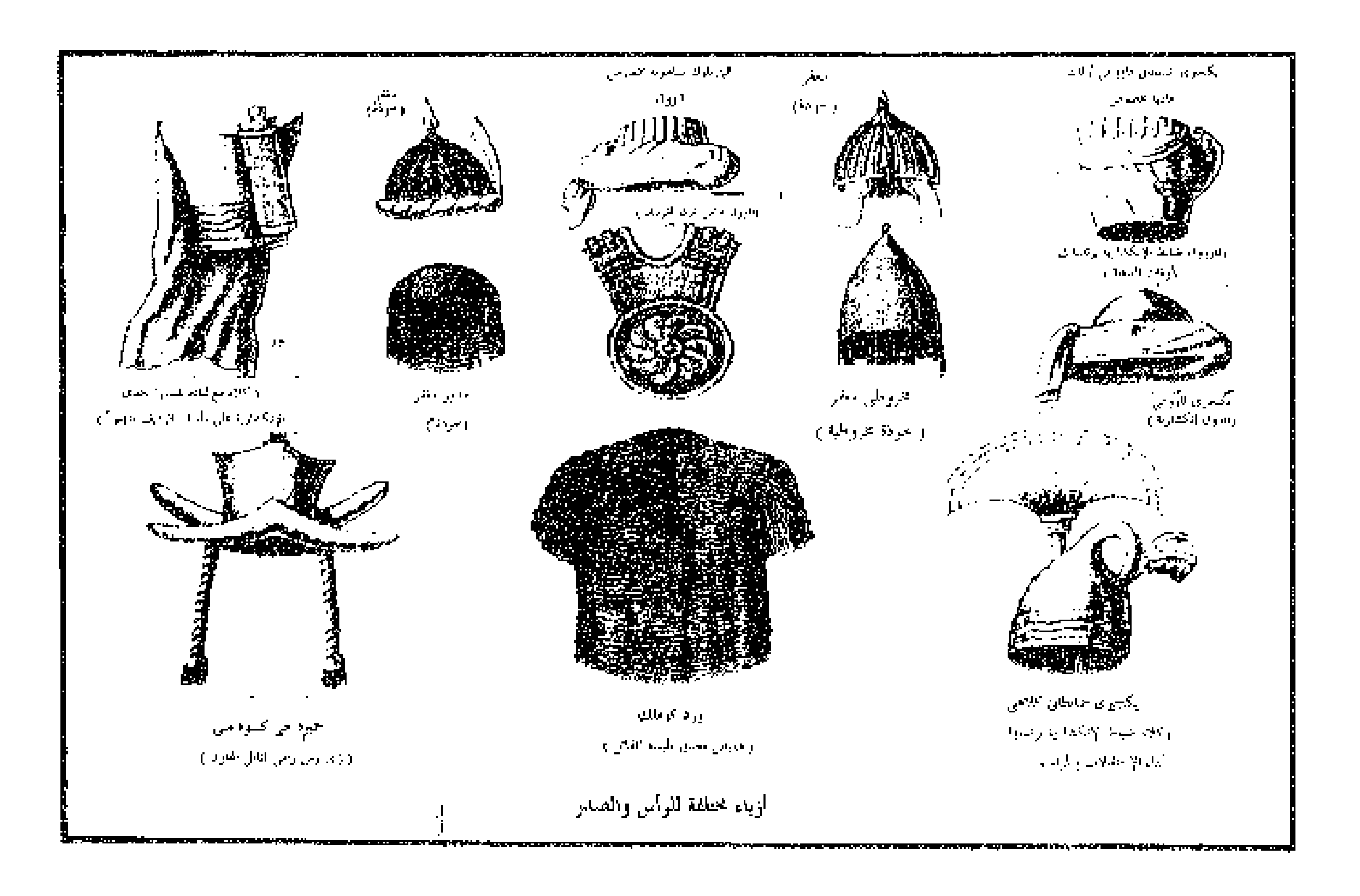


أورطه سقاسي
سقاء الأورطة

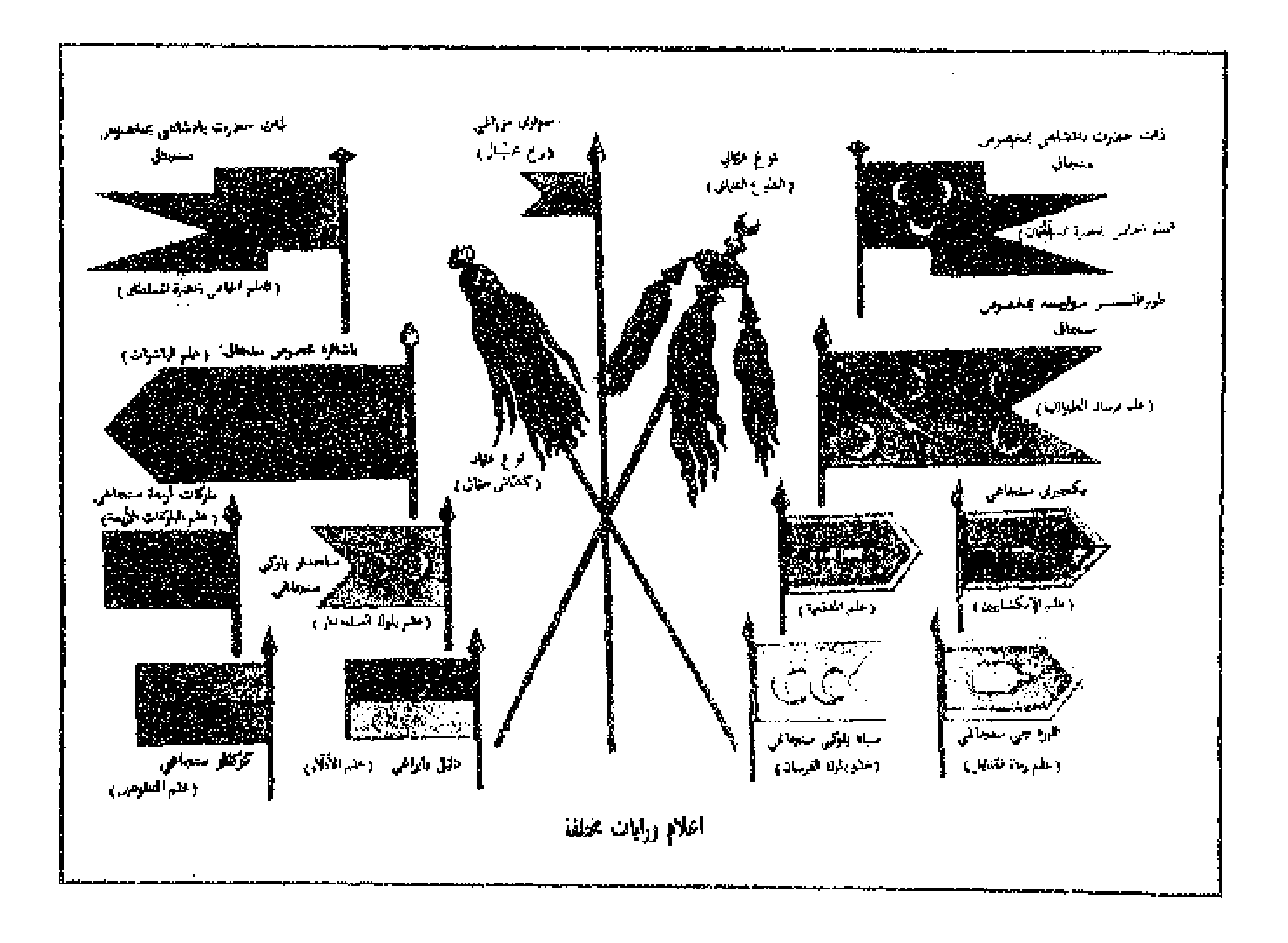
قره قولقجي
حارس القولقجي

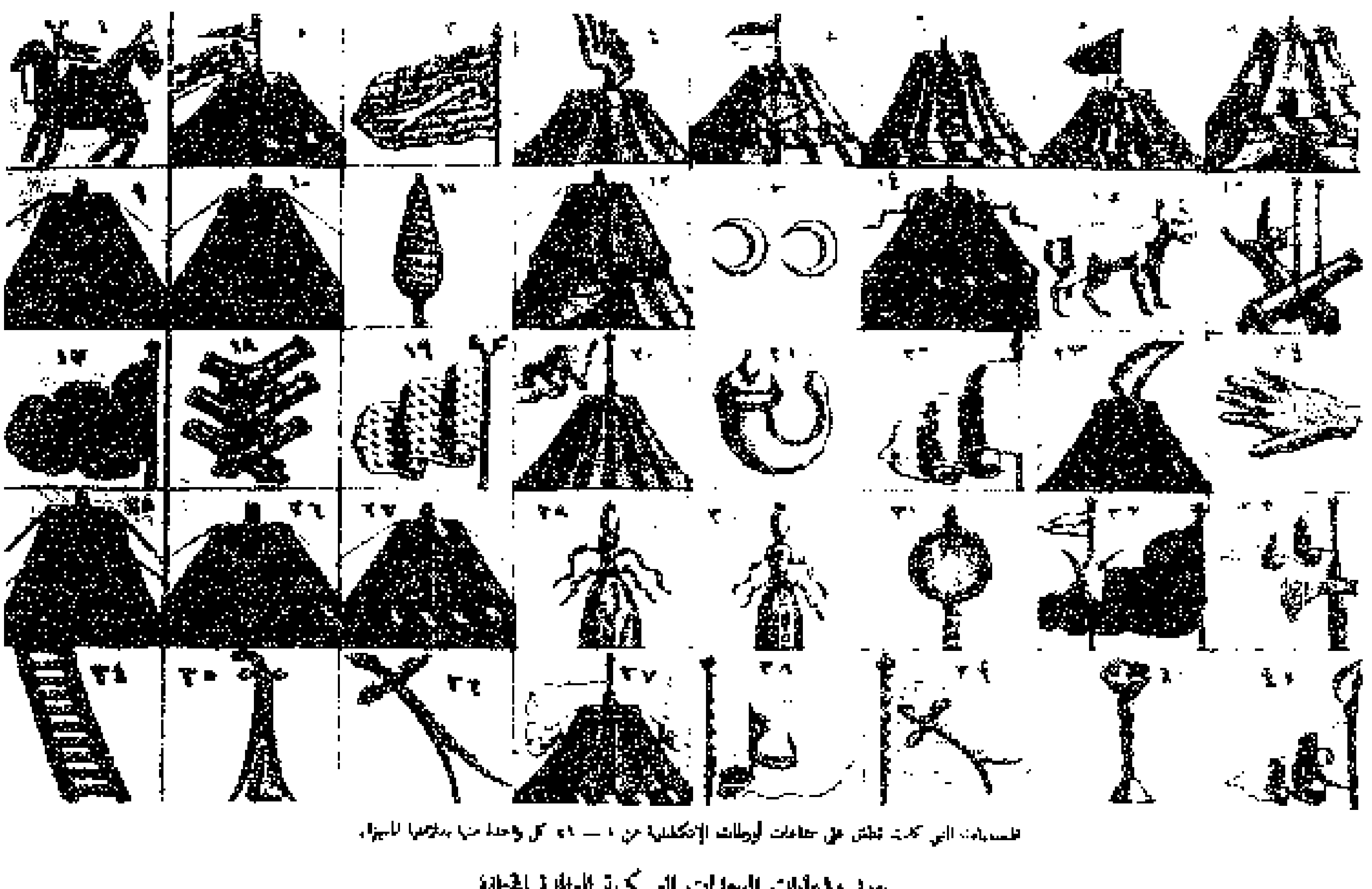
باش قره قولقجي
رئيس القره قولقجية

وحدة سقائي الجند



أزياء مختلفة للرأس والعمائم

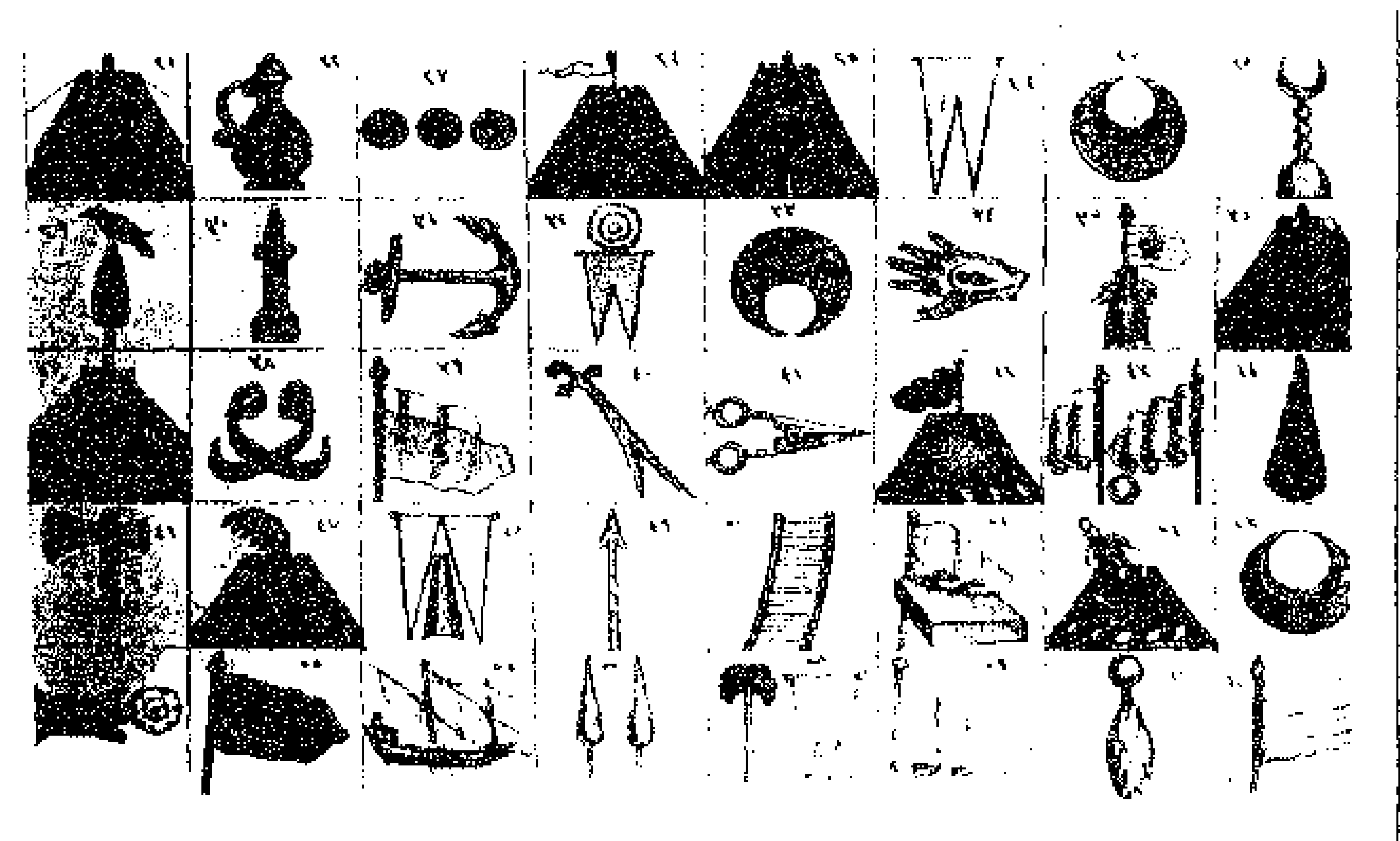

سوارى مزراقى
(رمح خيال)
توغ عثمانى
(الطوغ العثماني)
(علم الباشوات)
يكجيرى سنجاقى
(علم الإنكشاريين)
(علم المدفعية)
(علم الآلاي)
(علم الطوبجية)
اعلام ورايات مختلفة



العلامات التي كانت تنقش على خيمات أورطات الانكشارية من ١ — ٤١ كل واحدة منها بحسب رقمها

رموز وشارات الوحدات العسكرية العثمانية المختلفة

والرقم الوارد في الصور هو رقم الوحدة وإلى جانبها رمزها

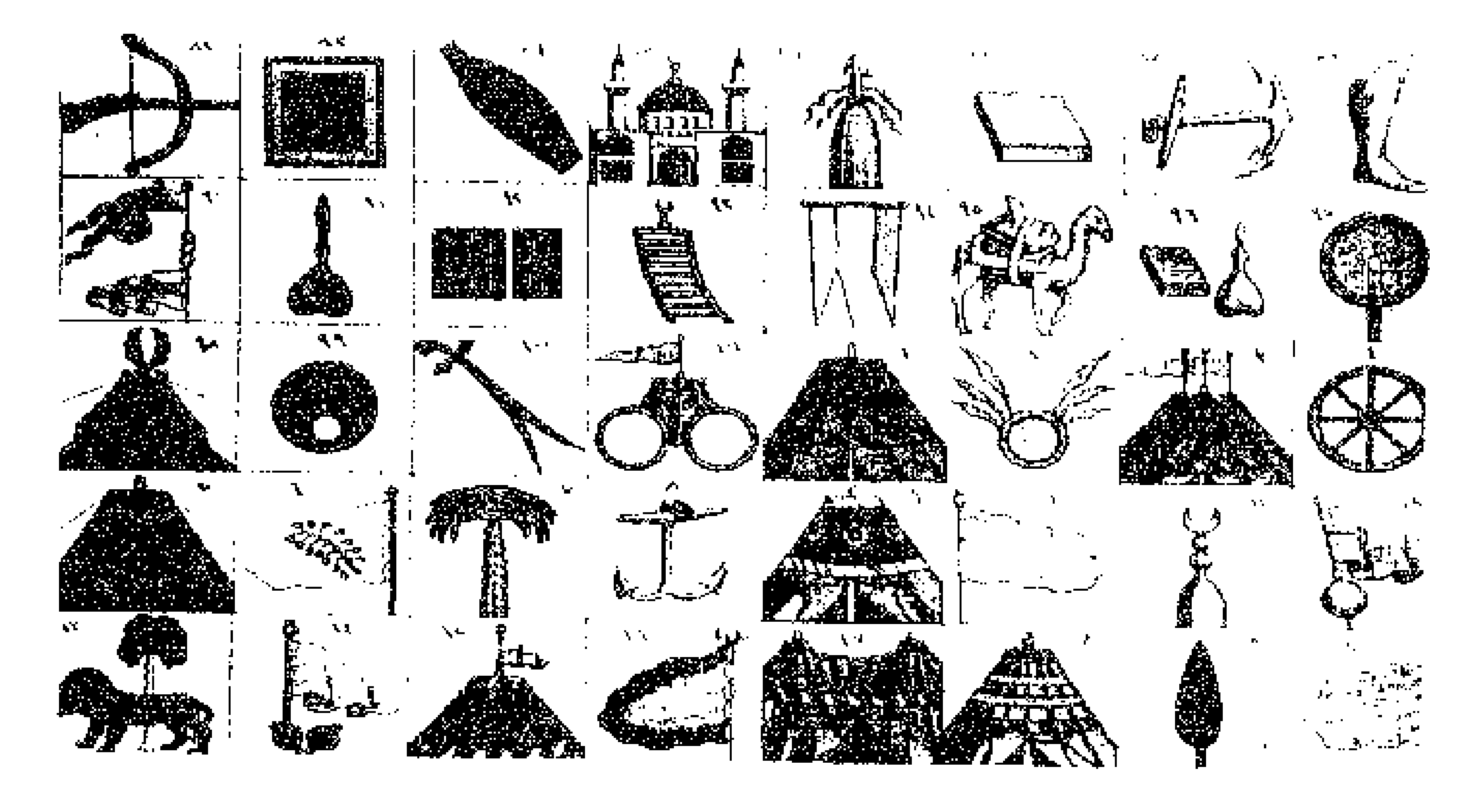


رموز وشعارات الوحدات العسكرية العثمانية المختلفة

والرقم الوارد في الصور هو رقم الوحدة وإلى جانبها رموزها

رموز وشارات الوحدات العسكرية العثمانية المختلفة

«الرقم الوارد في الصور هو رقم الوحدة وإلى جانبها رمزها»



رموز وشعارات الوحدات العسكرية العثمانية المختلفة

(الرقم الوارد في الصور هو رقم الوحدة والى جانبها رمزها)

المصـــادر والمراجـــع

المصـــادر والمراجـــع

أولاً : الوثائق غير المنشـــورة :

تعد الوثائق غير المنشورة على درجة كبيرة من الأهمية ، فهي مصادر أصلية ، للإرتواء من المادة العلمية الخصبة ، والتي تقدم لنا معلومات جديدة لأول مرة في حقل الدراسات التاريخية ، بيد أن الإطلاع عليها والإفادة منها يتطلب الإلمام بخبرات ضرورية ، فعلى الباحث الذي يرغب في الإطلاع عليها أن يلم إلماما كافياً بعلم الخطوط ، حيث يصعب قراءة تلك الوثائق المذكورة لأول وهلة ، فهي مدونة بخطوط مختلفة ومتباينة ، ويحتاج الباحث لدراستها على أيدي المتخصصين في هذا المجال لعدة أشهر يتدرب خلالها على فك طلاسم تلك الخطوط لأنها تشتمل على تعبيرات ومصطلحات ترتبط بالفترة التاريخية ، والتي ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر ومطلع العهد العثماني بمصر

ومن المفيد أن نذكر أهمية الدور العثماني ومدى حرص السلاطين العثمانيين على إنشاء محاكم شرعية في كل ولاية تخضع للسيادة العثمانية ، بهدف تطبيق أحكام الشرع الإسلامي الحنيف في جوانب الحياة المختلفة .

وفي القاهرة وحدها – خلال العصر العثماني – أنتشرت في كافة الأحياء العديد من تلك المحاكم الشرعية ، ومعظم سجلات تلك المحاكم وصل إلينا رغم طول الفترة فهي تعود إلى أوائل القرن السادس عشر أي أنها مدّونة منذ ما يقرب من خمسة قرون من الزمان ، وكانت مبعثرة في عدة أماكن بالقاهرة ، منها مبنى محكمة زنانيري بشبرا ، ومبنى مصلحة الشهر العقاري بميدان الإسعاف بشارع رمسيس وغيرها .

أما سجلات محاكم الأقاليم (مضابط محاكم الأقاليم) في ولاية مصر فقد وصلنا منها قدر كبير بعد جهود متواصلة ومضنية بذلها المختصون في دار الوثائق القومية ، وضاع منها قدراً آخر لعوامل شتى ، وبوجه عام صارت تلك السجلات

المذكورة بكاملها في مبنى دار الوثائق الجديد على كورنيش النيل ، بعدما نقلت محتويات دار الوثائق القديمة بالقلعة المجاورة للمتحف الحربي إلى هذا المكان المذكور .

ولقد رجعنا إلى تلك السجلات في مظانها المختلفة منذ أوائل السبعينيات ومنذ هذا التاريخ وإطلاعنا عليها لا يتوقف ، رغم مشقة البحث فيها وصعوبة إستخراج المعلومات التاريخية ، فالسجل الواحد قد تصل عدد أوراقه في المتوسط لما يقرب من ثلاثمائة ورقة ، يضم بين دفتيه المئات بل والآلاف من الوثائق المتنوعة ، فهي غير مرتبة من حيث نوعية القضايا ، فهناك المعاملات اليومية من بيع وشراء ، وتوكيل ، وتأجير وخلافه ، إلى جانب حصر التركات وعقود الزواج والطلاق والعتق وغيرها ، وعلى الباحث أن يتذرع بالصبر ويتحلى بالمثابرة والإصرار على تحمل كافة الصعوبات ، فقد ينفق عدة أيام في قراءة أحد السجلات ولا يخرج بوثيقة واحدة تخدم موضوعه الذي يبحث فيه وهكذا .

على أية حال فقد رجعنا في دراستنا هذه إلى العديد من السجلات المذكورة وهي مفصّلة في هوامش الفصول كما ورد في نهاية كل فصل على حدة ، ونود الإشارة هنا إلى المحاكم الشرعية التي أفدنا من سجلاتها سواء التي كانت بالقاهرة أو الأقاليم على النحو التالي :

- محكمة الباب العالي ، وهي من أهم المحاكم الشرعية في ذلك الوقت ان لم تكن أهمها .
- محكمة بولاق ، وكانت بولاق تعج بألوان النشاط التجاري والحرفي ففيها جمرك بولاق ، وبها العديد من الوكالات والأسواق وغيرها .
- محكمة مصر القديمة ، وكانت مصر القديمة أيضاً من الأحياء الهامة ففيها جمرك مصر القديمة لتحصيل الرسوم على كافة البضائع القادمة من الوجه القبلي.
- محكمة الصالحية النجمية .
- محكمة القسمة العسكرية وهي التي تختص بشئون العسكر المختلفة .

- محكمة قوصون ، نسبة إلى جامع قوصون .
- محكمة قناطر السباع بمنطقة السيدة زينب .
- محكمة طولون ، نسبة إلى جامع إبن طولون .
- محكمة إسكندرية .
- محكمة المنصورة .
- المحافظ الدشت وهى كثيرة ومتنوعة .

أما الدفاتر والسجلات الخاصة بالمرتبات والجمارك والمقاطعات القلاع وغيرها فيمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو التالى .

- دفتر أمناء مذكورين برقم ٢٨٠ لسنة ١١٣٨ هـ .
- دفتر خدمة القلاع لسنتى ١٠٨٩ هـ ، ١٠٩٣ هـ .
- دفاتر جرايه وعليق للأعوام ١٠٦٦ هـ ، ١١٢٣ هـ ، ١١٩٩ هـ .
- دفتر الرزق بضواحى مصر .
- دفتر أصول الجمارك .
- دفتر بقاياى مال شتوي وصيفي برقم ٧٥ لعام ١١٠٢ هـ .
- سجل مال أسكلها ومقاطعات برقم ٥٧٧٠ .
- دفتر كشيدة ديوان مصر برقم ٥٢٤٩ لعام ١٠٧٤ هـ .

وقد أفادت تلك الدفاتر والسجلات المذكورة فى التعرف على أعداد العسكر فى الفرق العسكرية السبعة المكونة للحامية (الجيش فى مصر) والمرتبات النقدية والعينية (الجرايات - العليقات) فضلاً عن أهم الجمارك والقلاع بمصر خلال العصر العثمانى وغيرها من المعلومات الهامة والجديدة لأول مرة .

أما سجلات المحاكم الشرعية السابقة الذكر فقد أمدتنا بمعلومات هامة وغزيرة فى توضيح العناصر المختلفة التى تسللت إلى الكيان العسكرى - كما سبق تفصيله فى الدراسة - وإبراز النشاط الإجتماعى والإقتصادى - لأول مرة -

الذى قام به العسكر في جيش مصر بخلاف ما نص عليه قانون نامة مصر وفرمانات السلاطين المختلفة ، هذا فضلاً عن كشف اللثام عن دور عسكر مصر فى المشاركة الفعالة - كما سبق الإشارة - فى حروب الدولة العثمانية فى شتى الميادين على الجبهة الأوروبية والجبهة الفارسية وفى المحيط الهندى والخليج العربى والبحر الأحمر والمنطقة العربية وجزر البحر المتوسط وغيرها ، وهذه السجلات والدفاتر المذكورة ، تحتاج بإستمرار إلى صيانة وترميم وإستخدام أحدث الوسائل العلمية للحفظ فهى تتآكل بفعل عوامل الزمن والرطوبة وسوء التخزين والإستعمال ولا شك أنها تعد ثروة قومية هائلة لا تقدر ، وعلينا جميعاً مسئولية الحفاظ عليها بإعتبارها من كنوز التاريخ النادرة ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى ضرورة تصويرها بكاملها على ميكروفيلم وتخزينها بأساليب علمية لتخفيف العبء على إستعمال السجلات الأصلية القديمة والمتهالكة فى بعض الأحيان ، ومن المؤسف أن بعض الباحثين يتعاملون مع هذه السجلات النادرة بأسلوب غير علمى كأن يضع أحدهم خطوطاً تحت سطور وكلمات معينة وغيرها .

ومن ثم يجب علينا رفع الوعى الوثائقى لدى المواطن المصرى بصفة عامة والباحث المتخصص بصفة خاصة بل ووضع عقوبات رادعة لمن يتسبب بشكل أو بآخر فى عدم المحافظة عليها وصيانتها على الدوام كما هو الحال فى دول العالم المختلفة .

ثانيـــا : المخطوطــــــات :

١ - المخطوطــات العربيـــة :

- إبراهيم الصالحي : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢١٨٣هـ ، وقد أعتمدت على صورة لها فى مكتبة الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن وقد قام سيادته بتحقيقها ونشرها .
- أحمد جلبى بن عبدالغنى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، مخطوطة بمكتبة جامعة بيل الأمريكية ، اطلعت على صورة لها فى مكتبة الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن وقد حققها سيادته ونشرها
- أحمد بن زنبل الرمال : تاريخ السلطان سليم العثمانى مع قانصوه الغورى ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٤ تاريخ وتقع فى جزئين كبيرين .
- أحمد كتخدا عزبان (الدمرداشى) : الدره المصانه فى أخبار الكنانة ، وهى مخطوطة تقع فى جزئين محفوظة بالمتحف البريطانى ، وقد أعتمدت على صورة لها بالميكروفيلم بمكتبة الدكتور أحمد عزت عبدالكريم - رحمه الله - وقام بتحقيقها ونشرها الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن .
- قطب الدين النهروالى : البرق اليمانى فى الفتح العثمانى ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٤١٤) تاريخ .
- مؤلف مجهول : تاريخ ملوك آل عثمان وتوابهم بمصر ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٤٠٨) تاريخ .
- -محمد بن أبى السرور البكرى : النزهه الزهيه فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٢٦٦) .
- محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبه ، مخطوطة محفوظة بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج ، قد اعتمدت على صورة لها بمكتبة الدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن وقد حققها ونشرها فى مجلة الجمعية المصرية للدرسات التاريخية .

- مصطفى بن إبراهيم : تاريخ وقائع مصر القاهرة ، مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٤٠٤٨ .
- يوسف الملواني : تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، نسخة مصورة عن مخطوطة سوهاج برقم (٨٠) تاريخ .

٢ - المخطوطات والمصادر التركية :

- أوليا جلبي : أوليا جلبي سياحتنا ماسي ، طقوزجلد ، وقد أعتمدت على نسخة مصورة عن مخطوطة إستانبول (طوب قابي سرايبي) بمكتبة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبدالكريم ، ثم حصلت على صورة ميكروفيلم من إستانبول فيما بعد ، وهذا الجزء هو الخاص بولاية مصر في العصر العثماني ، حيث أن المؤلف المذكور كان من الرحالة الأتراك الذين شدوا الرحال إلى العديد من أملاك الدولة العثمانية في القرن السابع عشر ودوّن موسوعة هائلة وهامة لرحلاته وأسفاره العديدة ، وهي مكتوبة باللغة العثمانية القديمة .
- شمس الدين سامي : قاموس الأعلام ، أستانبول ١٣١٢ هـ ، الجزء الثالث والجزء الرابع .
- قانون نامة مصر ، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٤) قانون تركي (مخطوط - طلعت) .

وهذا القانون المذكور كنت أول من إكتشفه في دار الكتب المصرية عام ١٩٧٤ ، بعدما عكفت على التنقيب في فهارس المخطوطات الشرقية قرابة ستة شهور متواصلة تملكني خلالها شعور - أحياناً - بعدم جدوى مواصلة البحث حتى عثرت عليه بفضل الله ، وكان من قبل بعيداً عن متناول الباحثين في مجال الدراسات التاريخية في العصر العثماني ، وينبغي أن أشير إلى توجيه أستاذى الدكتور أحمد عزت عبدالكريم - رحمه الله - وتشجيعه المستمر لي خلال هذه

المهمة الشاقة ، كما أنوه أيضاً بدور الأستاذ نصر الله مبشر الطرازي - أمد الله في عمره - حيث أتاح لي الفرصة للإطلاع على الفهارس المذكورة طوال هذه الفترة ، وبعد العثور على هذا القانون الهام قام كل من الدكتور أحمد فؤاد متولي والدكتور عبدالرحيم عبدالرحمن بترجمته وتحقيقه ونشره ، دونما اشاره إلى جهد الباحث الذى إكتشف القانون . ومن المعلوم أن هذا القانون قد وضع فى عهد السلطان سليمان القانونى عام ١٥٢٥م وهو يخص ولاية مصر باعتبارها من أهم ولايات الدولة العثمانية ، لمعالجة كافة الشئون السياسية والإدارية والعسكرية والإقتصادية وغيرها .

ثالثاً : المصادر المطبوعة :

- محمد بن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق ، محمد مصطفى ، القاهرة ، ١٩٦١م ، الجزء الخامس .
- عبدالرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، طبعة بولاق ، ١٢٩٧م ، أربعة أجزاء .
- محمد بن طولون : إعلام الورى بمن ولى نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق محمد دهمان ، دمشق ١٩٦٤م ، جزآن .
- محمد الأمين المحبى : خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، برقم ١٣١٢١ بالمكتبة المركزية بجامعة عين شمس (بدون تاريخ) .
- محمد شفيق غربال : أجوبة حسين أفندى الروزنامجى (مصر عند مفترق الطرق) ، حولية كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦م .

رابعاً : المراجـــع العربيـــة :

- أحمد الخولي (دكتور) ، بديع جمعه (دكتور) : تاريخ الصفويين وحضارتهم، القاهرة ، عام ١٩٧٦م .

- أحمد عزت عبدالكريم (دكتور) : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت، عام ١٩٧٠م .

- أحمد فؤاد متولي (دكتور) : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

- برنارد لويس : أستانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية ، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، عام ١٩٧٣م ، ترجمة ، سيد رضوان علي (دكتور) .

- حسن عثمان (دكتور) : تاريخ مصر العثمانية ، (المجمل في التاريخ المصري العام ، القاهرة ، ١٩٤٢م .

- خليل ساحلي : ميزانيات اليمن في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر ، ندوة تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ، مايو ١٩٧٧م .

- سيد مصطفى سالم (دكتور) : الفتح العثماني الأول لليمن ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

- عبدالرحيم عبدالرحمن (دكتور) : الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة ، ١٩٧٤م .

- عبدالعزيز نوار(دكتور) :تاريخ العرب الحديث ،م جـ١ العراق، القاهرة ١٩٧٧م

- عبدالكريم رافق (دكتور) : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة بونابرت ، دمشق ١٩٦٨م .

- عراقي يوسف (دكتور) : الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جـ١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٦م .

- عراقي يوسف (دكتور) : الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، دار المعارف ط (١) القاهرة ، ١٩٨٥م .

- كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد إندراوس ، القاهرة ١٩٦٧م .

- ليلى الصباغ (دكتور) : المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني ، دمشق، ١٩٧٣م .

- محمد الراقد : الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي ، الإسكندرية ، ١٩٧٣م .

- محمد أنيس (دكتور) ، السيد رجب حراز (دكتور) : الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧م .

- محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية ، بيروت ١٩٧٧م

- محمد مصطفى زيادة (دكتور) : بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصر ، حولية كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٣٦م .

خامسا : مؤلفات الرحالة الأجانب :

- DEHE RAIN,:L Egypte Turque, Paris,1931.
- DENON,V.,: Voyage dans La Basse et La haute Egypte, Paris,1990.
- PERRY,C, A View of the Levant, London,1930.
- SAVARY,M.,:Lettres sur L Egypte, Paris,1743.

سادسا : المراجع الأجنبية :

- AYALON,D.,: Gunpawder and Fireayms in the Mamluk King-dom,London,1956.
- CREASY,E.,:History of the Ottoman Turks, Beirut,1968.
- Holt, P.,:Egypt and The Fertile Crescent, London,1966.
- ISMAIL,H.,:Osmanli Tarihi, Ankara,1964.
- RAYMOND,A.,: Artisants et Commercants au Caire au18 siecle, Damascus1973.

رفع

مكتبة تاريخ وآثار دولة المماليك



مطابع
إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة